



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ





لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ



لقد حرصت هذه الدولة منذ توحيدها على يد القائد المؤسس الملك عبد العزيز - رحمه الله - على أعمال البر والخير، حيث بادر بإنشاء أوقاف الملك عبدالعزيز، واستمر أبناؤه البررة على نفس النهج، سواء في تشجيع أعمال الخير، أو في تبنيها وتأسيسها. ومما لا شك فيه أن أعمال الخير تلقى الرعاية والاهتمام من الجميع في الدولة، كما تلقى من أبناء هذه البلاد كل العناية والاهتمام، وليس ذلك بمستغرب فنحن في بلد متعاقد ومتكاتف، وديننا يحث على أعمال البر والعطاء، في كل المجالات بما في ذلك مجال الوقف، الذي أصبح اليوم مطلباً مهماً من أجل تحسين واستمرارية التنمية في المجتمع .

سَيِّدُكَ عَبْدُ الْعَزِيزِ السَّعُودِي



محَمَّدٌ صَلَّيْهِ وَسَلَامُهُ عَلَى رَجَائِكُمُ الْعَزِيزِ السَّعِيدِ



قائمة المحتويات

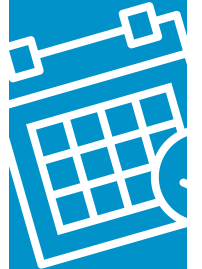




قائمة المحتويات

٧	١. فهرس الجداول والأشكال
١٠	٢. فريق العمل
١٢	٣. الجهات المساندة في إعداد التقرير
١٣	٤. كلمة الرئيس
١٤	٥. كلمة المشرف العام
١٥	٦. المنهجية، ومراحل الإعداد
١٧	٧. الملخص التنفيذي
٢٥	٨. المحور الأول : الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف
٣١	٩. المحور الثاني : تحليل واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية
٦٧	١٠. المحور الثالث : الممارسات الإيجابية في القطاع الوقفي
٩٠	١١. المحور الرابع: التحديات ومجالات التطوير المطلوبة في القطاع الوقفي
١٠١	١٢. المحور الخامس : استشراف مستقبل الأوقاف في المملكة العربية السعودية
١١٢	١٣. التوصيات التنفيذية
١٢١	١٤. الملخص التنفيذي (باللغة الإنجليزية)





رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
جدول رقم ١	عائدات الأوقاف العامة حسب توزيعها الجغرافي (بالمليون ريال)	٢٥
جدول رقم ٢	عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة	٣٦
جدول رقم ٣	أنواع الأعيان الوقفية المسجلة بالحاسب الآلي	٣٧
جدول رقم ٤	الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعام ١٤٣٧هـ	٤٤
جدول رقم ٥	الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعام ١٤٣٨هـ	٤٦
جدول رقم ٦	التوزيع النوعي لفئات الواقفين (رجال - نساء) في المدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ	٤٨
جدول رقم ٧	نوعية الأعيان الوقفية في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ (بالنسبة المئوية)	٥١
جدول رقم ٨	أوجه صرف وإنفاق ريع الأوقاف في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ	٥٣
جدول رقم ٩	طرق الانتفاع من العين الوقفية	٦١
جدول رقم ١٠	عدد الأوقاف التي خصصت نسبة من الغلة للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ	٦٣
جدول رقم ١١	أسلوب الإدارة في الأوقاف الأهلية في مدينة الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ	٦٥
جدول رقم ١٢	التحديات التنظيمية في القطاع الوقفي بالملكة العربية السعودية	٩١
جدول رقم ١٣	التحديات التشغيلية في القطاع الوقفي بالملكة العربية السعودية	٩٢





رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
شكل رقم ١	عائدات الأوقاف العامة حسب توزيعها الجغرافي	٣٥
شكل رقم ٢	عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة	٣٦
شكل رقم ٣	أنواع الأعيان الوقفية المسجلة بالحاسب الآلي	٣٨
شكل رقم ٤	الأوقاف حسب النوع في مدن: الرياض، المدينة المنورة، الدمام لعام ١٤٣٧هـ	٤٥
شكل رقم ٥	الأوقاف حسب النوع في مدن: الرياض، المدينة المنورة، الدمام لعام ١٤٣٨هـ	٤٧
شكل رقم ٦	التوزيع النوعي لفئات الواقفين	٤٩
شكل رقم ٧	نوعية الأعيان الوقفية	٥٢
شكل رقم ٨	أوجه صرف وإنفاق الأموال الوقفية الخاصة	٦٠
شكل رقم ٩	طرق الانتفاع من الأعيان الوقفية	٦٤
شكل رقم ١٠	الأوقاف التي خصصت نسبة للتنمية والاستثمار	٦٦
شكل رقم ١١	أسلوب إدارة الوقف	٧٥





فريق
العمل





• المشرف العام :

فضيلة الأستاذ الدكتور عبد الله بن محمد العمراني .
عضو هيئة التدريس بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

• اللجنة الاستشارية :

سعادة الأستاذ الدكتور محمد بن إبراهيم السحيباني
أستاذ الاقتصاد ، أستاذ كرسي ساك لدراسات الأسواق المالية.
سعادة الأستاذ الدكتور سيف الدين تاج الدين .
أستاذ الاقتصاد بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
فضيلة الدكتور محمد بن سعود العصيمي
المشرف العام على مركز المقاصد للاستشارات الاقتصادية.
سعادة الدكتور العياشي الصادق فداد .
كبير الباحثين في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب
عضو مجموعة البنك الإسلامي للتنمية.
سعادة الدكتور رجا بن مناحي المرزوقي .
الرئيس التنفيذي لصندوق النقد الخليجي.
سعادة الدكتور حماد بن علي الحمادي .
أستاذ الخدمة الاجتماعية المشارك في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
سعادة المهندس موسى بن محمد الموسى .
المدير التنفيذي لمؤسسة عبد الرحمن الراجحي الخيرية.

• المدير التنفيذي :

أ. عبد القيوم بن عبد العزيز الهندي .
عضو هيئة التدريس بقسم الاقتصاد الإسلامي بالجامعة الإسلامية.

• إعداد الجداول والأشكال البيانية وتحليل المعلومات :

أ.د محمد عبد القادر محمد .
أ. أحمد بن الحسن الشمراني .
أ. فهد بن محمد بكر عابد .
أ. أيمن بن محمد الغامدي .





الجهات
المساندة
في إعداد التقرير



كلمة الرئيس

العاملة والمهتمة بهذا الشأن، إلى أن أصبحت - بحمد الله - مقصدًا لغرف المملكة الراغبة في ربط قطاع الأعمال بالأوقاف. وطالما تغطي موارد الوقف قطاعًا عريضًا من احتياجات المجتمع، فعن طريق الوقف بُنيت كثيرٌ من مشروعات الرعاية الدينية والتعليمية والعلاجية على اختلافها، وتم الصِّرف عليها بما يضمن استمرارها في أداء رسالتها على الوجه الأكمل، فإن التغيرات الاقتصادية المعاصرة، تدعونا إلى تبني رؤية مُغايرة نحو ابتكار أنشطة استثمارية جديدة في تنمية الأوقاف لتزيد من إسهاماتها اقتصاديًا وفي العمل الخيري، الذي يُمثل في عمومهِ قطاعًا ثالثًا يُميز عن القطاعين العام والخاص بممارسة أنشطته بعيدًا عن القوالب الجامدة، وبعيدًا أيضًا عن الدوافع الربحية للقطاع الخاص.

وانطلاقًا من أهمية تسخير البحث العلمي لأجل تطوير الأوقاف وتعزيز آثارها وإبراز الجانب التنموي فيها، كان كتاب (تقرير اقتصاديات الوقف) لأجل بناء مكون معرفي متكامل حول القطاع الوقفي في المملكة ومستقبله، وذلك بما يُقدِّمه من تحليل لواقع قطاع الأوقاف العامة والأهلية منها وما يتناوله من محاور لأجل التعريف بمجالات العمل الوقفي وممارساته الإيجابية وما يرصده من مجالات تطوير الأوقاف سواء فيما يتعلق بتطوير برامج الهيئة العامة للأوقاف أو توعية الواقفين بأهمية تنويع الأوقاف ومصارفها أو تطوير آلية كتابة وثائق الأوقاف - حقًا - إنه عمل متكامل يستحق منا الشناء والتقدير والشكر لكل المشاركين والداعمين في إنجازه، أملين بأن يمثل قيمة مُضافه فيما يخص قطاع الأوقاف في المملكة، وأن يكون خير عونًا لمتخذي القرار والدارسين والباحثين في مجال الأوقاف.

الحمد لله والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين، إن الوقف ثروة حقيقية يُعاد اكتشافها اليوم بما يوائم أهداف وتطلعات التنمية، كونه أداة أساسية في تخفيف العبء على الدولة في الإنفاق العام، وأيضًا أداة داعمة لاستدامة نمو القطاع الخاص، انطلاقًا من أن البائع والمستهلك يُشكلان إطارًا مجتمعيًا واحدًا.

وتخوض بلادنا اليوم جملة من الاستحقاقات على كافة الأصعدة، يُمثل فيها القطاع غير الربحي أحد مركّزات الوصول إلى التنمية المستدامة بجعله رقمًا صحيحًا في الناتج المحلي الإجمالي، مما دفع بحكومتنا الرشيدة إلى مراجعة الأنظمة واللوائح وتوجيه الدعم للبرامج ذات الأثر الاجتماعي، فضلًا عن مساندتها كل ما من شأنه توسيع قاعدة الواقفين بما يتمشى وأهداف رؤية ٢٠٣٠ م.. فكل الشكر والتقدير لخدام الحرمين الشريفين الملك، سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير، محمد بن سلمان، على توجيهاتهما التي - لا تتقطع - بتقديم العون والمساعدة للقطاع الثالث، مما كان له أكبر الأثر في استمرارية العمل الخيري واتساعه في الداخل والخارج.

ويعد هذا العمل، المعني بتحليل واقع الأوقاف التنموي في المملكة واستشراف مستقبلها، بمثابة مبادرة بحثية جديدة، تطلقها غرفة الشرقية ضمن منظومة عمل متكاملة، كانت قد أرسيتها لأجل نشر الوعي بين قطاع الأعمال في المنطقة بأهمية تأسيس الأوقاف والتنسيق مع الجهات الرسمية وغيرها للمساعدة في تطوير الأنظمة واللوائح التي تحكم مشروعات الأوقاف، والتعاون مع مختلف الجهات

كلمة المشرف العام أ.د. عبد الله بن محمد العمراني

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد :
للوقوف دور كبير في البناء الحضاري، وتلبية حاجات المجتمع المتنوعة، وقد تضافرت نصوص الشريعة الإسلامية المحفزة على البذل والعطاء، فضرب المسلمون أروع الأمثلة في الامتثال تجسيدا لأسمى صور التكافل الاجتماعي، ودعم الخدمات والبرامج النافعة، وهكذا ظلت الأمة الإسلامية على مر التاريخ تضرب أروع الأمثلة في العمل الخيري، وتُطوّر تطبيقات الوقف وصوره وأساليبه، حتى غدا الوقف ممارسة عالمية لا تقتصر تطبيقاتها على الدول الإسلامية، كما حظيت بالتطوير والإفادة من العديد من التجارب، محققة بذلك انعكاسات إيجابية على الصعيد الحضاري والاقتصادي والاجتماعي.

وفي العهد الراهن، تولي المملكة العربية السعودية القطاع غير الربحي على نحو عام، والقطاع الوقفي على نحو خاص العناية والاهتمام، وتنص رؤيتها ٢٠٣٠ على أهمية شراكة القطاع غير الربحي. والذي يمثل فيه القطاع الوقفي حجر الزاوية لتحقيق أهداف الرؤية الطموحة، المتمثلة في اقتصاد مزدهر، ومجتمع حيوي، ووطن طموح. حيث تستهدف الرؤية، الوصول إلى زيادة حجم القطاع غير الربحي ليكون أكبر، وأكثر فاعلية وكفاءة.

وفي هذا الإطار تأكدت الحاجة إلى وجود تقارير نوعية، تُعنى بتشخيص الواقع التنموي للأوقاف في المملكة العربية السعودية، واستشراف مستقبله ؛ ليكون عوناً لصناع القرار في رسم السياسات والأنظمة والتخطيط الاستراتيجي، ومحفزاً لرجال الأعمال والميسورين وعموم أفراد المجتمع، ومرجعاً معيناً للباحثين والدارسين ومراكز البحوث، ومرشداً لجهود العاملين والمهتمين بالقطاع الوقفي، وذلك من خلال الوقوف على الممارسات الإيجابية والمبادرات النوعية في القطاع الوقفي، بهدف تشجيعها وتعميمها، ورصد المجالات التي تحتاج إلى تطوير لمعالجتها وتقويمها. ومن هنا جاء مشروع «تقرير اقتصاديات الوقف»؛ ليمثل هذا العدد منه خطوة في طريق إيجاد تقرير يخدم المعنيين بالقطاع الوقفي، وهو ما يتطلب تضافر الجهود والآراء، مساندة وتطويراً وتقويماً.





مراحل الإعداد :

١. إيماناً من لجنة الأوقاف بالغرفة التجارية الصناعية بالمنطقة الشرقية بأهمية إيجاد تقرير يُعنى باقتصاديات الوقف في المملكة العربية السعودية، اعتمدت تمويل هذا المشروع البحثي، بإشراف أستاذ كرسي الشيخ راشد بن داييل لدراسات الأوقاف، فضيلة أ.د. عبد الله بن محمد العمراني، وتكون فريق العمل من :



- أ. اللجنة الاستشارية، وقد روعي في تشكيل اللجنة تنوع الخبرات والاختصاصات، لتضم اللجنة أكاديميين وخبراء وممارسين في الاقتصاد الإسلامي، إضافة إلى قادة تنفيذيين في المؤسسات المانحة، والعمل الخيري، وخبراء اجتماعيين. والتي عقدت عدة اجتماعات اعتمدت فيها هيكل التقرير، وتطويره، وتحكيمه، وتقويمه.
- ب. المدير التنفيذي، ومثل حلقة وصل بين الفريق البحثي وأعضاء اللجنة الاستشارية، وممثلاً للمشروع في الزيارات الميدانية، والمؤتمرات والملتقيات وورش العمل.
- ج. الفريق البحثي، ومساعد الباحثين، ومصمم الجدول والأشكال البيانية.
- د. الترجمة للملخص التنفيذي بالتعاون مع الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية، إسرا.
- هـ. الإخراج والتصميم.
- و. التسويق والطباعة والنشر والتوزيع.

٢. في المرحلة التالية، بعد إجراء عدد من المسوحات البحثية والزيارات الميدانية واللقاءات، اعتمد هيكل التقرير، والذي بُني على خمسة محاور :

أ. المحور الأول: الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف، ويمثل الجانب النظري والمدخل إلى التقرير، وتضمن الحديث عن أهداف الوقف، وأهمية تفعيل دوره في المجتمعات المعاصرة، وأبعاده الاقتصادية والاجتماعية،



إضافة إلى موقع القطاع الوقفي من رؤية ٢٠٣٠.

ب. المحور الثاني: تحليل واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وعني المحور باستقصاء أهم الجوانب المتعلقة بالنشاط الوقفي، من حيث تشريعاته وحجمه وطبيعته واتجاهاته ومجالات عمله، ومن حيث التحديات والمشكلات التي تواجهه.

ج. المحور الثالث: الممارسات الإيجابية في القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية، وفيه رصدت أهم الممارسات الإيجابية والمبادرات النوعية في القطاع الوقفي، المنفذة من قبل القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والقطاع غير الربحي، وبالشراكة ما بين القطاعات الثلاثة.

د. المحور الرابع: وقد عني برصد المجالات التي تحتاج إلى تطوير في القطاع الوقفي، سواء من ناحية السياسات والأنظمة التنفيذية، أو الشفافية والافصاح، أو الصورة الذهنية عن القطاع الوقفي، أو الجوانب المالية والاستثمارية، والإدارية. ذات العلاقة بالقطاع الوقفي.

هـ. أما المحور الخامس فقد عني باستشراق مستقبل الأوقاف في المملكة العربية السعودية، كما تضمن المحور الحديث عن رؤية الهيئة العامة للأوقاف، والبرامج المرتقبة والمؤملة منها.

و. فيما ختم التقرير، بتوصيات تنفيذية موجهة لجهات بعينها في القطاع الحكومي والخاص، إضافة إلى توصيات موجهة لمؤسسات القطاع الوقفي، ومؤسسات القطاع غير الربحي على نحو عام.

٣. بعد الانتهاء من الصياغة الأولية للتقرير، أُعد الملخص التنفيذي، ثم حُكِّم التقرير وروجع من قبل اللجنة الاستشارية ومراجعين خارجيين .



المنهجية :

اعتمد التقرير في إعداده، وفي ظل عدم توافر قاعدة بيانات للقطاع الوقفي، وصعوبة الوصول إلى البيانات اللازمة، على الأساليب الآتية :



أ. المسوحات الميدانية : نفذ الفريق البحثي للتقرير مجموعة واسعة من المسوحات والزيارات الميدانية، لمختلف مناطق ومدن المملكة العربية السعودية، وتضمنت زيارة أبرز الجهات الوقفية والمؤسسات المانحة، إضافة إلى بيوت الخبرة والمراكز الاستشارية المتخصصة في الأوقاف، ولجان الأوقاف في الغرف التجارية.

ب. المشاركة في مجموعة من المؤتمرات والملتقيات والدورات وورش العمل المنعقدة حول موضوعات التقرير. طوال فترة الإعداد داخل المملكة وخارجها.

ج. الكشف على أدبيات الأوقاف في المملكة العربية السعودية: من خلال رصد مجموع البحوث العلمية الصادرة عن المؤتمرات والملتقيات العلمية، والمقالات والتقارير الصحفية، ذات العلاقة بالقطاع الوقفي في المملكة، ما نتج عنه الوقوف على أكثر من ١٢٠٠ مادة متنوعة، وبهدف الوقوف على آراء الخبراء والمختصين والمهتمين بالقطاع الوقفي من مختلف المجالات.

د. تنفيذ ورش العمل المتخصصة لموضوعات التقرير: نفذت ورشة عمل متخصصة، حظيت بمشاركة العديد من قضاة الأوقاف من مختلف المحاكم الشرعية، وأكاديميين، وعاملين في القطاع الوقفي.

هـ. الدراسة التحليلية لوثائق الأوقاف: قام فريق العمل بمشروع «تقرير اقتصاديات الوقف»، بإعداد دراسة تحليلية وفق مؤشرات محددة حول تشخيص واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، من خلال تحليل محتوى وثائق الأوقاف الحديثة المسجلة في دوائر الأوقاف والوصايا في

عدد من المحاكم الشرعية، حيث أجرى الفريق البحثي دراسة تحليلية لما مجموعه ١٠٤٠ وثيقة وقفية تمثل مجموع الوثائق الصادرة عن المكاتب الاستشارية في محكمة الأحوال الشخصية في مدينة الرياض، والمدينة المنورة، والدمام لعامي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.



وتمثلت المؤشرات محل الدراسة فيما يلي :

١. عدد الوثائق الصادرة في كل مدينة من المدن محل الدراسة.
 ٢. نسبة كل من الأوقاف الخيرية، والأوقاف الذرية، والأوقاف المشتركة، من مجموع الأوقاف.
 ٣. نسبة مشاركة الرجال والنساء في النشاط الوقفي.
 ٤. اتجاهات مصارف الوقف في كل مدينة من المدن الثلاث محل الدراسة.
 ٥. أسلوب إدارة الوقف (ناظر، مجلس نظارة).
 ٦. تخصيص نسبة من ريع الوقف للتنمية والاستثمار.
 ٧. نوع الأصول والأعيان الموقوفة (عقارات، أسهم، شركات، نقود...).
 ٨. طريقة الانتفاع من الوقف (عين الوقف، ريع الوقف، مجموع ما سبق).
- ومن ثم تحليل النتائج المستخلصة، والتعليق عليها من زوايا اقتصادية واجتماعية وإدارية.



المُلخَص التَّنفيذِي ١. مقدمة

يأتي تقرير اقتصاديات الوقف والمملكة العربية السعودية تستشرف آفاقاً جديدةً وواعدةً ومبشرةً بمستقبل أفضل من خلال رؤية ٢٠٣٠، والتي تطمح إلى بناء وطن أكثر قوةً وازدهاراً، وتتطلع إلى صناعة مستقبل أكثر إشراقاً - بعبارة الله - مستندة إلى ما أنعم الله به على هذه البلاد من ثروات طبيعية، وبشرية، ومكتسبة، ومقومات جغرافية، وحضارية واجتماعية، واقتصادية متعددة، اعتماداً على ثلاثة محاور هي: المجتمع الحيوي، والاقتصاد المزدهر، والوطن الطموح.

وتعول الرؤية لتحقيق عدد من مستهدفاتها على العمل غير الربحي، الذي يمثل قطاع الأوقاف عموده الفقري، والذي يحتاج إلى مبادرات مؤسسية وتنظيمية مبتكرة لتحويل هذه الإمكانيات إلى واقع ماثل للعيان، ومضاعفة نتائجها وآثارها على جميع أفراد المجتمع.

ويتضمن التقرير تشخيصاً للوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، واستشراف مستقبله من خلال خمسة محاور ترسم صورة متكاملة الأبعاد لواقع القطاع؛ تساعد العاملين فيه والمهتمين بتطوير دوره وإسهامه في خدمة المجتمع، وفي بناء تصورات حقيقية حول واقع القطاع، والدور المناط به في رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠.



٢. قطاع الأوقاف داعم رئيس للدور الاقتصادي والاجتماعي

أوضح المحور الأول من التقرير الدور الحضاري للوقف وأهدافه الاقتصادية والاجتماعية، وأهمية دوره المعاصر في مواجهة تحديات المجتمعات الإسلامية، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وخاصة دور القطاع الخيري في مساندة دور القطاع الحكومي في تمويل مشروعات الخدمات العامة، التي تلبي حاجات شرائح واسعة من أفراد المجتمع.



٣ - ١ تطور المؤسسة الرسمية للوقف في المملكة العربية السعودية



أبرز التقرير الاهتمام الرسمي بمؤسسة الوقف، من خلال رصد تطور مؤسسة الوقف الرسمية، منذ تأسيس المملكة العربية السعودية في عهد الملك عبد العزيز -رحمه الله-، وحتى موافقة مجلس الوزراء على نظام الهيئة العامة للأوقاف بتاريخ ١٤٣٧/٢/٢٥هـ، حيث تمثلت أهم التطورات التي طرأت على مؤسسة الوقف الرسمية، بإنشاء أول إدارة للأوقاف عام ١٣٤٤هـ، ثم صدور عدد من المراسيم والقرارات المنظمة للأوقاف خلال الفترة من عام ١٣٤٩هـ إلى ١٣٥٥هـ، وأعقب ذلك تأسيس وزارة الحج والأوقاف في عام ١٣٨١هـ، تلاه صدور نظام مجلس الأوقاف الأعلى في عام ١٣٨٦هـ، ثم اللائحة التنفيذية له في عام ١٣٩٣هـ، واستمر الوضع على هذا النحو إلى أن فصلت وزارة الأوقاف عن وزارة الحج في عام ١٤١٤هـ، تحت مسمى وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، حيث أسندت إدارة شؤون الأوقاف إلى وكالة الوزارة لشؤون الأوقاف، والتي ضمت الأمانة العامة لمجلس الأوقاف الأعلى، والأمانة العامة لمجلس رعاية شؤون الأربطة. غير أن أهم تطور مؤسسي في قطاع الأوقاف تمثل في الموافقة على إنشاء الهيئة العامة للأوقاف عام ١٤٣١هـ، والموافقة على نظامها عام ١٤٣٧هـ، وذلك إيماناً من الجهات الرسمية بأهمية استقلالية مؤسسة الوقف؛ لعظم مهامها وأدوارها.

٣ - ٢ تحليل واقع الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية

يقصد بالأوقاف العامة -لأغراض هذا التحليل-، الأوقاف التي تديرها وتشرف عليها «الهيئة العامة للأوقاف» والتي توجه مواردها في الغالب لتحقيق منافع عامة. وتتجاذب تقديرات الخبراء والمهتمين بالأوقاف حجم قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، في ظل عدم استحداث قاعدة بيانات رسمية شاملة ومتكاملة للقطاع حتى وقت إعداد هذا التقرير. ومع وجود تقديرات اجتهادية متفاوتة ومتباينة، ورد تصريح لوزير العمل

٣. تحليل الوضع الراهن لقطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية



تناول المحور الثاني من التقرير تحليل واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، ابتداءً بعرض تاريخ النشاط الوقفي الضارب الجذور في المملكة، والمستند إلى إرث إسلامي متراكم شهدته أرض الحرمين الشريفين عبر عدة قرون، إلى قيام الدول السعودية الحديثة التي أولت الأوقاف اهتماماً خاصاً منذ عهدها الأول.

وقد اقتضى تحليل واقع الأوقاف في المملكة، الوقوف على أهم جوانب النشاط الوقفي، من حيث تشريعاته، وحجمه، واتجاهاته، ومن حيث التحديات والمشكلات التي تواجهه، واستشراف مستقبله.

وتبرز أهمية تحليل واقع الأوقاف في المملكة، من كونه يمثل مدخلاً مهماً للوقوف على حال القطاع، وتشخيص أوضاعه، ومعرفة الجوانب التي تحتاج إلى تطوير، وصولاً إلى قطاع وقفي فاعل يسهم في خدمة المجتمع وتطويره.

وقد واجهت عملية التحليل صعوبة كبيرة؛ في ظل عدم توافر قاعدة بيانات موثوقة عن قطاع الأوقاف في المملكة، وإزاء ذلك اعتمد التقرير بدرجة كبيرة على المعلومات التي تم استخلاصها من تحليل عينة من محتويات الوثائق الوقفية، والزيارات المسحية الميدانية للجهات الوقفية، والمراكز البحثية والاستشارية المتخصصة في الأوقاف، ومخرجات المؤتمرات والندوات والملتقيات، إضافة إلى عقد مجموعة من ورش العمل مع القادة التنفيذيين لمؤسسات القطاع الوقفي وبمشاركة خبراء وقضاة وأكاديميين وممارسين.



ورئيس مجلس إدارة «الهيئة العامة للأوقاف» الأسبق مطلع العام ١٤٣٨هـ، حيث قدر حجم قطاع الأوقاف في المملكة بنحو ٥٤ مليار ريال سعودي. وبحسب التصريح، بلغت قيمة الأوقاف العامة (التي تديرها إدارة الهيئة العامة للأوقاف) ١٤ مليار ريال سعودي، بينما بلغت قيمة الأوقاف التي تديرها جهات أخرى ٤٠ مليار سعودي. ومثل العقار ما نسبته ٨٠٪ من إجمالي الأوقاف العامة، فيما بلغ حجم عائداتها السنوية ٣٢٥ مليون ريال سعودي.

وتعد هذه النسبة ضئيلة إذ لم تمثل العائدات سوى ٢,٣٪ من مجموع القيمة التقديرية للأوقاف التي باتت تخضع لإشراف الهيئة العامة للأوقاف.

وبالنسبة للصرف من العائدات المتحققة من الأوقاف التي تخضع لإشراف الهيئة العامة للأوقاف، اتضح صرف ١٣,١٪ منها في المجالات المستهدفة، فيما أعيد استثمار النسبة الأكبر منها ٨٦,٩٪، وذلك بهدف تنمية الموارد الوقفية.

ومن أبرز النتائج التي استخلصها التقرير عن واقع الأوقاف العامة الخاضعة لإشراف الجهات الحكومية في المملكة، هو ضعف حجمها مقارنة بحجم الاقتصاد السعودي؛ حيث لم تتجاوز نسبة إسهام القطاع غير الربحي إلى إجمالي الناتج المحلي ٠,٣٪، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٦٪، وذلك بحسب رؤية ٢٠٣٠، والتي تستهدف رفع نسبة إسهام القطاع غير الربحي ليصل إلى ٥٪ بحلول ٢٠٣٠.

٣ - ٣ تحليل واقع الأوقاف الأهلية :

يقصد بالأوقاف الأهلية في هذا التقرير: الأوقاف التي يديرها الأفراد أو المؤسسات والشركات غير الربحية والجمعيات الخيرية.

وفيما يتعلق بالأوقاف التي تديرها المؤسسات الخيرية، أظهرت دراسة حديثة صادرة عام ١٤٣٨هـ عن مؤسسة الملك خالد الخيرية، أن نسبة مساهمة الأوقاف في الموارد المالية للمؤسسات الخيرية في المملكة تبلغ ٤٩٪. وأما بالنسبة لأوقاف الأفراد، والتي تنتشر في مختلف مناطق المملكة

ومحافظاتها، فلا توجد قاعد بيانات ومعلومات عنها، ولهذا اعتمد التقرير في تحليل واقع القطاع الوقفي على دراسة مسحية قام فيها فريق التقرير بتحليل عينة من الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وبلغ حجم العينة ١٠٤٠ ألف وأربعون وثيقة وقفية تمثل مجموع الوثائق الصادرة عن مكاتب الاستشارات المتخصصة في الأوقاف والوصايا بالمحاكم الشرعية في كل من: مدينة الرياض، والمدينة المنورة، والدمام، في عامي ١٤٣٧ و١٤٣٨هـ. وقد أظهر التحليل النتائج الآتية:

- بلغ مجموع عدد الوثائق الوقفية في الرياض لعام ١٤٣٧هـ، ٢٠٩ وثيقة وقفية، مقابل ٣٤٨ وثيقة في العام الذي يليه، مسجلة ارتفاعاً نسبته ٦٦,٥٪.
- فيما بلغ عدد الأوقاف المثبتة في المدينة المنورة لعام ١٤٣٧هـ، ٣١٢ وثيقة وقفية، مقابل ١٠٠ وثيقة لعام ١٤٣٨هـ، مسجلة بذلك انخفاضاً نسبته ٦٤,١٪.
- أما مدينة الدمام فقد بلغ عدد الوثائق الوقفية فيها عام ١٤٣٧هـ، ٤٨ وثيقة وقفية، في مقابل ٢٣ وثيقة لعام ١٤٣٨هـ، مسجلة انخفاضاً بلغت نسبته ٥٢٪.

• **نوع الوقف (خيري/ذري/مشارك) في المدن الثلاث :** هناك تقارب في النسب في عام ١٤٣٧هـ، حيث بلغت نسبة الأوقاف الخيرية ٣٣,٧٪، والأوقاف المشتركة بنسبة ٣٣,٥٪، فيما بلغت نسبة الأوقاف الذرية ٣٢,٨٪.

بينما تباينت النسب في العام ١٤٣٨هـ، حيث بلغت نسبة الأوقاف المشتركة ٤٣,٣٪، والأوقاف الخيرية ٣٤,٧٪، ونسبة الأوقاف الذرية ٢٢٪، وذلك من إجمالي الوثائق محل الدراسة.

• **التوزيع النوعي للواقفين (رجال/نساء) :** مساهمة الرجال جاءت متقدمة بشكل كبير فقد بلغت نسبة وثائق الرجال ٩٦,٢٪ مقابل ٣,٨٪ للنساء عام ١٤٣٧هـ في المدينة المنورة، وارتفعت نسبة مشاركة النساء إلى ٢١٪ مقابل ٧٩٪ للرجال في العام ١٤٣٨هـ، أما في الدمام فقد بلغت نسبة مشاركة النساء ٢٥٪ في مقابل ٧٥٪ للرجال عام ١٤٣٧هـ، كما





ارتفعت نسبة مشاركة النساء بنسبة طفيفة بلغت ٢٦,١٪ مقابل ٧٣,٩٪ للرجال في العام ١٤٣٨هـ.

• **نوعية الأعيان الوقفية:** تعددت الأعيان الموقوفة في المدن الثلاث محل الدراسة، في العامين (٣٧-٣٨)، لتشمل: العقارات بأنواعها، إضافة إلى الأوقاف النقدية، ووقف الأسهم والنقود، بالإضافة إلى وقف المؤسسات والشركات الوقفية، غير أن العقارات استحوذت على النسبة الكبرى من بين الأعيان الموقوفة، حيث بلغت نسبتها ٩٥,٧٪ من إجمالي الأعيان الموقوفة في المناطق الثلاث لعام ١٤٣٧هـ، فيما بلغت نسبة الأعيان الوقفية العقارية بأنواعها المختلفة ٨٠,٧٪ من إجمالي الأعيان الموقوفة، منبئة عن تزايد الإقبال على وقف أعيان من غير العقارات.

• **مصارف الوقف:** نصت الوثائق الوقفية محل الدراسة الصرف على مجالات متعددة ومتنوعة، شملت مجالات اجتماعية، ودعوية، وإغاثية، وتعليمية، وطبية، وإعلامية، وغيرها.

غير أن النتائج تؤكد أهمية بذل المزيد من الجهود التوعوية لتوجيه وترشيد مصارف الوقف نحو مجالات أكثر إلحاحاً وبحسب الاحتياجات التنموية في كل مدينة من المدن حيث لوحظ ضعف نسبة الصرف على قطاعات تنموية مهمة مثل: مجالات التعليم، والمجالات الصحية.

• **طرق الانتفاع بالوقف:** تباينت بين الإفادة من منفعة العين الموقوفة مباشرة، وبلغت نسبة الأوقاف التي نصت على هذا التوجه ٤٪، والإفادة من ريع الوقف ٥٩٪، والإفادة من منفعة العين والريع معاً ٣٧٪ في المدن الثلاث محل الدراسة عام ١٤٣٧هـ، أما في عام ١٤٣٨هـ فقد بلغت نسبة الأوقاف التي نصت على الإنفاق من منفعة العين ٢,٨٪، في مقابل ٥٥,٢٪ للانتفاع من ريع الوقف، و٤٢٪ للانتفاع من منفعة العين والريع معاً. وتشير النتائج إلى تفضيل الواقفين الانتفاع من الوقف بطريقة غير مباشرة، الأمر الذي يكسب الوقف مرونة أكبر في توجيه ريعه ومنافعه.

• **الاهتمام بتنمية موارد الوقف:** عن طريق استثمار جزء من الربح، فإن ٦٣,١٪ من إجمالي الأوقاف في المناطق الثلاث محل الدراسة نصت على تخصيص نسبة من ريع الوقف للتنمية والاستثمار، في مقابل

٣٦,٩٪ من الأوقاف لم تخصص نسبة من ريعها لهذا الغرض، وذلك في عام ١٤٣٧هـ.

وقد ارتفعت نسبة الأوقاف التي نصت على تخصيص نسبة من ريعها للتنمية والاستثمار في عام ١٤٣٨هـ لتبلغ ٧٦,٦٪.

• **أسلوب إدارة الوقف:** الاتجاه الغالب بين الواقفين مال إلى إدارة الناظر الفرد حيث بلغت نسبة الأوقاف التي نصت على تعيين ناظر واحد ٧٢,٩٪ من إجمالي الأوقاف في المناطق الثلاث محل الدراسة عام ١٤٣٧هـ، في مقابل ٧١,٨٪ في عام ١٤٣٨هـ.

٤. مجالات عمل القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية:



إضافة إلى الدراسة التحليلية السابقة لوثائق الأوقاف الحديثة في كل من الرياض والمدينة والمنورة والدمام عامي ١٤٣٧-١٤٣٨هـ، أظهرت نتيجة دراسة ميدانية مسحية أخرى- أجراها فريق التقرير-، شملت أكثر من ٦٠ جهة ومؤسسة وكيان وقفي مانح في مختلف مناطق ومدن ومحافظات المملكة العربية السعودية، المجالات التي تدعمها مجموع مؤسسات القطاع الوقفي في المملكة فعلياً -وحتى وقت إعداد التقرير- وذلك بهدف توعية مختلف الأطراف: صناع القرار، الباحثين، الواقفين والمانحين، أفراد المجتمع؛ بشمولية وتعدد المجالات التي يغطيها القطاع الوقفي، وهو ما يسهم في تحسين الصورة الذهنية عن المجالات التي تدعمها الأوقاف، كما يمكن أن تمثل المجالات المرصودة دليلاً استرشادياً للواقفين والمانحين الجدد؛ لتوجيه أوقافهم نحو مجالات تنموية مبتكرة نافعة، وأكثر إلحاحاً وتطويرها، والإفادة منها، وفيما يلي المجالات الرئيسية التي عمل، ويعمل القطاع الوقفي حالياً على دعمها، مع نماذج فرعية لكل مجال رئيس:

١. **المجالات الاجتماعية:** تأسيس ودعم اللجان الاجتماعية، دعم المعسرین، عتق الرقاب، دفع الديات، كفالة الأيتام، تأهيل النزلاء والمساجين، دعم وتأهيل المقبلين على الزواج.

٢. **المجالات الدعوية:** بناء المساجد وعمارتها، دعم حلقات تحفيظ القرآن،





ومراكز الدعوة وتوعية الجاليات، تأهيل الدعاة وكفالتهم، خدمة وتوعية الحجاج والزوار والمعتمرين.

٣. **المجالات الإغاثية والمبرات** : حفر الآبار وسقيا الماء، إفطار الصائمين، تأثيث بيوت الفقراء، شراء الكسوة والأدوات المدرسية للأسر المحتاجة، إغاثة المنكوبين.

٤. **التعليم والبحث العلمي** : بناء الجامعات والكليات والمدارس والمعاهد ورياض الأطفال الوقفية، تأسيس أوقاف الجامعات لدعم البحث العلمي، والمنح التعليمية، التأليف والتحقيق وطباعة الكتب وترجمتها ونشرها، تأسيس الجمعيات العلمية والكراسي البحثية، والأكاديميات التعليمية الإلكترونية، والمكتبات الوقفية.

٥. **المراكز البحثية والاستشارية المتخصصة** : تأسيس ودعم بيوت الخبرة والمراكز الاستشارية والبحثية المتخصصة في مختلف التخصصات، وتمويل برامجها.

٦. **الإسكان** : بناء ودعم الدور والأربطة والمجمعات السكنية الوقفية في المدن والمحافظات والقرى والهجر، إسكان الأئمة والمؤذنين والخطباء، ومستفيدي الضمان الاجتماعي، وأسرة ذوي الشهداء، وطلاب العلم، وغيرهم.

٧. **المجالات الصحية** : بناء ودعم المدن والمستشفيات والمراكز الصحية، تأسيس ودعم مراكز مرضى السرطان، وجراحة القلب، والفشل الكلوي، وذوي الاحتياجات الخاصة، ومرضى البهاق، ومكافحة التدخين، ومراكز إعادة التأهيل، ودور المسنين والعجزة، وأمراض الدم، والأورام. والعيادات المتنقلة، والقوافل الطبية، ولجان أصدقاء المرضى.

٨. **الصناعات المحلية، والأسر المنتجة، وريادة الأعمال** : دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال والأسر المنتجة -مادياً ولوجستياً-، تشجيع الصناعات المحلية، تقديم الحوافز والجوائز للمشروعات المتميزة.

٩. **دعم المواهب والابتكارات** : تشجيع المواهب والابتكارات في مختلف التخصصات.

١٠. **الأمن الغذائي** : الإنتاج الوطني لمختلف الصناعات الغذائية: الألبان، الدواجن، البيض، المخبوزات، المأكولات والمشروبات، زراعة النخيل، ومختلف الثمار. مشاريع حفظ النعمة وإعادة توزيعها، بناء محطات محلية

المياه، توزيع السلال الغذائية.

١١. **الإعلام والتقنية** : تأسيس ودعم القنوات التلفزيونية، والبرامج الإعلامية الهادفة على مختلف الوسائل، إنشاء ودعم البرامج والتطبيقات الذكية المتعلقة بالأوقاف والصايا وغيرها، تأسيس البرمجيات، إنشاء المؤسسات التقنية غير الربحية المتخصصة، خدمة الجمعيات الخيرية في مجال التقنية.

١٢. **الثقافة والرياضة والترفيه**: تأسيس ودعم الأكاديميات الثقافية، والرياضية، ودعم البرامج الترفيهية لمختلف أطياف المجتمع. ويأتي رصد دعم وحدات القطاع الوقفي في المملكة للمجالات أعلاه، مع التأكيد على أن ذلك لا يعني الاكتفاء، بل فتح الباب أمام المزيد من الدراسات والتقارير المفصلة والمعمقة لكل مجال من المجالات، وتناول حجم الإسهام الحالي، آثاره وانعكاساته، والفجوة، ومعالجتها، وصولاً لتجلية الإسهامات الاجتماعية والاقتصادية والتنمية للقطاع الوقفي، وترشيدها. وهو ما يمكن أن تتناوله الأعداد الدورية القادمة لهذا التقرير -بمشيئة الله-.

٤-١ الممارسات الإيجابية على المستوى الحكومي :



تولي المملكة العربية السعودية منذ نشأتها العناية والاهتمام بقطاع الأوقاف، وقد رصد التقرير مجموعة من الممارسات الإيجابية التي تعكس الاهتمام الحكومي بقطاع الأوقاف، والعناية بتفعيل دوره، ومنها: مبادرة ملوك المملكة العربية السعودية منذ عهد المؤسس وأبنائه ورجالات الدولة، لإنشاء وتأسيس أوقاف تخدم مختلف المجالات التنموية، عبر مختلف العهود؛ إيماناً بأهمية العمل الخيري. إضافة إلى العناية بالجوانب التنظيمية والإدارية بقطاع الأوقاف، وصولاً إلى أفراد شؤون الأوقاف إلى هيئة مستقلة ومتخصصة؛ تعمل على تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها، وتطويرها وتنميتها، بما يحقق شروط الواقفين، والعمل على تعزيز دور الأوقاف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك خصصت وزارة العدل تسع دوائر قضائية للنظر في قضايا الأوقاف



٢-٤ الممارسات الإيجابية على المستوى الأهلي:



تأتي جهود القطاعين الخاص وغير الربحي معاضدة للقطاع العام في دعم الأوقاف. حيث برزت العديد من الممارسات الإيجابية، من أبرزها تطور أداء المؤسسات الوقفية، في إدارتها، واستثماراتها، وتأسيس الشركات الوقفية، وغيرها من الصور الحديثة للأوقاف، وتطوير مصارف الوقف حيث بدأ النشاط الوقفي يتوسع في الإنفاق على خدمات عامة جديدة كان ينظر إليها في السابق على أنها من مسؤولية الدولة، كالرعاية الصحية والخدمات التعليمية والبحث العلمي، والإسكان، ودعم الحرف والصناعات الوطنية، والأسر المنتجة. كما شهد قطاع الأوقاف، تأسيس عدد من المؤسسات والشركات والكيانات المانحة الوقفية، والتي تعمل بشكل مؤسسي منظم، وتحقيقها لمجموعة من الجوائز المحلية والإقليمية والعالمية في مجالات: الجودة، والحوكمة، والشفافية والإفصاح.

وثمة ممارسات إيجابية أخرى على الصعيد الأهلي تم رصدتها، مثل تأسيس عدد من لجان الأوقاف في الغرف التجارية الصناعية في مناطق المملكة، بلغ عددها ١٢ لجنة -حتى إعداد هذا التقرير-، وينتظر إنشاء المزيد منها في ٦ مناطق أخرى.

كما شهدت السنوات الأخيرة نشاطاً متنامياً لتلك اللجان تمثلت في عقد مؤتمرات وندوات وملتقيات وورش عمل خاصة بقضايا الأوقاف وتحدياتها، وآليات تطويرها وتعظيم دورها في خدمة الاقتصاد والمجتمع، وتمخض عن قيام لجان الأوقاف بالغرف التجارية الصناعية تأسيس اللجنة الوطنية للأوقاف بمجلس الغرف السعودية عام ١٤٣٥هـ، بعضوية نخبة من المهتمين بقطاع الأوقاف من مختلف أعضاء لجان الغرف التجارية.

وتهدف اللجنة الوطنية للأوقاف التي تضم في عضويتها ١٢ غرفة تجارية صناعية، إلى تذليل الصعوبات التي تواجه قطاع الأوقاف في المملكة، وتقديم المبادرات النوعية التي تخدم القطاع، والتنسيق والتكامل بين لجان الأوقاف في الغرف التجارية الصناعية.

من جانب آخر يمثل تأسيس بيوت الخبرة والمراكز الاستشارية في مجال الأوقاف صورة من صور الممارسات الإيجابية على المستوى الأهلي في قطاع

في المحاكم الشرعية في عدد من مناطق المملكة، وذلك إيماناً بأهمية هذا القطاع والمساهمة في سرعة البت في قضاياها المنظورة لدى المحاكم، هذا إلى جانب تشكيل لجنة متخصصة لتسريع قضايا الأوقاف، وذلك بغرض تقنين إجراءات البيع والشراء ونقل الأوقاف واستبدالها، وهندسة إجراءاتها، فضلاً عن قيام القضاء بدور كبير في توفير الحماية القانونية للأوقاف، والمحافظة عليها.

وتقوم وزارة التجارة بإجراء دراسات مستفيضة للخروج بصيغة نهائية لمشروع نظام يتعلق بالشركات غير الربحية، والذي يتوقع أن يفتح المجال للتوسع في تأسيس الشركات الوقفية.

أما فيما يتعلق بالشفافية والحوكمة والإفصاح، أطلقت وزارة العمل المنصة الوطنية لبيانات الجمعيات الأهلية «إفصاح» وتمثل الأداة الرئيسية والمعتمدة في الإفصاح عن بيانات الجمعيات الأهلية والخيرية، وتمكين عموم أفراد المجتمع والأطراف ذات العلاقة من الاطلاع على البيانات الأساسية، والديموغرافية، والمالية للجهات الخيرية؛ بما يحقق أعلى مستويات الشفافية، وهو ما يؤمل تحقيقه عند اكتمال تنفيذه.

علاوة على ذلك، تسعى الهيئة العامة للإحصاء لإطلاق مؤشرات وإحصاءات رسمية بالقطاع غير الربحي؛ لتكون المرجع الإحصائي من خلال تقديم منتجات وخدمات إحصائية محدثة ذات قيمة مضافة، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، خدمة للباحثين والتنفيذيين، وصناع القرار.

ومن جوانب الاهتمام الحكومي بالأوقاف، جهود الجهات الإشرافية في العناية بالأعيان الوقفية وصيانتها، وتنميتها، حيث نفذت مجموعة من الدراسات المسحية للأوقاف المهملة والمجهولة، لرصدها وحفز الناس على الإبلاغ عنها، وتخصيص مكافأة تمنح لكل من يساهم في الإبلاغ عن وقف مجهول، وقد أسفرت الجهود للوصول إلى أعداد كبيرة من الأوقاف في مختلف المناطق، ومكافأة الدالين عليها.

ومن صور العناية الحكومية بالأوقاف، موافقة مجلس الوزراء على إنشاء مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية في المدينة المنورة، إضافة إلى إيجاد وتفعيل الشراكة ما بين القطاع العام، والقطاعين الخاص، والخيري، على إثرها نفذت العديد من المبادرات، وأنشئت مجموعة من الكراسي البحثية والجمعيات العلمية.





الأوقاف في المملكة. وتقوم بيوت الخبرة والمراكز الاستشارية المتخصصة في الأوقاف بتقديم الاستشارات الشرعية، والنظامية، والإدارية، والاستثمارية، للراغبين في الوقف، أو العاملين في القطاع. كما تقوم بعقد دورات تدريبية تأهيلية للنظار والمهتمين بالأوقاف، وتسهم في تأسيس الكيانات الوقفية والمأنحة.

0 - مجالات تطوير قطاع الأوقاف في المملكة 0-1 تطوير برامج الهيئة العامة للأوقاف



اهتم المحور الرابع من التقرير بإبراز المجالات التي تحتاج إلى تطوير في قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وفي مقدمتها المبادرة بإطلاق برامج «الهيئة العامة للأوقاف». والتي صدرت الموافقة على تأسيسها واعتماد نظامها بتاريخ ٢٧-٢-١٤٣٧هـ، حيث يؤمل من الهيئة معالجة ضعف البنية النظامية والإدارية الداعمة للأوقاف، وتسهيل تكيفها مع التطور الذي تشهده القطاعات الاقتصادية في المملكة. ومن الأدوار المتوقعة من الهيئة في هذا الاتجاه تسهيل إجراءات الأوقاف، ورفع كفاءة إدارة الأوقاف الخاضعة لإشراف وإدارة الهيئة، وتنمية الموارد البشرية المتخصصة في الأوقاف، بالإضافة إلى زيادة مستوى الشفافية والإفصاح على مستوى الأوقاف العامة والأهلية، خاصة فيما يتعلق بالأداء المالي، وقياس كفاءة القطاع، وإسهامه في الناتج المحلي، إضافة إلى تفعيل الحوكمة الفاعلة لقطاع الأوقاف؛ وتطوير القنوات التمويلية والاستثمارية الداعمة لتوسع الأوقاف.

0 - ٢ توعية الواقفين وتنويع الأوقاف ومصارفها



فيما يتصل بالمجالات التي تحتاج إلى تطوير والمتعلقة بالواقفين والأعيان الوقفية، فيتمثل أبرزها في الصورة الذهنية السلبية المنطبعة في أذهان شريحة من الواقفين عن دور الجهات الإشرافية الحكومية ذات العلاقة بالأوقاف، ومدى التدخل في شؤون الأوقاف الأهلية، مما يخشى أن يدفع البعض للإحجام عن توثيق أوقافهم على نحو رسمي، بالإضافة إلى اللبس بين مفهوم الوقف ومفهوم الوصية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تفضيل الوصية على الوقف، ويحرم

المجتمع من الأوقاف المنجزة.

إلى جانب ضعف الثقافة الشرعية والنظامية المتعلقة بالوقف لدى شريحة واسعة من الواقفين، وضعف قدرتهم في ابتكار صور وأنواع وقفية جديدة، تلبي الاحتياجات التنموية المتجددة والمتنوعة، وهو ما يتطلب توافر برامج توعية متقدمة.

وثمة مجالات أخرى أيضاً تحتاج لتطوير متعلقة بالأعيان الوقفية، مثل ارتفاع نسبة الأراضي البيضاء، ووجود مباني متهاكة ضمن الأصول الوقفية، وأخرى مهمة ومعقدة، يتطلب مجموعها مصادر تمويلية وإدارية وتشغيلية، تسهم في إعادة تهيئتها لتحقيق أهدافها.

0 - ٣ تطوير آلية كتابة وثائق الأوقاف



أظهرت نتائج استطلاع أجراه فريق إعداد التقرير، ضم عدداً من المختصين والمهتمين بالنشاط الوقفي العديد من الممارسات التي تحتاج لتطوير في وثائق الأوقاف، مثل: تعارض بنود الوثيقة، وعدم استشارة أهل الخبرة والاختصاص، والوقف بقصد الإضرار بالورثة، وعدم الاهتمام بتعيين العين الموقوفة بدقة (الوقف المشاع)، وإهمال تحديد أوجه الصرف، والوقف على مجالات بر منقطعة، وعدم تلمس احتياجات المجتمع المتنوعة والمتجددة، وتكرار المصارف التقليدية حتى مع قلة الحاجة إليها في بعض المناطق، وتقييد النظار وعدم منحهم الصلاحيات والمرونة اللازمة، وضعف الوعي بأهمية إشراك الكفاءات المتخصصة في الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، والقانون، والأنظمة في مجالس النظارة خاصة تلك الأوقاف التي تتطلب مجلس نظارة متنوع في تخصصاته، هذا إلى جانب ضعف وعي بعض الواقفين بمخاطر عدم التوثيق الرسمي للأوقاف.

وقد أسهم تأسيس بيوت الخبرة والمراكز الاستشارية المتخصصة في الأوقاف، إضافة إلى تخصيص دوائر متخصصة للأوقاف في المحاكم، في تطوير آليات ومحتوى وثائق الأوقاف الحديثة، والحد من الممارسات الخاطئة في هذا المجال.



٦. مستقبل الأوقاف في المملكة العربية السعودية



ركز المحور الخامس من التقرير على استشراف مستقبل الأوقاف في المملكة، وفي هذا السياق توصل التقرير إلى أن مستقبل قطاع الأوقاف يبدو واعداً ومبشراً في حال توافر الإرادة الحقيقية لدى الجهات الحكومية، والأهلية المرتبطة بالقطاع، للنهوض به وصولاً إلى ممارسة وقفية فاعلة وقادرة على إحداث الأثر المطلوب.

وتستند هذه النتيجة إلى حجم الاقتصاد السعودي وما يتوافر فيه من ثروات، ومحدودية الحجم التقديري للأموال الموقوفة في الاقتصاد الوطني، مقارنة بحجم الأموال والثروات المتحركة داخل الاقتصاد، والثقة بطاقة الخير الكبيرة الكامنة في المجتمع السعودي.

٦ - ١ متركزات الرؤية المستقبلية لقطاع الأوقاف في المملكة



١. تحديث الأنظمة وسن تشريعات مرنة تلائم الاحتياجات الحالية.

٢. حوكمة قطاع الأوقاف وتعزيز الرقابة والشفافية.

٣. تطوير العمل الوقفي والتوعية بأهمية الوقف.

٤. تنمية الأعيان الوقفية وتقديم منتجات وقفية جاذبة تحفز على نمو وتنوع محفظة الأوقاف.

٥. كفاءة إدارة الأعيان الوقفية، وزيادة العائد على استثمارها.

٦. الإنفاق المتنوع لريع وغللات الأوقاف على برامج ذات أثر اجتماعي مرتفع. ويتطلب ضمان مستقبل زاهر وممارسات فاعلة للأوقاف في المملكة استناداً إلى هذه المتركزات الستة، مبادرات متعددة تتعلق بالآتي:

أولاً : تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الحاكمة والمنظمة والموجهة للنشاط الوقفي، وهذا الأمر يتطلب دعم دراسات فقه الوقف المعاصر؛ ليكون داعماً للتشريعات المتعلقة بالوقف.

ثانياً : بناء القدرات والهيكل التنظيمية على مستوى قطاع الأوقاف ومكوناته، ويتضمن ذلك الاهتمام بتأهيل الكادر البشري العامل في قطاع الأوقاف، وتزويده بمختلف المهارات والمعارف اللازمة، وتطوير الهيكل التنظيمية الخاصة بقطاع الأوقاف، لتكون مواكبة لمتطلبات الإدارة الحديثة، والأساليب الجديدة للوقف، وبناء قاعدة معلومات متكاملة تشمل كل جوانب النشاط الوقفي.

ثالثاً : بناء التحالفات والشراكات الوقفية، والتي يمكن أن تنشأ بين مؤسسات الوقف كوحدات مستقلة قائمة بذاتها وبين الجهات الرسمية المشرفة على قطاع الوقف، ويمكن استخدام صيغة الصناديق الوقفية لتجميع أموال الأوقاف من مؤسسات مختلفة وتوظيفها في تمويل مشروعات تلبي احتياجات المجتمع.

رابعاً : توسيع وتنويع قاعدة الموارد الوقفية واستخداماتها من خلال استقطاب موارد وقفية جديدة متنوعة، واستثمار الموارد القائمة لتكوين رأس المال الوقفي وتعظيمه واستدامته، مع الأخذ في الاعتبار أن عملية تعبئة الموارد (استقطاباً واستثماراً) خاضعة لتأثيرات التطورات في الاقتصاد الوطني ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه الدولة استجابة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وينسحب هذا الأمر أيضاً على توسيع استخدامات الموارد الوقفية وأوجه إنفاقها، لاسيما وأن الحاجة ستزداد لدور أكثر فاعلية للوقف على نحو خاص وللقطاع غير الربحي على نحو عام.

خامساً : تطوير الخطاب الوقفي الهادف إلى التوعية بالوقف ونشر ثقافته، وذلك من خلال وضع خطة للتوعية بالوقف وأهميته ونشر المعرفة الفقهية والنظامية والإجرائية المتعلقة به، وتعميق الإيمان به وبدوره ورسالته، والتركيز على طرح صيغ جديدة للوقف تتناسب مع متطلبات العصر. فيما ختم التقرير بمجموعة من التوصيات التنفيذية الموجهة لجهات بعينها في القطاعات الثلاثة.





المحور الأول الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف





**مدخل : الوقف الإسلامي
تاريخ وحضارة ومستقبل .**



الوقف مضخرةً من مفاخر الإسلام العظيمة، وشاهدٌ على تطور الحضارة الإسلامية، والنهوض بالمجتمع الإسلامي؛ لمبادراته عبر التاريخ في تلبية مختلف جوانب الحياة: الدينية، والإنسانية، والصحية، والعلمية، والثقافية، والخدمية.

ولم يقتصر نفعه على الأفراد فحسب، بل تعدى إلى الجماعات والدول، حتى غدت مؤسسة الوقف من أهم الركائز الاقتصادية ذات الأثر الاجتماعي، وأصبحت العناية بموضوعات الوقف الفقهية، والاقتصادية، والقانونية، والإدارية، والمالية: دراسةً، وتوعيةً، تكتسب أهمية بالغة: لإحياء هذه السنة في المجتمعات الإسلامية من جديد، وتمكينها من القيام بأدوارها الاقتصادية والاجتماعية بما يلبي احتياجات المجتمعات، ومتطلباتها المتجددة والمتزايدة يوماً بعد يوم.



• أهداف الوقف :



قبل الخوض في بيان الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للوقف، يحسن في البداية إبراز الأهداف التي شرع الوقف من أجلها، واستخلاص أهم القضايا المجتمعية التي رعاها الإسلام من خلال تشريعه للوقف. ومن هذه الأهداف :

١. ترتيب الأجر والثواب المستمر للعباد في حياتهم وبعد مماتهم، من خلال الإنفاق والتصدق والبذل في وجوه البر، وهذا سبيل إلى مرضاة الله ورسوله، وطريق إلى الفوز بالجنة والنجاة من النار، فالوقف نوع من القربات التي يستمر أجرها صدقة جارية إلى قيام الساعة.

٢. تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع، وإرساء مبادئ التكافل الاجتماعي، وإيجاد عنصر التوازن بين الأغنياء والفقراء في المجتمع؛ إذ يعمل الوقف على تنظيم الحياة من خلال تأمين حياة كريمة للفقير، وإعانة العاجزين من أفراد الأمة، وحفظ كرامتهم، من غير مضرّة بالأغنياء، فيتحصل من ذلك مودة وألفة، وتسود الأخوة، ويعم الاستقرار. وبذلك يؤكد الوقف أواصر المحبة والقرية والأخوة الإسلامية حين يكون على الذرية، أو الأقارب والأرحام، أو أوجه البر والإحسان.

إلى جانب دور الوقف في تمويل الخدمات العامة المهمة للمجتمع، مثل: التعليم، والصحة، والإنفاق على البحث والتطوير بما ينتفع به كافة أطراف المجتمع غنيهم وفقيرهم.

٣. بقاء المال وحمايته، ودوام الانتفاع به، والإفادة منه أكبر مدة ممكنة، والمحافظة عليه من عبث من لا يحسن التصرف فيه. وهذا من شأنه أن يضمن للمجتمعات نوعاً من الرخاء الاقتصادي، والتممية المستدامة.

• أهمية تفعيل دور الوقف في المجتمعات المعاصرة :



تبرز أهمية استعادة الدور الفاعل للوقف من عدة وجوه :

١. يشهد الاستقراء التاريخي بأن الأوقاف متى ما أصبحت

جزءاً من ثقافة المجتمع، وحظيت بالعناية والاهتمام من مختلف الجهات؛ فإنها تسهم بشكل كبير في بناء الحضارة، والنهوض بالمجتمع، ومواجهة تحدياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

٢. تشهد بعض دول العالم الإسلامي اليوم مجموعة من التحديات المتمثلة في: انتشار الحروب، والكوارث الطبيعية، وتزايد معدلات الفقر والبطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، وضعف الاهتمام بحماية البيئة، ونقص الخدمات الأساسية، مثل: المياه، والتعليم، والصحة، وارتفاع تكاليفها، خاصة في ظل الزيادة المضطردة في أعداد السكان.

وقد ترتب على هذه التحديات تراجع دور الحكومات في الوفاء بتقديم الخدمات في عدد من المجالات، وإسناد ذلك للقطاع الخاص، أو القطاع الثالث الخيري -إن وجد-، في ظل تطبيقات سياسة التحرير الاقتصادي والخصخصة في عدد من الدول الإسلامية، والتي فرضتها الظروف الاقتصادية، ومقتضيات العولمة.

٣. تؤكد التحديات السابقة أهمية العناية بمؤسسة الوقف، وضرورة استعادة دوره الاقتصادي والاجتماعي الفاعل، فهو مرتبط بالقطاع الثالث الخيري، والذي يؤمل منه الإسهام الكبير في مواجهة تلك التحديات، لا سيما وأن الاستقراء التاريخي يؤكد على فاعلية مؤسسة الوقف في الاضطلاع بهذه الأدوار؛ نظراً لما يتمتع به من مزايا، تتمثل في: الاستقلالية الإدارية والانضباط المالي، والمرونة في الاستجابة السريعة لتلبية الحاجات العامة؛ وفاعليته في توظيف الثروات، وتوجيهها بما يحقق المصلحة العامة، إضافةً إلى طاقة الخير الكبيرة الكامنة في المجتمعات المسلمة التي تشكل مصدراً واعداً للموارد المالية الوقفية، ونموها.

ومن أهم الجوانب التي يمكن أن يكون فيها للوقف دور في التخفيف على الإنفاق العام، الإنفاق التحويلي المتمثل في معاشات الضمان الاجتماعي، والمساعدات والمنح التي تقدمها الدولة لمواطنيها المستحقين. كما يسهم تمويل الوقف لبعض مشروعات المنافع العامة كالصحة والتعليم والإسكان وبعض النفقات التحويلية في تقليل احتمالات عجز الموازنة العامة، وآثاره السلبية على استقرار الاقتصاد الوطني.

٢. البعد الاجتماعي للوقف :

ينصرف مفهوم التنمية الاجتماعية إلى رفع مستوى التقدم العلمي والثقافي والعمراني والحضاري ومستوى معيشة الأفراد، وصولاً إلى تحقيق التنمية البشرية من خلال الاهتمام بعدة مجالات تتصل بها، أبرزها مجال الصحة والتعليم، إلى جانب بذل الرعاية والاهتمام ببعض الفئات الاجتماعية مثل: الأيتام، والأرامل، والعجزة، وأصحاب الحاجات الخاصة، وغيرهم.



والتنمية الاجتماعية بهذا المفهوم من صميم عمل الوقف؛ إذ ثمة علاقة قوية بين تحسين نوعية الحياة التي يعيشها أفراد المجتمع، وبين الوقف كممارسة اجتماعية تعمل على تقديم خدمات الصحة، والتعليم، ومشروعات البنية الأساسية كمرافق توفير المياه وتعبيد الطرق والمحافظة على البيئة.

ويشهد تاريخ الوقف في المجتمعات الإسلامية على الدور الشمولي الرائد الذي قام به الوقف الإسلامي في مجال التنمية الاجتماعية بمختلف مكوناتها، إذ ارتبطت أنشطة مؤسسة الوقف الإسلامي بتفاصيل حياة الفرد، منذ ولادته، مروراً بنشأته، وتعليمه في مختلف المراحل العمرية، وتوظيفه، ودعمه، وعلاجه، وتنقلاته، وسكنه، وانتهاءً بوفاته.

• الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للوقف :

يؤدي التوسع في إنشاء المؤسسات الوقفية إلى المزيد من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويمكن إبراز ذلك من خلال الآتي :

١. البعد الاقتصادي للوقف :

يتمثل البعد الاقتصادي للوقف في كونه: تحويلاً للأموال عن الاستهلاك واستثمارها في أصول إنتاجية، تولد منافع وإيرادات تستهلك في المستقبل. فالوقف عملية تجمع بين الادخار والاستثمار معاً، فهو يتضمن حبس أعيان كان يمكن للواقف إنفاقها استهلاكياً، وتحويلها إلى استثمار إنتاجي، يولد منافع للمجتمع.

وهذا المعنى موجود في الوقف الدائم والوقف المؤقت على السواء، كما هو قائم في وقف الأعيان كالمباني، والمنقولات كالسيارات، والحقوق المالية كحقوق النشر، والنقود المحبوسة للاستثمار على طريقة المشاركة، أو الإقراض الحسن، وهو أيضاً في وقف المنافع كالانتفاع بأرض، وفي وقف الأعيان المتكررة، مثل وقف الاشتراك بالمجلات الدورية.

وإذا كان وقف المنافع والأعيان المتكررة يمكن تفسيره -اقتصادياً-، باعتباره وفقاً للقيمة الرأسمالية لهذه المنافع والأعيان المستقبلية، فإن إنشاء وقف إسلامي هو أشبه ما يكون بإقامة مؤسسة اقتصادية ذات وجود دائم إذا كان الوقف مؤبداً، أو مؤقتاً كما في الوقف المؤقت. فهو عملية تتضمن الاستثمار للمستقبل، بحيث تتوزع خيراتها على الأجيال القادمة في شكل منافع وخدمات أو إيرادات وعوائد.

ركما إن القطاع الوقفي يسهم في تخفيف العبء على المالية العامة للدولة؛ ويظهر ذلك جلياً من المجالات التي يدعمها القطاع الوقفي، وتبعاً لذلك، كلما زاد دور الأوقاف في المجتمع، انخفض العبء على الحكومة في توفير الخدمات العامة.

الأوقاف شريك التنمية



موقع القطاع الوقفي من رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠



القطاع غير الربحي الذي تمثل الأوقاف عموده الفقري والممول الأساسي له يمثل أحد الآليات التي اعتمدتها رؤية المملكة ٢٠٣٠م في تحقيق أهدافها من خلال: (محور الوطن الطموح)، والذي يمثل المحور الثالث من محاورها ومرتكزاتها، حيث تعمل الرؤية على تهيئة البيئة اللازمة له ضمن القطاعات.

وفي هذا الإطار تضمنت الرؤية وعداً بالعمل على تدريب العاملين في القطاع غير الربحي، وتشجيع المتطوعين فيه، ومواصلة تشجيع الأوقاف؛ لتمكين هذا القطاع من الحصول على مصادر تمويل مستدامة، ومراجعة الأنظمة واللوائح المتعلقة به.

ويتطلب الاهتمام الذي أولته رؤية المملكة ٢٠٣٠م من قطاع الأوقاف بذل مزيد من الجهد في إعادة تنظيم القطاع وترتيب أوضاعه والتهيؤ للقيام بدوره الكامن من خلال التصدي للمشكلات والتحديات التي تواجهه.



المحور الثاني
تحليل واقع الأوقاف في المملكة
العربية السعودية





المحور الثاني : تحليل واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية.



يعتبر النشاط الوقفي في المملكة العربية السعودية ممارسة مجتمعية تستند إلى إرث إسلامي متراكم شهدته أرض الحرمين الشريفين قبل قيام الدولة السعودية الحديثة بعدة قرون، حيث قام الوقف رغم ما كان يعتري نشاطه من ضмор عبر الحقب المختلفة، بدور لا يمكن تجاهله في خدمة المجتمع والتصدي للمشكلات التي واجهته من وقت لآخر في مختلف المجالات.

ومع تأسيس الدولة السعودية، اتخذ العمل الخيري أشكالاً وصوراً متعددة، بدأت بالجهود الفردية في الإطار العائلي والقبلي، ثم تطورت إلى ما يعرف بصناديق البر، حيث كانت تجمع الأموال والصدقات في المواسم ثم توزع للمحتاجين، وامتدت أوجه إنفاق الأموال الخيرية، لتشمل المرافق العامة والخدمات الصحية ومساعدات الزواج، إضافة إلى المجالات الدعوية كبناء المساجد، ودعم حلقات تحفيظ القرآن، ومراكز الدعوة والتوعية، كما اتسع النشاط الوقفي عبر الزمن ليشمل مجالات تنمية وتمكين، إلى جانب المجالات الرعوية والدعوية والإغاثية.

إن تحليل واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية يقتضي استقصاء أهم الجوانب المتعلقة بالنشاط الوقفي من حيث تشريعاته وحجمه وطبيعته واتجاهاته ومجالاته، ومن حيث التحديات والمشكلات التي تواجهه.

ويتأكد التنويه ابتداءً على أن عملية تحليل واقع القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية، تكتنفه صعوبة بالغة، في ظل عدم توافر قاعدة بيانات رسمية، وندرة الدراسات العلمية التي تغطي هذا الجانب للإفادة منها والاستناد إليها في تحليل القطاع، خاصة فيما يتعلق بحجم النشاط الوقفي واتجاهات مصارفه، وأساليب إدارته. وإزاء هذا الوضع، وللخروج بمؤشرات حول واقع القطاع الوقفي، اعتمد التقرير في تحليله لواقع القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية بدرجة كبيرة على القيام بمسوحات ميدانية شملت عدد من الجهات والمؤسسات الوقفية،

وبيوت الخبرة، إضافة إلى الإفادة من مخرجات مجموعة من المؤتمرات والندوات والملتقيات وورش العمل التي انعقدت في السنوات الماضية لمناقشة واقع الوقف في المملكة، هذا إلى جانب بعض الوثائق الرسمية، وتحليل محتويات عينة من الصكوك الوقفية.

وتبرز أهمية هذا التحليل، كونه يمثل مدخلاً مهماً للوقوف على حال القطاع الوقفي في المملكة وتشخيص أوضاعه، والتنبه إلى الأوجه والجوانب التي تحتاج إلى تطوير وصولاً إلى قطاع وقفي فاعل ومنجز يحقق ما تستهدفه رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م في إطار اهتمامها بالقطاع غير الربحي باعتباره حاضناً للقطاع الوقفي. ولعل هذا ما يتفق والهدف الرئيس من إعداد التقرير.

أولاً: تطور المؤسسة الحكومية للوقف في المملكة العربية السعودية.



منذ توحيد المملكة العربية السعودية على يد المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود -طيب الله ثراه، والمملكة تولي الأوقاف الاهتمام والعناية، وتتابع على ذلك ملوك المملكة العربية السعودية حتى يومنا الحاضر.

ففي ١٧ جمادي الأولى لعام ١٣٥١هـ، صدر الأمر الملكي بتسمية المناطق التي وحدها المؤسس: بالمملكة العربية السعودية؛ لتحضن المملكة الناشئة أراضي شبه الجزيرة العربية، بما فيها الحرمين الشريفين، وهي البقعة التي انطلقت وانبثقت منها مؤسسة الوقف الإسلامي، فكرياً وتطبيقاً. ويتجلى الاهتمام الرسمي بالوقف في التطور المؤسسي الذي شهده القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية، منذ تأسيس المملكة، وحتى موافقة مجلس الوزراء على نظام الهيئة العامة للأوقاف بتاريخ ٢٥/٢/١٤٣٧هـ وتمثل أهم التطورات التي طرأت على المؤسسة الوقفية الحكومية فيما يلي :

١. صدرت التعليمات الأساسية للمملكة العربية السعودية سنة ١٣٤٥هـ، متضمنة تنظيم عدد من القطاعات، ومنها قطاع الأوقاف.



٢. إنشاء أول إدارة للأوقاف : أمر الملك عبد العزيز -رحمه الله-، في عام ١٣٤٤هـ بإنشاء إدارة للأوقاف في مكة المكرمة، وأقيم إدارة مماثلة لها في كل من المدينة المنورة وجدة.

٣. نظام المطالبة بأوقاف الحرمين : صدر في عام ١٣٥٠هـ نظام يعنى بالمطالبة بأوقاف الحرمين الشريفين بالطرق الممكنة المشروعة من أي جهة كانت، عن طريق إنشاء جمعية مختصة بذلك مقرها مكة المكرمة.

٤. المراسيم والقرارات المنظمة للأوقاف : صدر بعد ذلك عدد من المراسيم والقرارات المتفرقة المنظمة للأوقاف التي جاءت متوائمة مع البيئة الاجتماعية والتعاليم الإسلامية التي كانت حجر الزاوية في التشريعات التي تدير عليها الدولة وفق ما نصت عليه التعليمات الأساسية الصادرة عام ١٣٤٥هـ، وفيما يلي سرد لها بحسب تاريخ صدورها:

- ١٣٤٩هـ: قرار مجلس الشورى المصدق بالأمر الملكي بالموافقة على القواعد المتعلقة باستحكام الدور، والتواصل مع مديرية الأوقاف وغيرها من الجهات المختصة عما إذا كان لها علاقة تمنع من إجراء الاستحكام.

- ١٣٥٠هـ: صدور قرار يتضمن إشراف مديرية الأوقاف على الأوقاف المسجلة في المحكمة.

- ١٣٥٠هـ: صدور قرار مجلس الشورى رقم ٢٩ بتاريخ ١٣٥٠/٣/٢هـ بضبط الأوقاف وحمايتها من الإهمال والتلاعب عن طريق إثبات الأوقاف وتدوينها في سجل خاص، مع تدوين أرقامها وتواريخ سجلاتها في سجلات المحكمة الشرعية.

- ١٣٥٠هـ: صدور قرار مجلس الشورى رقم ٦١ المتضمن شروط الراغبين في وقف ممتلكاتهم من الرعايا الأجانب وطرق غلّالها.

- ١٣٥٤هـ: صدور مرسوم ملكي ليعالج بصورة حازمة قضايا الأوقاف التي طالت مدة النظر فيها في المحاكم، ومراجعة المستندات التي يملكها المدعون، والبت في تلك الدعاوى دون إبطاء.

- ١٣٥٤هـ: صدور مرسوم ملكي يربط إدارة الأوقاف وفروعها بمدير عام

مقره مكة المكرمة، يرتبط به مدير للأوقاف في المدينة ومثله في جدة.
- ١٣٥٥هـ: صدور قرار مجلس الشورى رقم ٢٣٨ الذي حدد ضوابط شراء بدل الوقف.

٥. تأسيس وزارة الحج والأوقاف : صدر مرسوم ملكي بإنشاء وزارة الحج والأوقاف عام ١٣٨١هـ، وكان أول وزير لها الشيخ: حسين عرب، لتتولى الوزارة شؤون الحج والأوقاف، ويعاون الوزير في قضايا الأوقاف وكيل الوزارة لشؤون الأوقاف؛ مما منح القطاع الوقفي مزيداً من العناية والاهتمام، وتولت الوزارة إدارة شؤون الأوقاف ورعايتها، ونظمت أعمال الوقف بما يتفق مع نظم الإدارة الحديثة.

٦. صدور نظام مجلس الأوقاف الأعلى : بعد خمس سنوات من إنشاء وزارة الحج والأوقاف، صدر نظام مجلس الأوقاف الأعلى عام ١٣٨٦هـ، ليتولى الإشراف على جميع الأوقاف الخيرية في المملكة، ويضع القواعد المتعلقة بها، على أن تتفرع عن المجلس مجالس أوقاف فرعية في مناطق المملكة المختلفة، ويتولى وزير الحج والأوقاف نظارة الأوقاف الخيرية.

وقد حل نظام مجلس الأوقاف الأعلى، محل المحاكم الشرعية التي كان لها الإشراف على الأوقاف، وغدا دور المحاكم مقتصرًا على إثبات صكوك الأوقاف وتوثيقها، وفرض المنازعات بشأن الأوقاف.

٧. اللائحة التنفيذية لنظام المجلس الأعلى للأوقاف : صدرت اللائحة التنفيذية لنظام المجلس الأعلى للأوقاف، بقرار من مجلس الوزراء عام ١٣٩٣هـ، وقد تضمنت اللائحة تحديد المقصود بالأوقاف الخيرية، ومهام مديري الأوقاف في المدن، وكيفية النظر على الأوقاف الخيرية الخاصة، بالإضافة إلى كيفية بيع الوقف واستبداله، وكيفية حصر الأعيان الوقفية وتسجيلها.

٨. فصل وزارة الأوقاف عن وزارة الحج : في عام ١٤١٤هـ فصلت وزارة الأوقاف عن وزارة الحج، وسميت (وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد)، وتولى شؤون الوزارة معالي الشيخ د. عبد الله بن عبد





ثانياً : تحليل واقع الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية



يقصد بالأوقاف العامة : تلك التي تديرها

وتشرف عليها الهيئة العامة للأوقاف ، وقد سادت التوقعات غير الرسمية بخصوص تقدير حجم القطاع

الوقف في المملكة العربية السعودية،

حيث تعددت تقديرات الخبراء، والتي لا يتركز مجموعها على تقارير رسمية أو دراسات ميدانية، أو قواعد بيانات لهذا القطاع.

ويعد أول تصريح يصدر عن شخصية رسمية لحجم الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية مؤخراً، هو ما أفصح عنه وزير العمل السابق في المؤتمر الإسلامي للأوقاف في دورته الأولى في مكة المكرمة، والمنعقد في الفترة من ١٧-١٩ محرم ١٤٣٨ هـ، حيث أوضح أن حجم الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية، تقدر بمبلغ ٥٤ مليار ريال سعودي، وحتى هذا التقدير الأخير متحفظ عليه؛ لعدم وجود قاعدة بيانات أو إحصاء شامل ودقيق لحجم الأوقاف العامة، ووفقاً للتقدير الأخير فإن حجم الأوقاف العامة الخاضعة لإدارة الهيئة العامة للأوقاف تقدر بحوالي ١٤ مليار ريال سعودي، بينما تقدر قيمة الأوقاف التي تحت إدارة جهات أخرى بمبلغ ٤٠ مليار ريال سعودي، ويتركز ٨٠٪ من هذه الأوقاف في أراضي ومباني تقع في منطقتي مكة المكرمة والمدينة المنورة. وبحسب التقدير الأخير، فإن حجم العائدات السنوية التي تحققها الأوقاف العامة يبلغ ٣٢٥ مليون ريال سعودي. والجدول رقم (١) يوضح ذلك :

المحسن التركي، وأسندت إدارة شؤون الأوقاف في الوزارة إلى (وكالة الوزارة لشؤون الأوقاف)، كما أنشئت فيها: (الأمانة العامة لمجلس الأوقاف الأعلى، والأمانة العامة لمجلس رعاية شؤون الأربطة).

٩. صدور الموافقة بإنشاء الهيئة العامة للأوقاف : صدر في عام ١٤٣١م قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء الهيئة العامة للأوقاف، وإلغاء وكالة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لشؤون الأوقاف، ونقل المهام المتعلقة بالأوقاف للهيئة، على أن يكون رئيس مجلس إدارة الهيئة هو وزير الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ويعين لها محافظ على المرتبة الممتازة بأمر ملكي.

١٠. صدور الموافقة على نظام الهيئة العامة للأوقاف : صدر في ٢٥/٢/١٤٣٧م مرسوم ملكي بالموافقة على نظام الهيئة العامة للأوقاف، واعتماد ميزانية سنوية لها من ميزانية الدولة، مع استمرار تولي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الإشراف الإداري على المساجد الموقوفة.

١١. تعيين وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيساً لمجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف : صدر في ٣٠/٧/١٤٣٧م أمر ملكي بتعديل اسم وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد، ليكون وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد، وتم تعيين معالي وزير العمل رئيساً لمجلس إدارة الهيئة .

١٢. تشكيل مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف، وتعيين المحافظ : بتاريخ ١/١٢/١٤٣٨م، عقد الاجتماع الأول للهيئة العامة للأوقاف، برئاسة وزير العمل والتنمية الاجتماعية - رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف، وجرى خلال الاجتماع تعيين محافظ الهيئة، كما اعتمدت الهيئة تشكيل أعضاء لجنة استشارية دائمة، إضافة إلى لجنة للرقابة والمراجعة الداخلية، ولجنة تنفيذية. فيما تضمنت عضوية اللجان، ممثل عن الجمعيات والمؤسسات الخيرية وممثل عن رجال الأعمال، إضافة إلى متخصصين بارزين في الاقتصاد والاستثمار، ومتخصص شرعي في المعاملات المالية والاقتصادية، وممثل عن المؤسسات الوقفية الخاصة.

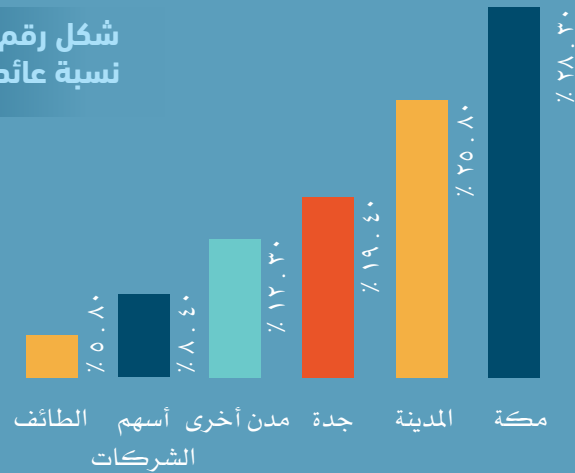


جدول رقم (١)
عائدات الأوقاف العامة حسب توزيعها الجغرافي (بالمليون ريال)

المدينة	مكة	المدينة	جدة	الطائف	مدن أخرى	أسهم الشركات	الإجمالي
حجم العائدات	٩٢	٨٤	٦٤	١٩	٤٠	٢٧	٣٢٥
النسبة من العائدات الكلية	٢٨.٣	٢٥.٨	١٩.٤	٥.٨	١٢.٣	٨.٤	%١٠٠

المصدر: عبد الله بن محسن النمري، نظام الهيئة العامة للأوقاف ودورها المرتقب، المؤتمر الإسلامي للأوقاف - الدورة الأولى- مكة المكرمة ١٧-١٩ محرم ١٤٣٨هـ.

شكل رقم (١)
نسبة عائدات الأوقاف العامة حسب المدن .



المصدر: المرجع السابق.



حوالي ٣٣٢٢٩ وحدة، منها حوالي ٨٥٧٠ وحدة هي المسجلة في الحاسب، بينما ٢٤٦٥٩ وحدة منها غير مسجلة، أي أن نسبة الأعيان التابعة للأوقاف العامة المسجلة بالحاسب الآلي، وحتى تاريخ انعقاد المؤتمر الإسلامي للأوقاف بمكة في دورته الأولى، لم تتجاوز الـ ٢٥٪. ويبين الجدول رقم (٣) أن الأراضي والمزارع تشكل ٤٤٪ من الأعيان الوقفية العامة المسجلة، فيما تشمل بقية الأعيان الأخرى عقارات سكنية، وعمائر، ودور، ودكاكين، وأسواق تجارية، وغيرها من الأعيان المصنفة.

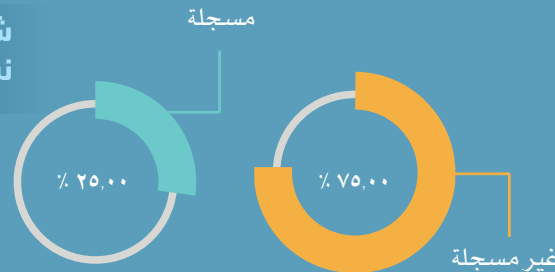
إن نسبة عائدات الأوقاف العامة (٣٢٥ مليون ريال سنوياً) مقارنة بحجمها المقدّر (١٤ مليار ريال) تعد ضئيلة جداً، إذ لم تتجاوز ٢,٣٪. وهذا الوضع يعكس ضعف كفاءة استثمار أموال الأوقاف العامة، وعدم تمكن الجهات ذات الصلة من توظيفها توظيفاً استثمارياً يدر عليها عائداً مجزياً يغطي أوجه الصرف المستهدفة ويفيض عنها، بحيث يستخدم الفائض في تنمية موارد الوقف، وزيادة حجمها. من جانب آخر يوضح الجدول رقم (٢) بأن الأعيان الوقفية العامة تبلغ

جدول رقم (٢)
عدد الأعيان التابعة للأوقاف العامة

النسبة %	العدد	موقف التسجيل
٢٥	٨٥٧٠	مسجلة
٧٥	٢٤٦٥٩	غير مسجلة
١٠٠	٣٣٢٢٩	المجموع

المصدر: تحليلات مجموعة بوسطن كونسولتينج .

شكل رقم (٢)
نسبة الأعيان التابعة للأوقاف العامة



المصدر: المرجع السابق.



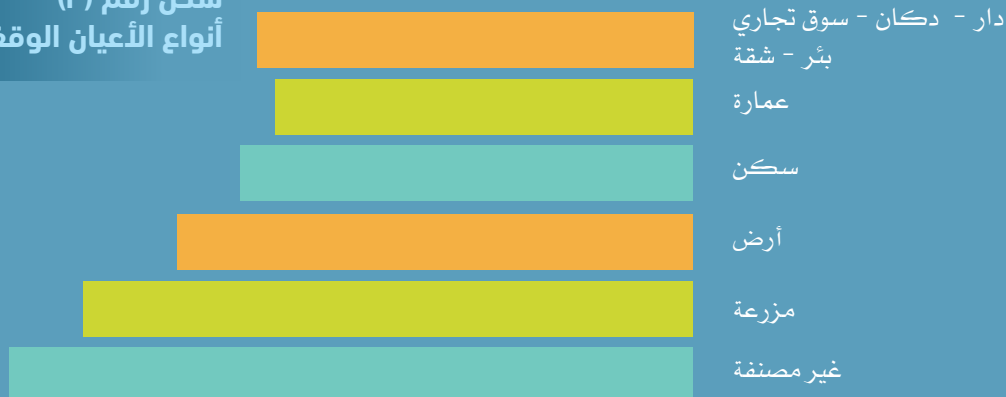
جدول رقم (٣)
أنواع الأعيان الوقفية المسجلة بالحاسب الآلي

النوع	العدد	النسبة %
مزرعة	٢٣١٣	٢٧
أرض	١٤٨٢	١٧
سكن	١١٨٣	١٣
عمارة	٢٩٥	١٠
دار	٢٢١	١٠
دكان	٢٠٤	
سوق تجاري	٢٥	
بئر	١٥	
شقة	٢	
غير مصنفة	٢٨٣٠	٣٣
المجموع	٨٥٧٠	١٠٠

المصدر: تحليلات مجموعة بوسطن كونسلتينج .



شكل رقم (٣)
أنواع الأعيان الوقفية المسجلة بالحاسب الآلي



المصدر: تحليلات بوسطن كونسلتينج.

ويلاحظ على هذه المصارف أنها تركز على أوجه معينة تقليدية، هي الاحتياجات الدينية والاجتماعية وعدم اشتغالها على احتياجات عامة أخرى، الأمر الذي من شأنه الحد من الدور الواعد للوقف في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن أبرز ما يمكن استخلاصه من استعراض واقع الأوقاف العامة في المملكة العربية السعودية هو ضعف حجمها مقارنة بحجم الاقتصاد السعودي والإمكانات المتوفرة فيه، إذ لا تتجاوز نسبة مساهمة القطاع غير الربحي الذي يركز بدرجة أساسية على الأوقاف في حجم الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ٠.٣٪، مقارنة بالمتوسط العالمي الذي يبلغ ٦٪، بحسب ما أشارت إليه رؤية ٢٠٣٠.

علما أنه لم يتوصل الفريق البحثي وحتى إعداد التقرير، على أي بيانات

ويبدل وجود ٧٥٪ من الأعيان الوقفية العامة غير مسجلة، إلى جانب عدم تصنيف حوالي ٣٣٪، إلى قصور في أداء الجهات المعنية بشؤون الأوقاف العامة والإشراف عليها، الأمر الذي يتطلب مضاعفة العمل لتطوير الأطر الإدارية المناط بها إدارة الأوقاف.

وبالنسبة لصرف العائدات المتحققة من الأعيان الوقفية العامة، فإن نسبة ما تم صرفه منها على المجالات المستهدفة بلغت حوالي ١٣.١٪، فيما تمت إعادة استثمار حوالي ٨٦.٩٪، بهدف تنمية الموارد الوقفية.

وتمثلت أوجه الصرف في صيانة المساجد، وخدمة الحرمين الشريفين وبعض مناشط الجامعات، والمساعدات الخيرية، بالإضافة إلى الكتب المطبوعات، وإفطار الصائمين، هذا فضلا عن المكافآت والمصروفات الإدارية.



والمانحين، أفراد المجتمع؛ بالمجالات التي يسهم القطاع الوقفي بدعمها. الأمر الذي يسهم في تحسين الصورة الذهنية القاصرة عن المجالات التي تدعمها الأوقاف، كما يمكن أن تمثل المجالات المرصودة، دليلاً استرشادياً للواقفين والمانحين الجدد؛ لتوجيه أوقافهم نحو مجالات تنمية مبتكرة نافعة، وأكثر إلحاحاً، وتطويرها، والإفادة منها.

كما تؤكد النتائج أهمية منح الأوقاف المزيد من العناية والاهتمام من مختلف الجهات ذات العلاقة: تنظيمياً، ودعمًا، وتحفيزًا، ودراسةً؛ نظراً لأهمية الإسهامات المقدمة منه.

مع التأكيد على أن دعم القطاع الوقفي للمجالات المرصودة، لا يعني الاكتفاء، بل فتح الباب أمام المزيد من الدراسات والتقارير المفصلة والمعمقة لكل مجال من المجالات، وتناول: حجم الإسهام الحالي، آثاره وانعكاساته، الفجوة، ومعالجتها، وصولاً لتجلية الإسهامات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية للقطاع الوقفي، وترشيدها. وهو ما يمكن أن تتناوله الأعداد الدورية القادمة لهذا التقرير. وفيما يلي بيانها إجمالاً وتفصيلاً.

إحصائية أو مؤشرات خاصة بالقطاع الوقفي في الإحصاءات والتقارير الرسمية المتعلقة بأداء الاقتصاد السعودي. كذلك فإن نسبة العائدات السنوية للأوقاف العامة إلى حجم الأعيان الوقفية، تعد منخفضة (٢,٣٪)؛ مما يدل على ضعف كفاءة استثمار أموال الوقف، على الرغم من أن حوالي ٨٧٪ من هذه العائدات يتم إعادة استثمارها.

مجالات عمل القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية

أظهرت نتيجة دراسة ميدانية مسحية -أجرها فريق التقرير-، شملت أكثر من ٦٠ جهة ومؤسسة وكيان وقفي مانح في مختلف مناطق ومدن ومحاافظات المملكة العربية السعودية، المجالات التي تدعمها مجموع مؤسسات القطاع الوقفي في المملكة فعلياً -وحتى وقت إعداد التقرير-، وذلك بهدف توعية مختلف الأطراف: صناع القرار، الباحثين، الواقفين





ثانياً: مجالات عمل القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية-تفصيلاً :-

١. المجالات الاجتماعية :



١. دعم المعسرین، وتسديد الحقوق، والالتزامات المالية عنهم.
٢. دفع الديات، وعق الرقاب.
٣. تأسيس ودعم اللجان الاجتماعية.
٤. بناء ودعم مراكز الحماية الاجتماعية، لمحاربة الإدمان والسلوكيات الخطرة، وغيرها من البرامج التوعوية والتطويرية، والأسرية.
٥. كفالة الأيتام والأرامل ورعايتهم.
٦. تأهيل النزلاء والمساجين، وتقديم الدورات لهم، وإعادة دمجهم في المجتمع.
٧. دعم المقبلين على الزواج مادياً، وتأهيلهم بإقامة الدورات والبرامج التوعوية.
٨. بناء ودعم مراكز إيواء المسنين ورعايتهم.

٢. المجالات الدعوية :



١. بناء المساجد والجوامع وعمارتها.
٢. بناء ودعم دور تحفيظ القرآن الكريم.
٣. إنشاء ودعم برامج مكاتب الدعوة وتوعية الجاليات.
٤. إقامة المحاضرات والندوات والملتقيات في مختلف المجالات: الشرعية، والتربوية، والاجتماعية، وغيرها.
٥. خدمة الحجاج والمعتمرين، وإقامة البرامج الدعوية والعلمية والاجتماعية لهم.
٦. تأهيل الدعاة وكفالتهم.

٣. المجالات الإغاثية والمبرات :



١. إفطار الصائمين.
٢. حفر الآبار، وسقيا الماء.
٣. تأثيث بيوت الفقراء والمحتاجين، وتأمين الأجهزة الأساسية.
٤. شراء الكسوة للأسر المحتاجة.
٥. الحقيبة المدرسية للطلبة والطالبات من الأسر المحتاجة.
٦. إغاثة أصحاب الحوائج.

٤. التعليم والبحث العلمي :



١. بناء الجامعات والكليات والمدارس والمعاهد الوقفية: رياض الأطفال، الجامعات والمعاهد والكليات التعليمية.
٢. أوقاف الجامعات لدعم البحث العلمي.
٣. مراكز التأهيل العلمي الخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم فرص العمل المناسبة لهم.
٤. تقديم المنح التعليمية لذوي الإعاقة.
٥. التأليف والتحقيق وطباعة الكتب ونشرها.
٦. إنشاء ورعاية الجمعيات العلمية، والكراسي البحثية المتخصصة في مختلف المجالات والتخصصات.
٧. كفالة الطلاب والطالبات، وتقديم المنح الدراسية لهم.
٨. تأسيس الأكاديميات التعليمية الالكترونية، في مختلف العلوم والتخصصات.
٩. إنشاء ودعم المكتبات العلمية الوقفية الزاخرة بالكتب في شتى المجالات.
١٠. الترجمة للغات المختلفة بما يخدم المعرفة والدعوة إلى الله.



٥. المجالات الصحية :



١. بناء ودعم المدن والمستشفيات والمراكز الصحية.
٢. إنشاء الكليات والمعاهد الصحية.
٣. تقديم المنح الدراسية لدراسة الطب.
٤. العناية بذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير الرعاية لهم.
٥. تأسيس ودعم مراكز الفشل الكلوي.
٦. تأسيس ودعم مراكز مكافحة التدخين.
٧. تأسيس ودعم مراكز الكشف المبكر عن السرطان، وتقديم العلاج للمصابين به.
٨. تقديم العلاج المجاني للمحتاجين.
٩. بناء ودعم مراكز إعادة التأهيل.
١٠. تأسيس ودعم مراكز أمراض وجراحة القلب.
١١. تأسيس ودعم مراكز أصدقاء المرضى.
١٢. التكفل بإجراء عمليات العيون للمحتاجين بالتنسيق مع المراكز الطبية المتقدمة.
١٣. تأسيس ودعم صناديق الدواء، لتوفير الدواء مجاناً للمحتاجين.
١٤. تأسيس ودعم المركز المتخصصة في أمراض الدم وأورام الأطفال.
١٥. دعم برامج الزمالة في التخصصات الطبية.
١٦. إطلاق العيادات المتنقلة، والقوافل الطبية.

٧. الأمن الغذائي :



٦. تقديم الجوائز والحوافز للمشروعات المتميزة.
٧. دعم الأسر المنتجة، وتقديم القروض الحسنة، وإقامة الدورات والبرامج التدريبية والتأهيلية.
١. الإنتاج الوطني لمختلف أنواع الأغذية والمشروبات من المصانع الوقفية السعودية:
- الألبان، الدواجن، البيض، الصناعات الغذائية.
٢. الشركات الوقفية الزراعية.
٣. زراعة النخيل، وإنتاج التمور.
٤. مطاعم ومطابخ خيرية لإطعام الأسر المحتاجة، وتقديم الوجبات للصائمين.
٥. توزيع السلالات الغذائية على المحتاجين.
٦. مشاريع حفظ وإعادة توزيع النعمة.
٧. بناء محطات تحلية المياه.

٨. المراكز البحثية والاستشارية المتخصصة:



١. دعم البحوث والاستشارات والبرامج العلمية.
٢. إصدار البحوث والدراسات العلمية والشرعية.
٣. دعم أعمال ومشاريع التثقيف والتوعية، ونشر ثقافة التطوع.
٤. إنشاء ودعم مركز الأبحاث المتعلقة بأمراض الدم وسرطان الأطفال.
٥. تأسيس ودعم مراكز الأبحاث والاستشارات المتعلقة بالقطاع الوقفي والخيري، وتمويل أنشطتها.
٦. تأسيس مراكز للاستشارات والأبحاث الإدارية والاقتصادية والنظامية في الحج والعمرة.
٧. تأسيس ودعم مراكز أبحاث الإعاقة.
٨. تأسيس ودعم مراكز أبحاث ودراسات المدينة المنورة.
٩. تأسيس ودعم مراكز أبحاث النخيل.

٦. الصناعات المحلية، والأسر المنتجة، وريادة الأعمال :



١. دعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتابعتها، وتقديم الدعم المادي، واللوجستي.
٢. دعم الصناعات المحلية، والتسويق لها.
٣. إنشاء صندوق وقفي متخصص لتمويل ودعم رواد الأعمال.
٤. إنشاء المصانع والمعامل المتنوعة.
٥. تقديم الدورات والاستشارات والخبرات لرواد الأعمال وأصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة.



١٢. الإعلام والتقنية :



١. تأسيس ودعم القنوات التلفزيونية، والبرامج الإعلامية الهادفة على مختلف الوسائل.
٢. إنشاء ودعم التطبيقات الذكية المتعلقة بالأوقاف والوصايا وغيرها من المجالات.
٣. تأسيس البرمجيات ودعم الأفلام، والبرامج التربوية الهادفة.
٤. إنشاء المؤسسات التقنية غير الربحية المتخصصة في خدمة الجمعيات الخيرية في مجال التقنية.

ثالثاً : تحليل واقع الأوقاف الأهلية في المملكة العربية السعودية .

يقصد بالأوقاف الأهلية -ولأغراض هذا التقرير-: الأعيان الموقوفة بواسطة الأفراد والمؤسسات الخاصة، سواء كانت أوقافاً ذريةً أو خيريةً أو شركةً، والتي لا تدار بواسطة أحد الجهات الحكومية كالهيئة العامة للأوقاف، وإنما بنظارات خاصة بها.

حيث يهدف التحليل في هذا الجانب إلى الوقوف على طبيعة واتجاهات هذه الأوقاف في المملكة العربية السعودية، من حيث أنواعها وأعيانها ومصارفها، بغية الخروج بمؤشرات كلية حولها تفيد المهتمين بالقطاع الوقفي ومتخذي القرارات المتعلقة به في التخطيط له وفي توجيه مسارات النشاط الوقفي بما يحقق تعظيم المنافع الوقفية وفقاً لاحتياجات المجتمع.

وفي ظل عدم توافر قاعدة بيانات متعلقة بحجم الأوقاف الخاصة وأنواعها ومجالات عملها على مستوى المملكة، فإن التحليل في هذا الجزء اعتمد على المعلومات المتوافرة في عدد من الدراسات السابقة التي أجريت حول المؤسسات الخيرية في المملكة العربية السعودية، وما تضمنته مخرجات الندوات والمؤتمرات واللقاءات والملتقيات المنعقدة حول القطاع الوقفي، بالإضافة إلى مجموع وثائق الأوقاف الصادرة عن مكاتب استشارات الأوقاف في كل من المدينة المنورة والرياض والدمام ولعام ١٤٣٧-١٤٣٨هـ.

٩. البرامج والمراكز العلمية والتوعوية المتخصصة :



١. إنشاء المراكز والبرامج التعليمية المتخصصة بالتعاون مع الجامعات.
٢. إنشاء مراكز للتدريب والتأهيل في الاصلاحيات والسجون.
٣. تنمية المعارف والمهارات لأفراد الأسرة.
٤. تأسيس ودعم مراكز الاستشارات الأسرية.
٥. تنفيذ البرامج التوعوية للطلاب والطالبات بأضرار التدخين والمخدرات.
٦. دعم وتنفيذ إقامة البرامج والخدمات المتعلقة بالأطفال وتربية النشء ودعم المؤسسات الخاصة بها.

١٠. برامج الإسكان الوقفية :



١. إسكان مستفيدي الضمان الاجتماعي.
٢. إسكان أسر ذوي الشهداء.
٣. إسكان طلاب العلم، وطلاب المنح.
٤. إسكان الأئمة والمؤذنين، وخطباء المساجد والجوامع.
٥. بناء ودعم المجمعات السكنية الوقفية في المدن والمحافظات والقرى والهجر.
٦. بناء ودعم الأربطة للفقراء والمساكين والفئات ذات الحاجة.

١١. الثقافة والرياضة والترفيه والمواهب والابتكار :



١. تأسيس ودعم الأكاديميات الثقافية.
٢. تأسيس ودعم الأكاديميات الرياضية.
٣. دعم البرامج الترفيهية المختلفة.
٤. تشجيع ودعم المواهب والابتكارات.



فيما ٢٪ منها حكومية. وبالنسبة لمجالات عملها فإن قطاع التعليم حاز على النسبة الأكبر من اهتمام هذه المؤسسات، حيث بلغت نسبة المؤسسات التي تخصص جزءاً من البرامج والمنح الخاصة لهذا القطاع ٧١.٢٪، فيما جاء قطاع الأسرة في المرتبة الثانية من حيث اهتمام هذه المؤسسات به، حيث بلغت نسبة المؤسسات الخيرية التي تهتم بهذا القطاع ٥٢.٥٪، أما القطاع الصحي وتنمية المجتمع المحلي ورعاية ذوي الاحتياجات الخاصة فقد حل في المرتبة الثالثة.

أما بالنسبة لمصادر تمويل المؤسسات الخيرية، فقد تنوعت لتشمل التبرعات والهبات والوصايا والأوقاف والزكاة بالإضافة إلى جانب رأس المال الخاص بمالك المؤسسة، فضلاً عن عائد استثماراتها (سواء من صناديق استثمارية أو ودائع مصرفية... إلخ).

وقد أظهرت نفس الدراسة أن نسبة مساهمة الأوقاف في الموارد المالية للمؤسسات الخيرية تبلغ حوالي ٤٩.٢٪ في مقابل ٥٠.٨٪ تمثل مساهمة الهبات والتبرعات والمصادر الأخرى.

في جانب آخر من جوانب العمل الخيري تشط الجمعيات الخيرية التي يرجع تاريخ ظهورها إلى ما بعد عام ١٣٨٤هـ، وذلك على إثر صدور ما عرف بنظام الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية الأهلية، وقد تعزز ظهورها أكثر بصدر لائحة تقديم الإعانات للجمعيات الخيرية من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٣٩٥هـ لمساعدتها في تحقيق أهدافها. وقد تزايدت أعداد الجمعيات عبر السنوات من ٦٥٣ جمعية عام ١٤٣٥هـ، لتصل إلى ٨٥٢ جمعية بنهاية ١٤٣٨هـ، وتشط هذه الجمعيات في مجالات الخدمة الاجتماعية، والصحة، والثقافة والترفيه، ومنظمات دعم العمل الخيري، والتنمية والإسكان، والتعليم والأبحاث، وغيرها.

وما يهم في هذا الجانب -ولأغراض هذا التقرير- هو مساهمة الوقف في تمويل أنشطة هذه الجمعيات، سواء كانت من خلال عائدات الأوقاف الخاصة بها أو عن طريق عائدات المؤسسات الوقفية المانحة التي تدعم أنشطة هذه الجمعيات.

وبالنظر للواقع فإن النشاط الوقفي الخاص بالمملكة العربية السعودية يمارس بواسطة مؤسسات خيرية تشط في المجال الخيري، أو عن طريق أفراد المجتمع المورسين، وفيما يلي تحليل لواقع كل منهما استناداً إلى المعلومات المتوافرة من المصادر المشار إليها آنفاً:

١. أوقاف المؤسسات والجمعيات الخيرية :

لقد أنشئت أول مؤسسة خيرية في عام ١٤١٦هـ، على إثر صدور لائحة الجمعيات والمؤسسات الخيرية بقرار مجلس الوزراء رقم ١٠٧ بتاريخ ١٤١٠/٦/٢٥هـ، غير أن عددها ظل يزداد باطراد إلى أن بلغ ٨٨ مؤسسة خيرية عام ١٤٣٢هـ، ثم قفز إلى ١٢١ مؤسسة خيرية في عام ١٤٣٦هـ. فيما يبلغ عددها في عام ١٤٣٧هـ ١٤٨ مؤسسة خيرية خاصة.

أما الجمعيات الخيرية التي تشرف عليها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، فقد بلغ عددها في ١٤٣٨هـ (٨٥٢) جمعية خيرية، منها أكثر من (٤٠) جمعية نسائية) وكذلك (١٢١) مؤسسة خيرية منتشرة في أنحاء المملكة تقوم بتقديم العديد من الخدمات والأنشطة للمستفيدين منها المساعدات المتنوعة، وإقامة الدورات التدريبية والتأهيلية والتي تعمل بدورها على تحويل أفراد المجتمع من متلقين للإعانات إلى منتجين، إلى جانب الاهتمام بالجانب الصحي للأسرة وعلى وجه الخصوص تأمين الدواء والعلاج ومساعدة الأسرة المحتاجة في تأمين السكن، وتنفيذ برنامج تأهيل الأسر المنتجة لمساعدة الأسر للاعتماد على نفسها، وتأهيل وتطوير قدرات الشباب من الجنسين على اكتساب مهارات حرفية لمساعدتهم على الانخراط في سوق العمل، وتقديم خدمات لإصلاح ذات البين، واستقبال وتوزيع الفائض من الأطعمة... كما أن هناك جمعيات متخصصة في الزواج والرعاية الأسرية.

لقد أوضحت دراسة حديثة صادرة عن مؤسسة الملك خالد الخيرية في العام ٢٠١٧م مجالات عمل المؤسسات الخيرية ومصادر تمويلها وأوجه صرفها، والتحديات التي تواجهها، حيث أكدت الدراسة على أن ٨٦٪ من هذه المؤسسات مملوكة لأفراد سعوديين بينما ١٢٪ منها مؤسسات ملكية



٢. أوقاف الأفراد:

يقصد بأوقاف الأفراد-ولأغراض هذا التقرير-: تلك الأموال والأعيان الوقفية التي يوقفها الموسرون والخيرون من أبناء المجتمع السعودي في أوجه البر المختلفة. وهي أوقاف منتشرة في مختلف مناطق المملكة ومدنها، غير أنه لا تتوفر معلومات تفصيلية عنها، لذلك فإن التحليل في هذا الجانب اعتمد على ابتكار أسلوب جديد تمثل في تحليل وثائق صكوك الوقف التي تصدرها المكاتب الاستشارية المتخصصة في الأوقاف والوصايا، ودوائر الأوقاف والوصايا بالمحاكم الشرعية. وفي هذا العدد من التقرير اشتملت عينة الدراسة على الوثائق الصادرة في كل من الرياض والمدينة المنورة والدمام، والتي بلغت إجماليها (١٠٤٠ صكاً)، بواقع (٥٦٩ صكاً) لعام ١٤٣٧هـ، و(٤٧١ صكاً) في عام ١٤٣٨هـ،

أ. نوع الأوقاف :

تم التحليل في هذا الجزء على أساس التطبيقات الثلاثة المتعارف عليها في مجال الوقف، وهي الوقف الخيري والوقف الذري والوقف المشترك. وعلى هذا الأساس فإن التحليل يظهر تنوعاً في هذا الجانب، وينسب متقاربة إلى حد كبير في العام ١٤٣٧هـ، حيث جاءت الأوقاف الخيرية في المرتبة الأولى بعدد ١٩٢ وقفاً، ونسبة ٣٣,٧٪، تليها الأوقاف المشتركة بعدد ١٩١ وقفاً، ونسبة ٣٣,٥٪، ثم الأوقاف الذرية بعدد ١٨٦ وقفاً، ونسبة ٣٢,٨٪ وذلك من أصل ٥٦٩ وثيقة وقفية، تمثل إجمالي الوثائق المثبتة عام ١٤٣٧هـ في الرياض والمدينة المنورة والدمام. والجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤) يوضحان ذلك.

جدول رقم (٤)

الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعام ١٤٣٧هـ

١٤٣٧هـ					العام
النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	نوع الوقف
٣٣,٧	١٩٢	٣٠	٨٨	٧٤	خيري
٣٣,٥	١٩١	١٤	١١٠	٦٧	مشترك
٣٢,٨	١٨٦	٤	١١٤	٦٨	ذري
١٠٠	٥٦٩	٤٨	٣١٢	٢٠٩	المجموع

المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨هـ



شكل رقم (٤)

الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام عام ١٤٣٧ هـ بالنسبة المئوية



المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨ هـ

وينتقل بهذا الدور إلى نطاق أوسع وأرحب، ويؤكد عملياً على مبدأ التكافل الاجتماعي كمبدأ نادت به الشريعة الإسلامية. في المرتبة الثانية تأتي الأوقاف المشتركة، وبنسبة قريبة جداً من نسبة الوقف الخيري (٣٣,٥٪)، وهي نسبة معتبرة تدل على التطور النسبي في ثقافة الوقف لدى مجتمع المدن الثلاث على وجه الخصوص، والمجتمع السعودي على وجه العموم. وتخصص نسبة من ربع الأوقاف المشتركة لمصارف خيرية، وتتراوح هذه النسبة في الأغلب ما بين ٥٪، وقد تصل في حالات إلى ٥٠٪. ويعكس هذا التخصيص أثر الحراك الإيجابي الذي شهده قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية خلال العقود الثلاثة

يلاحظ من الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٤) أن النسبة الأكبر من الأوقاف الخاصة (الأهلية) في المدن الثلاث هي للوقف الخيري (٣٣,٧٪)، الأمر الذي يعكس مدى انتشار الثقافة المتعلقة بهذا النوع من الأوقاف في المدن الثلاث، وهي لا شك ثقافة منتشرة أيضاً في مناطق المملكة العربية السعودية الأخرى. وإذا ما تمت قراءة هذه النسبة مع نسبة ما يخصص في إطار الأوقاف المشتركة للمجالات الخيرية فإن ذلك يعكس توجهها كبيراً للأوقاف في المدن الثلاث على نحو خاص والمملكة العربية السعودية على نحو عام نحو تمويل النشاط الخيري الذي يعزز الدور الاقتصادي والاجتماعي للوقف،



الماضية، ومدى توسع مدارك جمهور الواقفين وتزايد الوعي بأهمية توجيه نسبة من ريع أوقافهم نحو أعمال الخير والبر. جاء الوقف الذري في المرتبة الثالثة بنسبة قريبة من نسبة الوقف الخيري والوقف المشترك حيث بلغت نسبته (٢٢.٨٪)، الأمر الذي يشير إلى تمكن الثقافة بهذا النوع من الأوقاف في مجتمع المدن الثلاث بشكل خاص والمجتمع السعودي بشكل عام. والباعث الرئيس وراء انتشار ثقافة الوقف الذري الذي تقره الشريعة، هو

رغبة كثير من الواقفين في تأمين حياة كريمة للورثة وحمايتهم من تقلبات الظروف والأحوال والوقوع في الخلافات، وبهذا فإن الوقف يمثل إحدى صور الضمان الاجتماعي بالنسبة للأفراد المستفيدين منه، وتبعاً لذلك يخفف عن الدولة عبء تحمل مسؤولية توفير الضمان لأولئك الأفراد.

أما بالنسبة للعام ١٤٣٨هـ فإن جدول رقم (٥) والشكل رقم (٥) يوضحان التغير الذي حدث في هيكل الأوقاف حسب النوع في المدن الثلاث.

جدول رقم (٥) الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام عام ١٤٣٨هـ

١٤٣٧هـ					العام
النسبة المئوية	المجموع	الدمام	المدينة المنورة	الرياض	نوع الوقف
٤٣,٣٪	٢٠٤	١٤	٥٢	١٣٨	مشترك
٣٤,٧٪	١٦٣	٩	١٧	١٣٧	خيري
٢٢٪	١٠٤		٣١	٧٣	ذري
١٠٠٪	٤٧١	٢٣	١٠٠	٣٤٨	المجموع

المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨هـ



شكل رقم (٥)

الأوقاف حسب النوع في الرياض والمدينة المنورة والدمام عام ١٤٣٨ هـ بالنسبة المئوية



المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨ هـ

يلاحظ من الجدول رقم (٥) والشكل (٥) يلاحظ أن الوقف المشترك -الذي يجمع بين الوقف الخيري والوقف الذري- جاء في المرتبة الأولى بنسبة ٤٣,٣٪ من أصل ٤٧١ وقفاً، فيما جاء الوقف الخيري بنسبة ٣٤,٧٪ في مقابل نسبة ٢٢٪ للوقف الذري، فيما يتضح من الجدول والشكل زيادة الإقبال على الوقف المشترك في عام ١٤٣٨ هـ، ويشير ذلك إلى تزايد الوعي بأهمية الوقف الخيري عموماً، والذي يندرج بعضه ونسبة كبيرة في الوقف المشترك.



ب. التوزيع النوعي (رجال / نساء) لفئات الواقفين.
لم يقتصر دور الوقف على فئة الرجال حيث أظهرت الوثائق الوقفية أن

للمرأة في المجتمع السعودي مساهمتها في مجال الوقف. والجدول رقم (٦)
يوضح نسبة مساهمة النساء مقارنة بمساهمة الرجال.

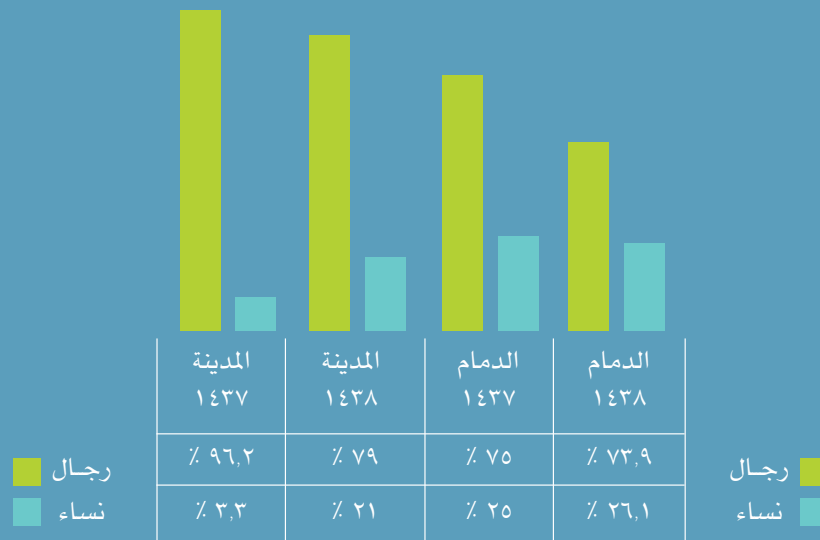
جدول رقم (٦)

التوزيع النوعي لفئات الواقفين (رجال / نساء) في مدينتي المدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ

النسبة (%) من المجموع الكلي للأوقاف		مشارك		غيري		ذري			
نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	نساء	رجال	العام	المدينة
٣,٣	٩٦,٢	٣,٣	٩٦,٧	٢,٢	٩٧,٨	٦,٢	٩٣,٨	١٤٣٧	المدينة المنورة
٢١	٧٩	١٣,٥	٨٦,٥	٢٣,٥	٦٧,٥	٣٢,٣	٦٧,٧	١٤٣٨	
٢٥	٧٥	٢١,٤	٧٨,٦	٢٦,٧	٧٢,٣	٢٥	٧٥	١٤٣٧	الدمام
٢٦,١	٧٣,٩	١٤,٣	٨٥,٧	٤٤,٤	٥٥,٦	-	-	١٤٣٨	

المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨ هـ

شكل رقم (٦)
الأوقاف حسب النوع في المدينة المنورة والدمام عام ١٤٣٨ هـ بالنسبة المئوية



المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨ هـ



يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٦) والشكل رقم (٦) أن نسبة مساهمة النساء عام ١٤٣٧هـ في النشاط الوقفي في المدينة المنورة كانت ضئيلة جداً مقارنة بنسبة مساهمة الرجال، حيث لم تتجاوز هذه النسبة من المجموع الكلي للأوقاف الخاصة بالمدينة المنورة خلال العام ١٤٣٧هـ، ٣,٨٪، في مقابل ٩٦,٢٪ بالنسبة للرجال، وذلك من أصل ٣١٢ وقفاً، في حين أن تحسناً ملحوظاً طرأ على هذه النسبة في عام ١٤٣٨هـ، حيث بلغت ٢١٪ في مقابل ٧٩ للرجال، وذلك من أصل ١٠٠ وقف. أما نسبة مساهمة النساء في الوقف في الدمام في العام ١٤٣٧هـ فقد بلغت ٢٥٪ مقابل ٧٥ للرجال وذلك من أصل ٤٨ وقفاً، في حين بلغت تلك النسبة ٢٦,١٪ في العام ١٤٣٨هـ مقابل ٧٣,٩٪ للرجال، وذلك من أصل ٢٣ وقفاً.

كما يلاحظ أيضاً أن الاتجاه العام في مشاركة النساء في النشاط الوقفي يميل إلى الوقف الذري، حيث بلغت نسبة مساهمتهن في هذا النوع من الأوقاف في المدينة المنورة عامي ٣٧ و ٣٨هـ ٦,٢٪ و ٣٢,٣٪، مقابل ٩٣,٨٪، و ٦٧,٧٪ للرجال، في حين بلغت نسبة مساهمتهن في الأوقاف الخيرية ٢,٢٪ و ٢٣,٥٪ مقابل ٩٧,٨ و ٧٦,٥ للرجال، وفي الأوقاف المشتركة ٣,٣٪ و ١٣,٥٪ في مقابل ٩٦,٧٪ و ٨٦,٥ للرجال.

أما بالنسبة لمدينة الدمام فيلاحظ بشكل عام أن نسبة مشاركة النساء في الوقف الخيري هي الأكبر، حيث بلغت ٢٦,٧٪ و ٤٤,٤٪ في عامي ٣٧ و

٣٨ على التوالي، في مقابل ٧٣,٣٪ و ٥٥,٦٪ للرجال، تليها نسبة مشاركتهم في الوقف الذري، والتي بلغت ٢٥٪ مقابل ٧٥ للرجال عام ٣٧، في حين لم تسجل لهم أي مشاركة في هذا النوع عام ٣٨، وتأتي في المرتبة الثالثة نسبة مشاركتهم في الوقف المشترك إذ بلغت ٢١,٤٪ و ١٤,٣٪ في عامي ٣٧ و ٣٨ على التوالي.

إن وجود مشاركة نسبية للنساء في النشاط الوقفي يشير إلى حضور مهم للمرأة في هذا المجال. والأمل أن تتزايد هذه النسبة في المستقبل بما يتناسب مع توزيع الدخل والثروة بين الرجال والنساء في المجتمع السعودي، وهو ما يتطلب المزيد من الجهود التوعوية الموجهة للنساء على نحو خاص.

ت. نوعية الأعيان الوقفية:

يهدف التحليل في هذا الجانب إلى الوقوف على هيكل الأموال الموقوفة، من حيث نوعية تلك الأموال وطبيعتها. ويرصد ما تضمنته الصكوك الوقفية التي تم تحليل محتواها لوحظ كما يبين الجدول رقم (٧) تركيز الأموال الموقوفة في ثلاثة أنواع من الأعيان الوقفية هي: العقارات (المباني والأراضي) بنسبة كبيرة، تليها الأوقاف النقدية ثم المزارع، بالإضافة إلى بعض الأنواع الأخرى كالشركات والمحلات التجارية والأسهم، والجدول رقم (٧) يوضح ذلك:





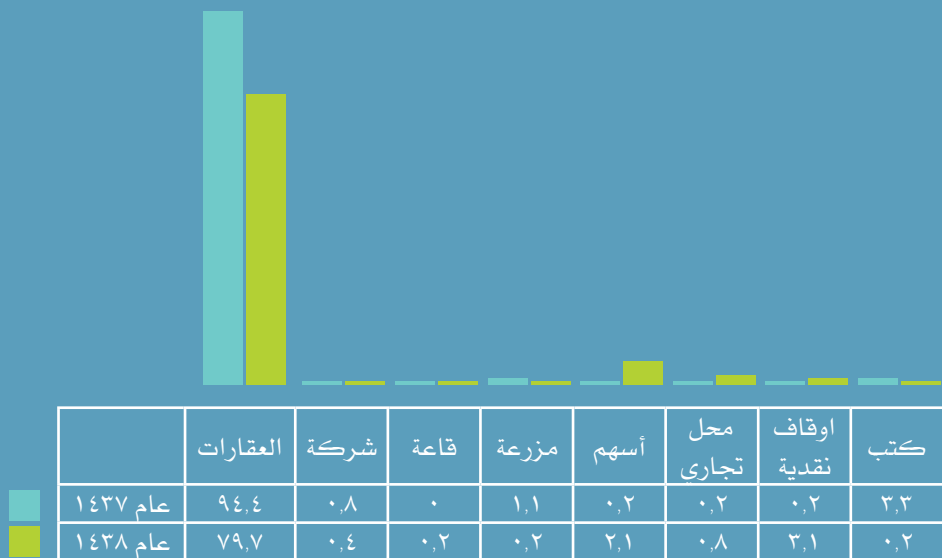
جدول رقم (٧)
نوعية الأعيان الوقفية في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ (بالنسبة المئوية)

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الشرقية	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الشرقية	المدينة	الرياض	نوع العين الموقوفة
٧٩,٧	٣٧٦	٢١	٩٧	٢٥٨	٩٤,٤	٥٣٧	٣٦	٣٠٢	١٩٩	عقار: (قطعة أرض، شقة، وحدات ومباني وقفل سكنية)
٠,٤	٢	١	-	١	٠,٨	٤	٤	-	-	شركة
٠,٢	١	-	-	١	-	-	-	-	-	قاعة
٠,٢	١	-	-	١	١,١	٦	-	٦	-	مزرعة
٢,١	١٠	-	-	١٠	٠,٢	٢	١	-	١	أسهم
٠,٨	٤	-	٢	٢	٠,٢	٢	١	-	١	محل تجاري
٣,١	١٥	١	١	١٣	٣,٣	١٨	٦	٤	٨	أوقاف نقدية
٠,٢	١	-	-	١	-	-	-	-	-	كتب
١٣,٢ ----- ١٠٠	٣٩٩ ٧٢+ ----- ٤٧١	٢٣	١٠٠	٢٨٦ البيانات الكافية (٦٢ صكاً، لم تتضمن)	١٠٠	٥٦٩	٤٨	٣١٢	٢٠٩	المجموع

المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨ هـ



شكل رقم (٧)
نوعية الأعيان الوقفية في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ (بالنسبة المئوية)



المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨ هـ



هذا مؤشرا إلى زيادة إقبال حملة الأسهم نحو الوقف، ويلاحظ أيضا دخول أعيان أخرى جديدة إلى تركيبة الأعيان الوقفية، وإن كان بنسبة ضئيلة، مثل القاعات والكتب، ولعل هذا يشير إلى إمكانية التوسع في الأعيان الوقفية من حيث نوعيتها في المستقبل.

ث. أوجه صرف وإنفاق ريع الأوقاف :

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (٧) والشكل رقم (٧) على تركيبة الأعيان الوقفية أن الأوقاف العقارية ما زالت تحتل المرتبة الأولى، وإن كانت نسبتها قد انخفضت بشكل ملحوظ عن العام ١٤٣٧هـ، حيث بلغت ٧٩,٧٪ من أصل ٤٧١ وقفاً مقارنة بـ ٩٤,٤٪ في العام الذي سبقه، كما أن الأوقاف النقدية ما زالت في المرتبة الثانية بنسبة متواضعة بلغت ٣,٢٪، فيما قفزت نسبة الأسهم الوقفية إلى ٢,١٪ مقارنة بـ ٠,٢٪ في العام ١٤٣٧هـ، ويعطي

جدول رقم (٨)

أوجه صرف وإنفاق ريع الأوقاف في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	
١٤,٨	١٤٩	٨	١٦	١٢٥	١٧,٦	١٥٥	٦	٧٠	٧٩	أوجه البر بإطلاق
١١,٥	١١٦	٦	٢٨	٨٢	٧,٨	٦٩	٩	٤٢	١٨	أوجه البر والأولوية للأقارب
٣,٣	٣٣	٥	١٠	١٨	٧,٩	٧٠	١١	٤٠	١٩	تحفيظ القرآن الكريم
٣,٢	٣٢	٦	٨	١٨	٥,٥	٤٩	٥	٣٤	١٠	كفالة الأيتام وأمهاتهم
٢٠,٣	٢٠٥	١٨	٣	١٨٤	١٩,٥	١٧٢	١٥	٢٢	١٣٥	الأضاحي
٢,٢	٢٢	١	٥	١٦	٢,٨	٢٥	٤	١٨	٣	إفطار الصائمين
٤,٦	٤٦	٦	٧	٣٣	٤,٥	٤٠	١٠	١٦	١٤	بناء المساجد ورعايتها
٢	٢٠	٢	٧	١١	٣,٧	٣٣	١	٢٧	٥	الفقراء والمساكين



تابع جدول رقم (٨)
أوجه صرف وإنفاق الأموال ربع الأوقاف الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	
٢,٦	٢٦	٣	١٠	١٣	٢,٩	٢٦	٩	١٠	٧	حفر الآبار وسقيا الماء
٠,٢	٢			٢	١,٦	١٤		١٢	٢	تعليم القرآن والسنة والعلوم الشرعية
٠,٢	٢	١	١		٠,٥	٤		٤		تعليم الجاليات
٠,٧	٧		١	٦	١,٤	١٢	٥	٤	٣	الخدمات الطبية وبناء المستشفيات وتقديم العلاج
٢,٣	٢٣	٣	١	١٩	٣,٧	٣٣	١٠	٤	١٩	الحج والعمرة



تابع جدول رقم (٨)
أوجه صرف وإنفاق الأموال ربع الأوقاف الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	
١,٢	١٢	٣	١	٨	١,٥	١٣	٤	٤	٥	الإعانة على الزواج
٠,٨	٨		٢	٦	١,٨	١٦	٦	٤	٦	طباعة المصاحف والكتب
١٢,١	١٢٢		٣٧	٨٥	١,٨	١٦	١	٢	١٣	مساكن للمحتاجين من الأقارب وغير الأقارب
٠,٤	٤		١	٣	٠,٨	٧	٤	٢	١	بناء المدارس ودور العلم
٠,٣	٣			٣	٠,٢	٢		٢		تقديم القروض الحسنة



تابع جدول رقم (٨)
أوجه صرف وإنفاق الأموال ربع الأوقاف الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	
٠,٥	٦	١		٥	١	٩	٧	٢		دعم القنوات والبرامج الهادفة وخدمة التطبيقات والبرمجيات والأفلام والتقنيات الإسلامية والتربوية والترفيهية المختصة بالأطفال
٣	٣١	٨	١	٢٢	٣,٣	٢٩	٢١		٨	نشر العلم الشرعي والدعوة إلى الله وإقامة المحاضرات والندوات التربوية والدعوة الشرعية وترجمة ما له علاقة بالدعوة



تابع جدول رقم (٨)
أوجه صرف وإنفاق الأموال ربع الأوقاف الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	
٠,٣	٣			٣	٠,٢	٢	١		١	المعسرون والسجناء
١,٣	١٣			١٣	٠,٧	٦	٣		٣	دعم الصناديق العائلية، واجتماعات الأسرة
-					٠,١	١			١	نشر العلم الطبيعى (الهندسة، الطب)
٠,٧	٧			٧	٠,٧	٦	٤		٢	دعم البحوث والاستشارات والبرامج العلمية والشرعية وتأليف وتحقيق الكتب



تابع جدول رقم (٨)

أوجه صرف وإنفاق الأموال ربع الأوقاف الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	
٠,٢	٢	١		١	٠,٢	٢	١		١	تنمية المعارف والمهارات لأفراد الأسرة
٩	٩١	٤		٨٧	٧,٧	٦٨	٨		٦٠	الزوجة والأبناء وأبناءؤهم والمحتاجون من الأبناء والأقارب
٠,٤	٤	٣		١	٠,١	١	١			تجهيز الموتى، وبناء مغاسل الموتى، وإقامة الدورات الشرعية في هذا المجال
٠,٩	٩	٢		٧	٠,٣	٣	٣			أعمال ومشاريع التثقيف والتوعية ونشر ثقافة التطوع ودعم الأوقاف وإقراضها ودعم مراكز الأبحاث المتعلقة بالقطاع الوقفي والخيري



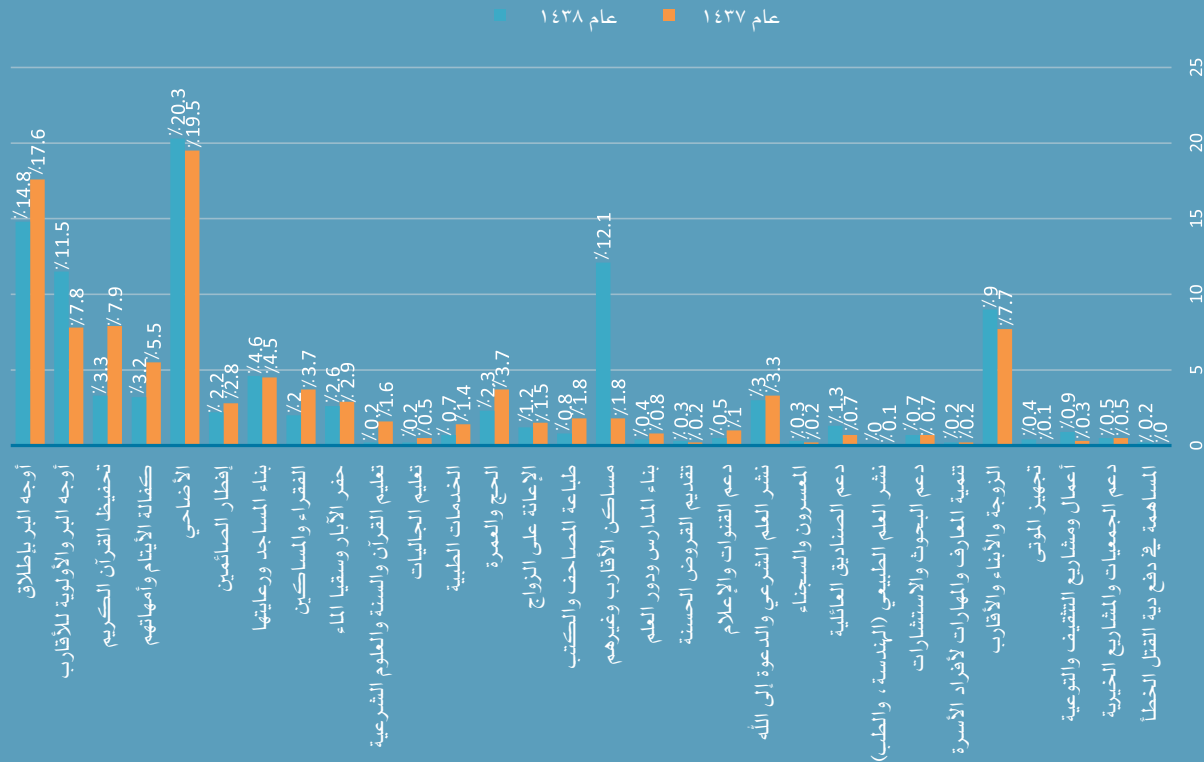
أوجه صرف وإنفاق الأموال ربع الأوقاف الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ
تابع جدول رقم (٨)

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الدمام	المدينة	الرياض	
٠,٥	٥			٥	٠,٥	٤	٤			دعم الجمعيات والمشاريع الخيرية
٠,٢	٢	١		١						المساهمة في دفع دية قتل الخطأ
١٠٠	١٠٠٥	٨٢	١٣٩	٧٨٤	١٠٠	٨٨٧	١٥٣	٣١٩	٤١٥	المجموع



شكل رقم (٨)

أوجه صرف وإنفاق الأموال الوقفية الخاصة في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ



المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨ هـ





تشكل إحدى صيغ التمويل الإسلامي، التي تستخدم لمساعدة الفقراء الناشطين اقتصادياً في تمويل مشروعاتهم الصغرى، والتي تسهم بدورها في معالجة الفقر والبطالة باعتبارهما من المشكلات الاجتماعية ذات الطابع والبعد الاقتصادي.

طرق الانتفاع بالوقف :

إن الانتفاع من الأعيان الوقفية إما أن يكون بشكل مباشر عن طريق الانتفاع من منفعة العين الموقوفة ذاتها، كأن يكون الوقف مبنى سكنياً ينتفع المستفيد منه بالسكنى فيه، أو مزرعة ينتفع بالأكل من ثمارها، أو ما شابه ذلك. وإما أن يكون الانتفاع من العين الموقوفة بشكل غير مباشر عن طريق الاستفادة من ريعها وغلتها. وقد يكون الانتفاع منها بالطريقتين معا.

والجدول رقم (٩) والشكل رقم (٩) يوضحان طرق الانتفاع من الأوقاف في المدن الثلاث:

تظهر بيانات الجدول والشكل رقم ٨ مجالات وأوجه الصرف التي نصت عليها الوثائق الوقفية محل الدراسة، ويظهر منها تعدد وتنوع مجالات الإنفاق وينسب متفاوتة. ففي عام ١٤٣٧هـ، سجل الصرف على الأضاحي أعلى إقبال ونسبة بلغت ١٩.٥٪، يليها الإنفاق على أوجه البر على نحو عام ونسبة ١٧.٦٪، والإنفاق على أوجه البر مع جعل الأولوية للأقارب بنسبة ٧.٨٪، فيما بلغت نسبة التوجه نحو دعم حلقات تحفيظ القرآن ٧.٩٪، وكفالة الأيتام ٥.٥٪، وإفطار الصائمين ٢.٨٪، وبناء المساجد ورعايتها ٤.٥٪، والصرف على الفقراء والمساكين ٣.٧٪. إلى جانب المجالات الأخرى. وسجلت بيانات عام ١٤٣٨هـ نتائج متقاربة فيما لوحظ ارتفاع نسبة التوجه نحو الصرف على برامج الإسكان لترتفع إلى ١٢.١٪ بعد أن كانت النسبة تبلغ ١.٨٪ فحسب عام ١٤٣٧هـ.

وفي المجمل يلاحظ ضعف الإنفاق الوقفي على مجالات مهمة كالقطاع الصحي، ومجال التعليم، خاصة ما يتعلق ببناء المدارس ودور العلم، الذي لم تتجاوز نسبة الإنفاق عليها ٠.٨٪، وكذلك تقديم القروض الحسنة التي



جدول رقم (٩)
طرق الانتفاع من العين الوقفية

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الشرقية	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الشرقية	المدينة	الرياض	
٢,٨	١٣		٣	١٠	٤	٢٥	٣	١٦	٦	منفعة عين الوقف
٥٥,٢	٢٦٠	١٦	٤٢	٢٠٢	٥٩	٣٤٠	٣٨	١٨٢	١٢٠	ربيع الوقف
٤٢	١٩٨	٧	٥٥	١٣٦	٣٧	٢١٤	٧	١٢٤	٨٣	منفعة العين والربيع
١٠٠	٤٧١	٢٣	١٠٠	٣٤٨	١٠٠	٥٦٩	٤٨	٣١٢	٢٠٩	المجموع

المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨ هـ

يتبين من الجدول رقم (٩) أن الاتجاه السائد عند الواقفين هو تفضيل انتفاع المستفيدين من ريعه وغلته، بحيث تتسع دائرة الانتفاع لتشمل عدداً أكبر مما لو كان الانتفاع مقصوراً على المستفيد مباشرة من منفعة عين الوقف. فعلى سبيل المثال: يمكن أن يوزع العائد من إيجار عقار سكني موقوف على مجموعة كبيرة من المستهدفين بمنافع الوقف، وفي المقابل سيكون النفع مقتصرًا على بعض الأشخاص في حال انتفاعهم بالسكن

فيه، ويمكن القياس على هذا بالنسبة لمختلف الأعيان الوقفية. كما يحفز الاتجاه لتفضيل الانتفاع غير المباشر من الوقف الاهتمام بالأعيان الوقفية، وصيانتها وتطويرها، بما يضمن الحفاظ عليها وزيادة ريعها ويحقق النفع المطلوب منها على وجه الدوام خدمة للأجيال المتعاقبة من المنتفعين بالوقف.



ويرتبط نجاح عملية استثمار جزء من ريع الوقف بدرجة كبيرة بكفاءة إدارة الوقف، التي تحتاج إلى خبرة ودراية كافية بأمور الاستثمار، من اختيار المجالات الاستثمارية ذات العائد الجيد والمخاطر الأقل، والأثر الاجتماعي الأكبر، ومن حسن توظيف الأموال فيها وإدارتها بكفاءة اقتصادية تضمن تعظيم العائد وتقليل التكلفة. وهو ما يلزم تأهيل ناظر الوقف للقيام بهذا الدور، من خلال الإلمام والمعرفة والدراية واكتساب الخبرة المناسبة لإدارة العمليات الاستثمارية خاصة في مجال الأوقاف.

إن الجدول رقم (١٠) يوضح أن النسبة الأكبر للصكوك الوقفية محل التحليل (٦٣,١٪ عام ١٤٣٧هـ) و (٧٦,٦٪ عام ١٤٣٨هـ) تضمنت تخصيصاً لنسبة من ريع الأعيان الموقوفة للاستثمار والتنمية.

ج. الاهتمام بتنمية موارد الوقف عن طريق الاستثمار :

تعد تنمية موارد الوقف عن طريق الاستثمار أمراً ضرورياً ولازماً لضمان استمرارية الوقف في تقديم منافعه عبر الزمن، ويكون ذلك بتخصيص جزء من ريع الأعيان الوقفية وغلاتها لـ استثمار ويدر عائداً يسهم في تنمية موارد الوقف واستدامتها، بحيث تنتفع بها الأجيال المتعاقبة، لا سيما وأن أعداد المستفيدين من الوقف تزداد جيلاً بعد جيل. ذلك أن عدم الاهتمام بصيانة وتثمين موارد الوقف يعرض الأعيان الوقفية إلى خطر الإهمال والتآكل، ومن ثم العجز عن توفير المناط بها من منافع بشكل كاف للمستفيدين من الوقف، والذين تتزايد أعدادهم مع مرور الزمن وتعاقب الأجيال، فيصبح نصيب الفرد من منافع الوقف ضئيلاً جداً وليس ذا أثر، وهذا ما لا يتحقق معه مقصد الوقف.

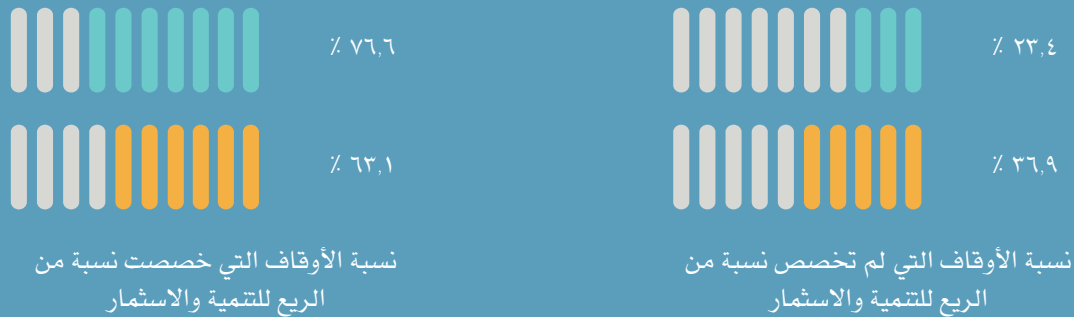
جدول رقم (١٠)
عدد الأوقاف التي خصصت نسبة من الغلة للاستثمار والتنمية في الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ

العام	١٤٣٧ هـ					١٤٣٨ هـ				
	الرياض	المدينة	الشرقية	المجموع	النسبة %	الرياض	المدينة	الشرقية	المجموع	النسبة %
نعم	١٨٤	١٤٢	٣٣	٣٥٩	٦٣,١	٢٤٨	٩١	٢٢	٣٦١	٧٦,٦
لا	٢٥	١٧٠	١٥	٢١٠	٣٦,٩	١٠٠	٩	١	١١٠	٢٣,٤
المجموع	٢٠٩	٣١٢	٤٨	٥٦٩	١٠٠	٣٤٨	١٠٠	٢٣	٤٧١	١٠٠

المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨هـ



شكل رقم (١٠) نسبة الأوقاف التي خصصت نسبة من الغلة للاستثمار في الرياض والمدينة المنورة والدمام في العامين ١٤٣٧ هـ و ١٤٣٨ هـ



المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨ هـ

وفي الواقع فإن التوسع في الاستثمار الوقفي لا يقتصر نفعه على المستفيدين منه فحسب، بل يتسع ليشمل نشاط الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطني، لأن أي نشاط استثماري يقوم به قطاع معين في إطار الاقتصاد يزيد من تكوين رأس المال في الاقتصاد، وتبعاً لذلك زيادة فرص الانتاج وتوليد فرص عمل تسهم في خفض معدل البطالة، خاصة فيما لو تمت مراعاة الأثر الاجتماعي في تلك المشروعات الاستثمارية.

يتضح من بيانات الجدول رقم (١٠) والشكل رقم (١٠) أن نسبة معتبرة لا يمكن إغفالها خصصت جزءاً من غلة الوقف للاستثمار، وهو ما يوفر قاعدة جيدة يمكن البناء عليها لتوعية الواقفين للاهتمام باستثمار جزء من ريع الوقف وتوظيف العائد من هذا الاستثمار في تنمية موارد الوقف وزياد أعيانه بما يزيد من إمكانات الوقف وبالتالي عدد المستفيدين من الغلة الوقفية في المستقبل.



ج. إدارة الوقف :

يقصد بإدارة الوقف: أسلوب النظارة عليها، فهو عادة ما يكون على إحدى ثلاث صور: إما أن تكون الإدارة بواسطة ناظر فرد، أو الإدارة بواسطة مجلس نظارة، أو الإدارة بالاعتماد على جهة خارجية متخصصة في إدارة الأوقاف، تحت إشراف الناظر أو مجلس النظارة. ولكل من الاتجاهات الثلاثة مزايا. فبالنسبة لمزايا أسلوب الإدارة بواسطة ناظر فرد فإنه قليل التكلفة، ولكن يؤخذ عليه، أن درجة الكفاءة فيه تتأثر بمستوى كفاءة الناظر الفرد ومدى أهليته لإدارة الوقف واستثمار موارده وتمييزها، وإدارة الرجل الواحد عادة ما تحيط بها العديد من المحاذير مهما بلغت من الكفاءة، فهو عرضة للخطأ والزلل والانفراد بالقرار، لا سيما في ظل انعدام الرقابة الفاعلة مع ضعف الوازع الديني الذي قد يكون مدخلا للفساد في إدارة الوقف.

أما أسلوب الإدارة بواسطة مجلس نظارة، أو بالاعتماد على جهة خارجية

متخصصة، فإن من أهم مزاياه أنه يتضمن درجة كفاءة أعلى في إدارة الوقف، لا سيما إن كان المجلس يضم أصحاب خبرات ومعارف متنوعة، كما يوفر قدراً معقولاً من الرقابة الفعالة في إطار عملية إدارة الوقف. غير أن ما يؤخذ على هذين الأسلوبين هو الارتفاع النسبي في تكلفة الإدارة، كما أنها تتطلب كفاءات محددة لا تكون متاحة في كل الأحوال. بالنسبة لأسلوب إدارة الوقف، وفقاً لما تضمنته عينة الصكوك محل التحليل، فإن الاتجاه الغالب هو أسلوب الإدارة بواسطة الناظر الفرد؛ حيث بلغت نسبة الأوقاف التي اعتمدت هذا الأسلوب في عامي ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ ٧٢.٩٪ و ٧١.٨٪ على التوالي من مجموع حالات العينة، فيما بلغت نسبة الأوقاف التي اعتمدت أسلوب مجلس النظارة ٢٧.١٪ و ١٦.٦٪ من مجموع العينة في نفس العامين، والجدول رقم (١١) والشكل رقم (١١) يوضحان ذلك:

جدول رقم (١١)

أسلوب الإدارة في الأوقاف الأهلية في مدينة الرياض والمدينة المنورة والدمام لعامي ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ

١٤٣٨ هـ					١٤٣٧ هـ					العام
النسبة %	المجموع	الشرقية	المدينة	الرياض	النسبة %	المجموع	الشرقية	المدينة	الرياض	
٧١,٨	٣٣٨	٩	٩١	٢٣٨	٧٢,٩	٤١٥	٢٣	٢٢٠	١٧٢	ناظر
١٦,٦	٧٨	١٤	٩	٥٥	٢٧,١	١٥٤	٢٥	٩٢	٣٧	مجلس نظارة
١١,٦ ----- ١٠٠	٤١٦ ٥٥+ ----- ٤٧١	٢٣	١٠٠	٢٩٣ (٥٥ صك، لا توجد لها معلومات)	١٠٠	٥٦٩	٤٨	٣١٢	٢٠٩	المجموع

المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨هـ

- هنالك ٥٥ وثيقة لم تتضمن إشارة إلى أسلوب الإدارة .

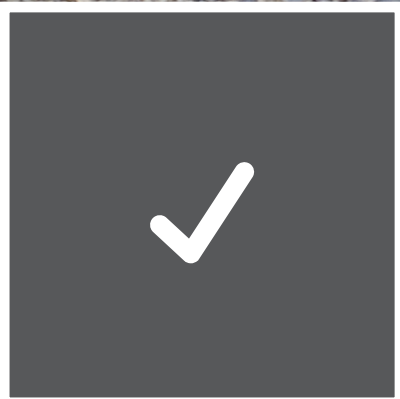


شكل رقم (١١)
أسلوب الإدارة في الأوقاف الأهلية في مدينة الرياض والمدينة المنورة والدمام
في العامين ١٤٣٧هـ و ١٤٣٨هـ



المصدر: إعداد فريق التقرير ١٤٣٨هـ

إن شيوع أسلوب الناظر الفرد في إدارة الأوقاف، يؤكد أهمية وضع حد أدنى لمعايير مهنية وجدارات يجب توافرها فيمن يتولى نظارة الوقف.



المحور الثالث
الممارسات الإيجابية في القطاع الوقفي





المحور الثالث : الممارسات الإيجابية في القطاع الوقفي :

تتنوع الممارسات الإيجابية المتعلقة بالقطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية، ما بين ممارسات قامت بها جهات تتبع القطاع الحكومي، وممارسات قامت بها جهات غير حكومية تابعة للقطاعين الخاص والخيري. وفيما يلي استعراض لأهم تلك الممارسات :



أولاً : الممارسات الإيجابية على المستوى الحكومي :

هنالك العديد من الممارسات الإيجابية على الصعيد الحكومي؛ تعكس مدى تنامي الاهتمام بهذا القطاع، والعناية بتفعيله، وتطويره، وتنميته؛ ليمارس دوره المؤثر في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفيما يلي استعراض لأهم تلك الممارسات :



١. الاهتمام الحكومي للدولة بقطاع الأوقاف :

أولت المملكة العربية السعودية منذ نشأتها على يد المؤسس الملك عبد العزيز آل سعود -رحمه الله-، الاهتمام والعناية بجانب الأوقاف، وتتابع على ذلك حكام المملكة من بعده، ولا يزال القطاع الوقفي يحظى بمزيد من الاهتمام يوماً بعد يوم. ومن معالم هذا الاهتمام:

- مبادرة ملوك المملكة العربية السعودية بالوقف :

يشهد التاريخ السعودي مبادرة ملوك المملكة العربية السعودية على دعم القطاع الخيري على نحو عام، والقطاع الوقفي على نحو خاص. ويظهر ذلك جلياً من خلال تأسيسهم للمؤسسات الخيرية والكيانات المانحة والأوقاف؛ إيماناً منهم بأهمية العمل الخيري.

٢. العناية بالجوانب التنظيمية والإدارية :

من الممارسات الإيجابية البارزة فيما يخص الجوانب التنظيمية والإدارية، والتي تعكس قدراً معتبراً من الاهتمام الرسمي بالأوقاف، ما يلي:

- تأسيس «الهيئة العامة للأوقاف»، والموافقة على نظامها:

الهيئة العامة للأوقاف

إيماناً بأهمية الاستقلالية التي تتطلبها القطاع الوقفي، صدرت الموافقة بإنشاء الهيئة العامة للأوقاف عام ١٤٣١هـ، وإلغاء وكالة وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد لشؤون الأوقاف، ونقل المهام المتعلقة بالأوقاف للهيئة، على أن يكون رئيس مجلس إدارة الهيئة وزير العمل والتنمية الاجتماعية، ولها محافظ على المرتبة الممتازة بأمر ملكي.

وفي عام ١٤٣٧هـ، صدرت الموافقة على نظام الهيئة العامة للأوقاف، واعتمد لها ميزانية سنوية من ميزانية الدولة، مع

استمرار تولي وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد الإشراف الإداري على المساجد الموقوفة.

وتهدف الهيئة إلى تنظيم الأوقاف، والمحافظة عليها، وتطويرها وتمييزها، بما يُحقق شروط واقفيها، ويعزز دورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكافل الاجتماعي، وفقاً للأنظمة ومقاصد الشريعة الإسلامية.

وتتولى الهيئة تسجيل جميع الأوقاف في المملكة بعد توثيقها، وأوقاف مواقيت الحج والعمرة، وحصر جميع الأموال الموقوفة، وبناء قاعدة معلومات عامة عنها، والتصرف بالأوقاف العامة والخاصة «الأهلية والمشاركة»، إلا إذا اشترط الواقف أن يتولى نظارة الوقف شخص أو جهة غير الهيئة، كذلك الإشراف الرقابي على أعمال الذين يتولون نظارة الوقف، واتخاذ الإجراءات النظامية



بأهمية الوقف، ودوره الاجتماعي والاقتصادي، وعقد الدورات والمؤتمرات وغيرها من النشاطات التثقيفية، وإجراء الدراسات والبحوث في مجال الأوقاف.

فيما عقدت الهيئة العامة للأوقاف بتاريخ: ١٤٣٨/١٢/١هـ، الاجتماع الأول لمجلس إدارتها برئاسة وزير العمل والتنمية الاجتماعية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأوقاف الدكتور علي بن ناصر الغفيص؛ وجري خلال الاجتماع تعيين الأستاذ: عماد بن صالح الخراشي محافظاً للهيئة العامة للأوقاف .

وصدر أمر رئيس مجلس الوزراء بتعيين كل من الشيخ: عبد الباري بن عواض الشبتي ممثلًا عن الجمعيات والمؤسسات الخيرية التي لها نشاط في مجال الأوقاف، والشيخ: ناصر بن محمد السبيعي كأحد رجال الأعمال الذين لهم أوقاف، والأستاذين: أديب بن عبد الله الزامل، وعبد المحسن بن عبد العزيز الفارس كمتخصصين بارزين في مجال الاقتصاد والاستثمار، والدكتور: عبد الله بن محمد المنصور كأحد المختصين الشرعيين في المعاملات المالية والاقتصادية، والأستاذ: أيمن عبد الغني حسين ممثلًا من المؤسسات الوقفية الخاصة.

لتحقيق أهداف الوقف دون الدخول في أعمال النظارة كالاطلاع على التقارير المحاسبية السنوية التي تعدّ عن الأوقاف، وتقديم الدعم الفني والمعلوماتي للذين يتولون أعمال الوقف، وتقديم المشورة المالية والإدارية بما لا يخالف شرط الوقف، وتكليف ممثل عنها لحضور اجتماعات الجمعية العمومية، أو اجتماعات مجالس إدارات الأوقاف التي ليس لها جمعيات عمومية، عند بحث التقرير المالي السنوي للوقف، وطلب تغيير المراجع الخارجي، وتحريك الدعوى إذا لزم الأمر أمام القضاء لعزل الذي يتولى نظارة الوقف الذي يخفق في تحقيق أهداف الوقف أو يفقد شروطا من شروط النظارة، والموافقة على طلبات إنشاء الأوقاف العامة والمشاركة التي تمول عن طريق جمع التبرعات أو الهبات أو المساهمات، وإصدار الأذونات اللازمة لها، وتحصيل إيرادات الأوقاف التي تكون الهيئة ناظرة عليها، وإنفاقها على الأغراض الموقوفة من أجلها؛ بما يحقق شرط الواقف، وتحصيل إيرادات الأوقاف التي تكون الهيئة مديرة لها، وإنفاقها على الأغراض الموقوفة من أجلها؛ بما يتفق مع عقد الإدارة ولا يتعارض مع شرط الواقف، واتخاذ الإجراءات اللازمة للاستفادة من الأموال الموقوفة «الثابتة والمنقولة» خارج المملكة على أوجه برّ عامة داخل المملكة -بالتسسيق مع وزارة الخارجية- وإنفاق إيراداتها على مصارفها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير العمل الوقفي من خلال الدعوة إلى الوقف وتسهيل إجراءاته، وتقديم المعلومات والمشورة والمساندة للواقفين والنظار وكل من يرغب في الوقف، وتطوير الصيغ الوقفية القائمة، والسعي إلى إيجاد صيغ وقفية جديدة، والتسويق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة، والإسهام في إقامة المشروعات الوقفية، والنشاطات العلمية والبحثية؛ بما يعزز تنمية المجتمع، ويحقق شروط الواقفين، ومقاصد الوقف، ونشر الوعي في المجتمع



الممارسات الإيجابية في القطاع الوقفي

- تخصيص دوائر قضائية للنظر في قضايا الأوقاف :



استحدثت وزارة العدل تسع دوائر قضائية متخصصة في الأوقاف والوصايا في المحاكم الشرعية بمختلف مناطق المملكة؛ وذلك للإسهام في تسريع إجراءات الوقف، وخدمة الواقفين في إطار دعم مشاريع الأوقاف، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بها. ومثل ذلك خطوة مباركة خدمت مشاريع الأوقاف، وسرعت إنهاء عمليات التوثيق، وساعدت في الاستثمار في هذا المجال الحيوي

المهم، والذي يخدم أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

وفي هذا الإطار شملت الدوائر المخصصة لقضايا الأوقاف والوصايا عدداً من المدن بإجمالي ٩ دوائر، دائرتان في مكة المكرمة، ودائرتان في المدينة المنورة، ودائرة واحدة في كل من الرياض وجدة والدمام والإحساء والطائف، وقد استقبلت هذه الدوائر نحو ١٧٧ دعوى حقوقية لأوقاف وقع عليها نزاع خلال الستة أشهر الأولى من العام ١٤٣٨هـ، منها ٥٢ قضية بمكة (٢٩٪)، و١٤ قضية بالمدينة المنورة (٢٣٪)، و٣٢ قضية بالمنطقة الشرقية (١٨٪)، و٢٢ قضية بالرياض (١٢٪).

- إطلاق المنصة الوطنية لبيانات الجمعيات الأهلية «إفصاح»:



في بادرة من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية؛ لتفعيل مبادئ الشفافية والإفصاح، أطلقت الوزارة منصة «إفصاح»، وهي الأداة الرئيسية والمعتمدة في الإفصاح عن بيانات الجمعيات الأهلية؛ لتمكين عموم أفراد المجتمع والأطراف ذات العلاقة من الاطلاع على البيانات الأساسية والديموغرافية والمالية للجمعيات الأهلية

بما يحقق أعلى مستويات الشفافية. وتهدف المنصة إلى: تعزيز شفافية ومساءلة الجمعيات الأهلية عبر إتاحة بياناتها للعامة، وضمان التدفق المستمر للبيانات الموثوقة والصحيحة عن الجمعيات الأهلية، وقيادة وتوجيه نمو الجمعيات الأهلية وتوسعها بناءً على الاحتياجات المختلفة لمناطق المملكة، إضافة إلى تحديد مجالات للاستثمار في القطاع غير الربحي، وإتاحة الفرص للشراكات مع القطاع الخاص والجهات المانحة وغيرها، مع ضمان وصول وتوزيع المنح والتبرعات إلى الجمعيات الأهلية بالشكل الصحيح، وتمكين طلاب الجامعات والمهتمين من إجراء دراسات وبحوث مبنية على بيانات صحيحة.





الرشيدة (السلامة المالية - الشفافية والمساءلة - نشر النتائج)، ويرتبط مشروع حوكمة الجمعيات الأهلية برؤية المملكة ٢٠٣٠ ارتباطاً وثيقاً حيث نصت الرؤية على «تحقيق أعلى مستويات الشفافية، والحوكمة الرشيدة في جميع القطاعات» ومنها القطاع غير الربحي.

وتعدّ منصة «إفصاح» وحتى إعداد التقرير، طور الإطلاق التجريبي، وبخاصة إلى تغذيتها بمجموع البيانات التي تسهم في تحقيق كامل أهدافها.

- علاقة المنصة بمشروع حوكمة الجمعيات الأهلية «مكين» ورؤية المملكة ٢٠٣٠



طوّر مشروع حوكمة الجمعيات الأهلية عدداً من الأدوات، والآليات، والإجراءات، والنماذج؛ من أجل ضمان التزام الجمعيات الأهلية بمتطلبات نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية، ولأئحته التنفيذية، والأنظمة ذات العلاقة، ومتطلبات معايير الحوكمة

٢٠٣٠ نحو مضاعفة العائد من هذا القطاع، ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٣٪ إلى ٥٪. وتعمل «الهيئة» ضمن منطلقات برنامج التحول الإحصائي، والمبني على رؤية الهيئة ورسالتها، في أن تكون الهيئة هي المرجع الإحصائي الأكثر تميزاً وابتكاراً لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية من خلال تقديم منتجات وخدمات إحصائية محدّثة ذات قيمة مضافة تتميز بالدقة والشمولية والمصداقية، وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية، والريادة في تطوير القطاع الإحصائي لدعم اتخاذ القرار.

- سعي الهيئة العامة للإحصاء لإطلاق مؤشرات وإحصاءات رسمية خاصة بالقطاع غير الربحي :

الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics



عقدت الهيئة العامة للإحصاء مؤخراً، مجموعة من الشراكات مع عدة جهات حكومية وخاصة وأكاديمية متخصصة بالقطاع غير الربحي، بهدف حصر احتياجات القطاع غير الربحي في المملكة من بيانات وإحصاءات، بما يضمن تحقيق مخرجات رؤية المملكة



- إعداد نظام الشركات (الوقفية / غير الربحية) :

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry



تعكف وزارة التجارة والاستثمار على إجراء دراسات مستفيضة للخروج بصيغة نهائية لمشروع نظام يتعلق بالشركات والمؤسسات

غير الربحية؛ تمهيداً لرفعها للمقام السامي.

ويتوقع أن يعزز النظام العمل الوقفي غير الربحي، في ظل وجود كثير من الشركات التجارية الراغبة في التحول إلى كيانات غير ربحية لخدمة المجتمع من خلال مشاريع تجارية وقفية، وعلاوة على مساعدة الشركات، وتأطير عملها وفق تشريعات وتنظيمات خاصة.

- السماح للوقف بتأسيس شركة بدون سجل تجاري :

وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry



سمحت وزارة التجارة والاستثمار لصكوك الأوقاف بتأسيس

شركة ذات مسؤولية محدودة من شخص واحد دون الحاجة إلى استخراج سجل تجاري للوقف كمؤسسة فردية، وهو ما يتيح للوقف التمتع بمميزات الشركة ذات المسؤولية المحدودة، فتقتصر مسؤولية الوقف على ما خصص من مال ليكون رأسمال الشركة الموقوفة.

- تشكيل لجنة متخصصة لتسريع قضايا الأوقاف :

وزارة العدل
Ministry of Justice



استجابة لتوصيات الملتقى الثالث للأوقاف أعلنت وزارة العدل تشكيل لجنة لتقنين إجراءات البيع والشراء، ونقل الأوقاف، واستبدالها وهندسة إجراءاتها، والتنسيق مع هيئة المقيمين السعوديين التابعة لوزارة التجارة؛ وذلك من أجل تسريع عملية البيع والشراء والاستبدال في سبيل الانتفاع بالأوقاف، واستفادة الموقوفين والموقوف عليهم منها.



- دور القضاء في توفير الحماية القانونية للأوقاف، وتطويرها، وتنميتها :



يقوم القضاء بدور كبير في المحافظة على الأوقاف وتنميتها وتطويرها، وذلك منذ إنشاء الوقف عبر الإجراءات الشرعية النظامية، وعند تحديد مصارف الوقف ومستحقها، وعند تعيين الناظر والإشراف عليه ومحاسبته وعزله، وعند تحديد أجره، وعبر متابعة الوقف والحرص على تطويره، وفي حالة بيع الوقف لانقطاع ريعه أو اختزال عينه للصالح العام حيث يقف على عملية استبداله وتطويره، ويعدّ عمل القضاء هذا ممارسة إيجابية رسمية تضمن قدراً معتبراً من الحماية للأوقاف.

٣. العناية بالأعيان الوقفية :

فيما يختص بالعناية بالأعيان الوقفية، وصيانتها، والمحافظة عليها، والعمل على زيادتها، سعت الجهات الرسمية المعنية بالأوقاف إلى تنفيذ مجموعة من برامج المسح الميداني للأوقاف من خلال البحث عن الأوقاف المجهولة، ورصدها، والكشف عنها، وحث الناس على الإبلاغ عنها، ورصد مكافأة مالية للمبلغين عن الأوقاف المجهولة، مع صرف مكافآت مجزية ومحفزة، والعمل على إنقاذها من أيدي الذين صارت بأيديهم بغير وجه حق.

وقد شكّلت لجان ميدانية خاصة برصد الأوقاف المجهولة في المناطق النائية أسفرت جهودها عن الوصول إلى أعداد كبيرة من الأعيان الوقفية. ويصبّ هذا في جهود العناية بالأوقاف والمحافظة على أعيانها ورعايتها، ولن يتأتى ذلك إلا بعد حصرها، وتسجيلها، وصيانة ما يحتاج منها لصيانة، والعمل على استثمارها، ومن ثمّ صرف غلاتها في مصارفها الشرعية وفقاً لشروط الواقفين .

٤. العناية بالمجالات العلمية المتعلقة بالوقف :

فيما يتعلق بالعناية بالأنشطة العلمية، ونشر المعرفة، وتمكين الدارسين والباحثين منها، هناك ممارسات إيجابية على الصعيد الرسمي، يتجلى أبرزها في:

- موافقة المقام السامي ودعمه لعقد المحافل العلمية المتخصصة في الوقف: أقيمت خلال العقدين الماضيين جملة من المؤتمرات الدولية المتخصصة في الأوقاف بموافقة كريمة من المقام السامي، وقد أسهمت تلك المؤتمرات في تطوير القطاع الوقفي من مختلف النواحي التشريعية والتنظيمية والمعرفية المتعلقة بالأوقاف، إضافةً إلى إسهامها في إحياء سنة الوقف، ونشر ثقافته، والسعي لإعادة دوره الفاعل في المجتمع السعودي.

- موافقة مجلس الوزراء على إنشاء مجمع الملك عبد العزيز للمكتبات الوقفية :

إيماناً بالدور المهم للوقف في خدمة العلم وطلابه، صدرت موافقة مجلس



الممارسات الإيجابية في القطاع الوقفي

ويرتبط تنظيمياً برئيس مجلس الوزراء، ويكون مقره في المدينة المنورة، وله مجلس أمناء برئاسة أمير منطقة المدينة المنورة، ويهدف إلى الآتي:

الوزراء برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز -حفظه الله-، على إنشاء مجمع الملك عبدالعزيز للمكتبات الوقفية في رمضان ١٤٣٧هـ، حيث يتمتع المجمع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي،





والقطاع الخيري والخاص من جهة أخرى، على إثرها أنشئت عدد من الكراسي والجمعيات العلمية، والصناديق الوقفية، ومنها:

- إيجاد وتفعيل الشراكات ما بين القطاع الحكومي والخيري والخاص لتمكين القطاع الوقفي :
وقعت عدد من الشراكات بين مؤسسات القطاع الحكومي من جهة،





أحدث الأبحاث العلمية والعملية ذات التأثير الواسع عن طريق تجميع الموارد العلمية، والتقنية، والبشرية بمنهجية على النطاق المحلي والدولي. وتعتبر الأبحاث التي يركز عليها المركز تطبيقية بدلاً من النظرية، والتي توجه لحل الصعوبات الطبية، والنفسية، والتربوية، والاجتماعية التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة. كما تستهدف خطة المركز الاستراتيجية ثلاثة مجالات أساسية. المجال الأول: التركيز على بناء قاعدة بيانات شاملة مبنية على أسس علمية لتوفير معلومات دقيقة حول نسبة وتوزيع ذوي الإعاقة في المملكة، بالإضافة إلى مسببات الإعاقات المختلفة. المجال الثاني: استهداف الإعاقات ذات نسب حدوث عالية والإعاقات الخفية مثل صعوبات التعلم، واضطرابات التواصل، والصحة النفسية. أخيراً،خصص المجال الثالث للتركيز على إجراء الأبحاث المتقدمة مثل تكنولوجيا النانو، والروبوتات، والعلاج بالخلايا.

مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة
King Salman Center For Disability Research
علم ينفع الناس Science Benefiting People



في واحدة من أسمى صور تضافر جهود القطاعين العام والخاص، تأسس مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة، بجمعية تأسيسية تضم في عضويتها (١١٠) من المؤسسات الحكومية، والخاصة، والجمعيات الخيرية، والبنوك، ورجال الأعمال. ويقوم المركز باستثمار قيمة العضوية المقدرة بخمسة ملايين ريال سعودي في وقف خيري يعود ريعه لدعم برامج المركز. حيث قوم مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة بدعم وتنسيق وإدارة وتمويل الأنشطة البحثية والأكاديمية التي يراها مفيدة للمجتمع السعودي خاصة والإنسانية عامة. فيستهدف المركز

لتعزيز البرامج والأنشطة العلمية والبحثية والتطبيقية، وضمان التمويل المستدام، وتعزيز دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة، أسست كلية الأمير محمد بن سلمان للإدارة وريادة الأعمال «صندوقاً وقفياً» يستهدف أن يبلغ حجمه مليار ريال حتى ٢٠٢٠، بالتعاون مع شركة «لوكهيد مارتن»، و«مدينة الملك عبد الله الاقتصادية»، و«باسون العالمية».

• تدشين الصندوق الوقفي للإدارة وريادة الأعمال بكلية الأمير محمد بن سلمان :



كلية الأمير محمد بن سلمان
للإدارة وريادة الأعمال
Prince Mohammad Bin Salman College
Business & Entrepreneurship



الممارسات الإيجابية في القطاع الوقفي

– الصناديق الوقفية :

في تفعيل للشراكة بين القطاع غير الربحي ووزارة الإسكان، أطلق الصندوق الوقفي للإسكان «الإسكان التنموي»، ويهدف الصندوق لإنشاء أوقاف نقدية جديدة، توظف عوائدها في بناء المساكن؛ لمستفيدي الضمان الاجتماعي وأسر الشهداء والفئات الأكثر حاجة في المجتمع.

• تدشين الصندوق الوقفي للإسكان «الإسكان التنموي» :



– تأسيس عدد من الجمعيات والكراسي العلمية المتخصصة في الوقف في الجامعات السعودية، منها :

وقد نفذ الكرسي العديد من البرامج والمشاريع من خلال عقد الملتقيات وحلقات النقاش ورعاية المؤتمرات علمياً، ودعم أبحاث الطلاب، وتقديم المنح الدراسية في مجال الأوقاف، وإنجاز عدد من الدراسات والأبحاث والترجمات المتعلقة بالوقف.

• كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف :

يعد أول كرسي علمي متخصص في دراسات الأوقاف، ويهدف إلى إعداد البحوث والدراسات التأصيلية والتطبيقية في مجال الوقف وتطوير المنتجات الوقفية، والتوعية وتقديم الاستشارات والمعلومات في مجال الأوقاف.

إدارية واستثمارية يمكن لأوقاف الحرمين الشريفين الاعتماد عليها في خططها وبرامجها وتكوين قاعدة بيانات شاملة يستفاد منها في إدارة واستثمار أوقاف الحرمين الشريفين.

• كرسي الشيخ يوسف بن عوض الأحمد :

لدراسات إدارة واستثمار أوقاف الحرمين الشريفين بجامعة الإمام محمد بن سعود أيضاً، والذي يهدف إلى صياغة نماذج وآليات

في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، كأول جمعية علمية سعودية في مجال الوقف؛ ومن برامج الجمعية إنشاء مجلة علمية محكمة تعنى بدراسات وأبحاث الوقف، بالإضافة إلى عقد المؤتمرات والندوات بغرض تطوير القطاع الوقفي.

• الجمعية العلمية السعودية للوقف :





ثانياً: الممارسات الإيجابية للجهات الأهلية في قطاع الأوقاف :

إلى جانب الجهود الحكومية للنهوض بالقطاع الوقفي، جاءت مبادرات القطاعين الخاص والخيري، معاضدة لها. ومن أبرز الممارسات الإيجابية للقطاعين الخاص والخيري في القطاع الوقفي، ما يلي:



الغرف السعودية، تجاوز عدد لجان الأوقاف المستحدثة في الغرف التجارية الصناعية في مختلف مناطق المملكة، أكثر من إحدى عشرة لجنة. فيما ينتظر إنشاء المزيد منها.

فيما شهدت السنوات الأخيرة نشاطاً متنامياً لتلك الجهات، تمثلت في دعم الأنشطة التطبيقية للأوقاف، وإقامة الملتقيات والندوات وورش العمل واللقاءات الخاصة بقضايا الأوقاف ومعوقات عملها، والبحث في كيفية تطويرها وتمييزها وتعظيم دورها في خدمة الاقتصاد والمجتمع.

ومن أبرز البرامج والمبادرات التي قدمتها المراكز البحثية وبيوت الخبرة ولجان الأوقاف بالغرف التجارية والصناعية بمختلف مناطق المملكة، ما يلي:

أ. استحداث لجان للأوقاف في الغرف التجارية الصناعية، وتأسيس بيوت خبرة ومراكز بحثية واستشارية متخصصة في الأوقاف بمختلف مناطق المملكة.

أثمر الحراك المتنامي والمتجدد في قطاع الأوقاف، في تأسيس مجموعة من لجان الأوقاف، وبيوت الخبرة والمراكز البحثية والاستشارية المتخصصة في الأوقاف في مختلف مناطق المملكة، تعمل على تقديم الاستشارات الشرعية، والقانونية، والإدارية، وإعداد الخطط الاستراتيجية، واللوائح التنظيمية للأوقاف، إضافة إلى إعداد وثائق الأوقاف والوصايا، وتوثيقها لدى الدوائر الإنهاءية بالمحاكم ومتابعة إجراءاتها، واستخراج السجلات والتراخيص للمؤسسة والشركات الوقفية، وتقديم الخدمات للمهتمين والباحثين في مجال الأوقاف. وإلى جانب اللجنة الوطنية للأوقاف بمجلس





• استحداث مكاتب متخصصة في تقديم الاستشارات، للواقفين والموصين، في محاكم الأحوال الشخصية، في عدد من مناطق المملكة، بالشراكة مع وزارة العدل.



• عقد ملتقيات تنظيم الأوقاف، حيث احتضنت مدينة الرياض، الملتقى الأول، والثاني، والثالث والرابع للأوقاف. فيما حظيت تلك الملتقيات بحضور موسع لمختلف أطراف المجتمع، بدأ من كبار المسؤولين، ورجال الأعمال، والمهتمين بالقطاع الوقفي. وأسهمت مجموع مخرجاتها، في تحقيق مجموعة من النتائج التي انعكست إيجاباً على واقع القطاع الوقفي، توعية وتشريعاً، وتعبئة للموارد الوقفية، وتذليلاً للصعوبات والمعوقات.



• استحداث نماذج متقدمة، لصياغة صكوك الأوقاف، بحيث تستوعب المستجدات، وتتفادى الثغرات التي كانت سبباً في قلة كفاءة الأوقاف سابقاً، أو تعطّلها.



• تنظيم البرامج التدريبية المتخصصة؛ لتأهيل العاملين في القطاع الوقفي، ومما اشتملت عليه الدورات التدريبية: مجالات توثيق الأوقاف، وإجراءاتها وأحكام نظام الأوقاف، ومصارف الأوقاف والمستفيدين، وإدارة وتنمية أموال وأعيان الوقف، وتسويق وتمويل عملياتها الاستثمارية والمصرفية. وتستهدف تلك البرامج التدريبية مختلف الشرائح من ذوي العلاقة بأنشطة الوقف، مثل القضاة، والموقفين، والراغبين في الوقف، والنظار، ومديري المؤسسات الوقفية، وطلاب الدراسات العليا والمهتمين من الباحثين والدارسين في مجال الوقف. ولا شك أن مثل هذه البرامج بما تتضمنه من حصيلة معرفية نوعية وخبرات مكتسبة، يؤمل أن تنعكس على البيئة الإدارية والاستثمارية والتشغيلية، للمشاريع الوقفية القائمة والمستقبلية، وتسهم في توفير الكوادر المؤهلة التي تعمل على إدارة القطاع باحترافية ومهنية.





• جائزة «إعلام الوقف»

وتهدف إلى تشجيع أفراد المجتمع للمشاركة والإبداع في تقديم مواد إعلامية في مجال الأوقاف تسهم في نشر ثقافة الوقف في المجتمع، عبر ثلاثة مسارات رئيسية: مسار الأفلام، مسار الصورة، مسار الرسم.



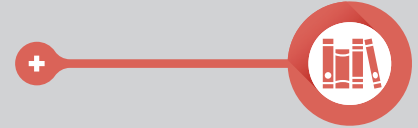
• إطلاق جائزة «وقف»

وهي جائزة تطمح لإرساء مقياس عالمي لدور ومكانة الأوقاف الإسلامية في خدمة المجتمع، كما تهدف للارتقاء بالمؤسسات الوقفية وإثراء الأوقاف الخيرية الفردية والمشاركة، وتنمية المشروعات الوقفية المبتكرة، وبناء القيادات الوقفية المبدعة. ومن المؤمل أن تسهم هذه الجائزة في دعم أنشطة الوقف، واستعادة وتعزيز دورها التنموي في المجتمع من خلال تأكيد وتعزيز مبدأ التنافسية بين مكونات القطاع الوقفي.

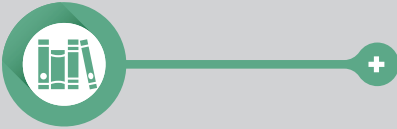


• إعداد ونشر مجموعة من الإصدارات الداعمة والمطورة لقطاع الأوقاف، منها:

دليل «الشراكة في مجال الأوقاف في المملكة العربية السعودية»: وهو دليل تعريفي، عني بجمع الجهات الاستشارية المتخصصة في الأوقاف بالمملكة؛ من لجان وبيوت خبرة ومراكز بحثية متخصصة في الأوقاف، وبهدف التقريب بين الكيانات الوقفية، والتعريف بخدماتها، وتفعيل الشراكة ما بين وحدات القطاع الوقفي.



دليل «الأنظمة والقرارات الإدارية المتعلقة بالأوقاف»: ويمثل الدليل، جانباً من المبادرات النوعية للجان الأوقاف، بالشراكة مع بيوت الخبرة المتخصصة في الأوقاف. وقد عني الدليل بجمع عدد كبير من اللوائح والأنظمة والتعاميم المتعلقة بالأوقاف، في المملكة العربية السعودية، في إصدار موحد؛ ليكون مرجعاً للباحثين والمهتمين في مجال أنظمة الأوقاف، ويمثل الدليل لبنة أساسية تساعد المختصين على دراسة تلك المواد، وقياس أثرها في تعزيز البيئة النظامية الموائمة والمحفزة لعمل الأوقاف.



كتاب: مؤسسات وقفية رائدة، تجارب ودروس: ويحوي الكتاب على سرد قصصي شيق لثمانية عشر جهة وقفية عالمية، منها ست وجهات وقفية سعودية، بالإضافة إلى معالجة أربع قضايا وقفية: تجارب في التفكير الاستراتيجي الوقفي والخيري، مراكز مراقبة الأداء الوقفي والخيري، الإفصاح والشفافية لدى المؤسسات الوقفية، مجموعات التأييد والدعم.



كتاب: ثلاثون خطوة لوقف مميز: ويتضمن الكتاب إرشادات وتوجيهات ونماذج لصيغ أوقاف ووصايا مبتكرة.





كتاب: نظار الأوقاف، المهام والصلاحيات وآليات العمل:
لأهمية «النظارة»، وطبيعة الدور الذي تمارسه لحفظ الأوقاف وتوجيهها لتحقيق أهدافها، يأتي الإصدار كدليل للواقفين والنظار في بيان طبيعة مهام نظار الأوقاف وصلاحياتهم وضوابط عملهم وما لهم وما عليهم من حقوق وواجبات.



الدليل الإرشادي لتأسيس أوقاف الجمعيات الأهلية:
ويبرز الدليل: الممارسات المتبعة في تأسيس أوقاف الجمعيات الأهلية، وتوفير آليات تساعد في إعطاء مؤشرات عن واقع الأوقاف في الجمعيات الأهلية، وتحديد الإجراءات اللازمة لتطويرها، إضافة إلى توفير وثيقة مرجعية شاملة لعمل الأوقاف في الجمعيات الأهلية، ومساعدة الجمعيات في مواجهة التحديات ذات العلاقة بتأسيس الأوقاف ورعايتها وتنميتها.



مجموعة العنود لدراسات الأوقاف:

وهي عبارة عن حقيبة تحوي خمسة كتب في أبحاث ودراسات الأوقاف، أهديت إلى المؤسسات التعليمية، والمكتبات والجهات الوقفية وذات العلاقة والشركات. وتتضمن الحقيبة الموضوعات الآتية: الوقف الإسلامي -تطوره، إدارته، تنميته-، بحوث في أصول الوقف واستثماره، الولاية والنظارة المؤسسية على الوقف، حوكمة الأوقاف، أموال الوقف ومصرفه، حوكمة الأوقاف.



سلسلة الأوقاف والمجتمع:

وتضم السلسلة سبعة إصدارات تهتم بقضايا الأوقاف والمجتمع: كيف تؤثر الأوقاف في المجتمع، كيف يمكن تلبية احتياجات المجتمع من الأوقاف، الأوقاف على الحرمين الشريفين من خارج المملكة العربية السعودية، الاندثار القسري للأوقاف، كيف تغير الصورة الذهنية السلبية عن الأوقاف، واقع الأوقاف في المملكة العربية السعودية.





كتاب: قصتي مع الأوقاف:
يوثق الكتاب تجربة الشيخ سليمان الراجحي، أحد أبرز رجالات الوقف في المملكة العربية السعودية.



كتاب: تجربتي مع الوقف:
وثق فيه الشيخ بدر الراجحي تجربته في أوقافه وأوقاف والده الشيخ محمد الراجحي -رحمه الله-.

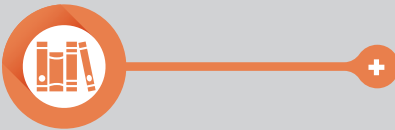


إصدارات كرسي الشيخ راشد بن دايل لدراسات الأوقاف:
صدر عن الكرسي أكثر من ٥٠ بحث ودراسة في مختلف الموضوعات الشرعية والقانونية والإدارية والتنمية ذات العلاقة بالوقف.



هذا بالإضافة إلى مجموعة من الكتيبات التوعوية الصادرة عن بيوت الخبرة المتخصصة في الأوقاف، ومنها:

١. الوقف العقاري في الشريعة الإسلامية.
٢. فتاوى في الوقف.
٣. مصارف الوقف في القديم والحديث.
٤. الوقف وأحكامه في ضوء الشريعة الإسلامية.
٥. حقوق وواجبات ناظر الوقف.
٦. الأوقاف الإسلامية.
٧. تطبيقات الوقف بين الأمس واليوم.





- تنفيذ حملات إعلامية توعوية وتثقيفية، عن الوقف عبر مختلف الوسائل.

- عرض التجارب المحلية والإقليمية والعالمية المتميزة في مجال الوقف، واستضافة الخبراء والعلماء ورجال الأعمال المانحين، لتقديم خلاصة تجاربهم.

- تركيب عدد من الشاشات الإلكترونية، في الأسواق التجارية الكبيرة، تحتوي على مواد، تعرف بالوقف، وفضله، وانعكاساته الإيجابية على المجتمع، وذلك بالتعاون مع عدد من المؤسسات التجارية في القطاع الخاص.

- إعداد المواد التوعوية عن الوقف، ونشرها عبر أحدث الوسائل والتقنيات.

- إطلاق خدمة الاستشارات الوقفية عبر الهاتف، وهي خدمة تستهدف رجال وسيدات الأعمال، والواقفين والمؤسسات الوقفية وأفراد المجتمع بشكل عام، حيث يقوم الهاتف الاستشاري للأوقاف بتقديم الاستشارات الوقفية في المجالات المتعلقة بالأوقاف، في مختلف المجالات الفقهية والقانونية والإدارية والاستثمارية. ويشارك في تقديم هذه الاستشارات نخبة من الخبراء والمستشارين المتخصصين في مجال الأوقاف، وإدارة وتشغيل المؤسسات الوقفية.

- إطلاق مجموعة من المواقع الإلكترونية، والتطبيقات الذكية، المتعلقة بإعداد صكوك الأوقاف والوصايا بكل يسر وسهولة.

- إطلاق برنامج «أوقاف»؛ ويعد أول برنامج متخصص في إدارة الأوقاف عبر نظام تقني يقوم بالإشراف الشامل إلكترونيا على جميع أنواع الأوقاف بمميزات متطورة واحترافية، حيث يقوم البرنامج بضمان الحماية للبيانات، وإضافة وإدارة الأوقاف العقارية بجميع أنواعها التجارية والسكنية، وإضافة وإدارة عقود الإيجار، ومتابعة الصيانات الدورية، وإدارة الدفعات المستحقة وتحصيل المستحقات من العملاء، وإصدار التقارير المالية، ومرافقة الأوقاف بالصوت والصورة عن بعد، وبرمجة تقسيم إيرادات الوقف بما يتوافق وشروط الواقف.



ج . تطور أداء المؤسسات الوقفية :

أخذ العمل الأهلي الخيري في بداياته الأولى بالمملكة طابع العمل الإغاثي، ثم تطور مصطبغاً بالطابع الرعائي، الذي يتضمن تقديم خدمات متنوعة لعدد من فئات المجتمع المختلفة، وفي مرحلة لاحقة بدأ القطاع الوقفي في أخذ الطابع التنموي، الذي يمتد إلى خدمات كان ينظر إليها في السابق أنها مسؤولية الدولة بالدرجة الأولى، مثل: الرعاية الصحية، والخدمات التعليمية، والتأهيل والتدريب، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ودعم ريادة الأعمال، والأسر المنتجة، وتشجيع الصناعات الوطنية، والحرف المهنية، ودعم وتطوير المجالات الثقافية، والإعلامية، والترفيهية، وغيرها من المجالات التنموية.

ب . عناية الجهات الأكاديمية والكراسي العلمية والمراكز البحثية ببرامج ودراسات الأوقاف :

شهدت السنوات الماضية اهتماماً متزايداً من قبل الأقسام العلمية في الجامعات، بالإضافة إلى الكراسي العلمية، وبيوت الخبرة، بالدراسات، والأبحاث المتعلقة بالأوقاف، من مختلف النواحي: الفقهية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية. فظهرت العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه، المتخصصة في الوقف، كما مولت، عشرات الدراسات العلمية المحكمة المتخصصة في الوقف. إضافة إلى ذلك قامت بعض الجامعات السعودية بإدراج مواد دراسية تتعلق بالعمل الخيري والتطوعي في المناهج الدراسية لطلابها.

د . تأسيس المؤسسات والشركات الوقفية، وتمكين وقف الأسهم والنقود :

لفتترات طويلة، ظل وقف العقار بأنواعه هو السائد والمتعارف عليه في المجتمع السعودي، إلا أن مجموع الحراك الإيجابي على مختلف الأصعدة، كان من شاره ظهور أساليب واتجاهات جديدة للوقف، أخذت في الانتشار والتطبيق بمختلف مناطق المملكة، ومن ذلك: وقف الأسهم، والنقود، وتأسيس ووقف المؤسسات والشركات الوقفية والكيانات المانحة، وهذه الاتجاهات مرشحة للتنامي والازدياد، نظراً للمميزات التي تتمتع بها هذه الأساليب الجديدة من الوقف، والتي لا تزال بحاجة ملحة لأن تعضد بتشريعات وأنظمة منظمة لها، ومحفزة لنموها..



هـ . من الإدارة الفردية والارتجالية، إلى العمل المؤسسي المنظم :

توجهت نسبة كبيرة من الجهات الوقفية بمختلف أشكالها، إلى العمل بأساليب مؤسسية واحترافية، من خلال الاطلاع على الخبرات والتجارب المحلية والإقليمية والعالمية، المتميزة في القطاع الوقفي، ونقل تلك الخبرات وتوظيفها لخدمة القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية، وتطبيق مفاهيم الجودة، والحوكمة في إدارة المؤسسات الوقفية. وفي هذا الصدد، نجحت عدد من المؤسسات الوقفية المحلية، في تحقيق مجموعة من الجوائز المحلية والإقليمية والعالمية، في مجالات: الجودة، والشفافية، والحوكمة، والعمل المؤسسي، والخدمة المجتمعية.

و . تمكين الإيقاف الصغير ومتناهي الصغر :

لم يعد الوقف حكراً على الفئات الميسورة من المجتمع، أو الأغنياء فحسب. فبعد أن كان وقف العقارات هو الثقافة السائدة، وهو ما يتطلب قدرة مالية عالية، أصبح بإمكان مختلف شرائح المجتمع وأطباقه، وعلى تفاوت قدراتهم المالية، الإسهام في الأوقاف، من خلال الحسابات البنكية للأوقاف، والتي تمكن الواقف من المشاركة، بهلة واحدة فأكثر. وقد مثل تمكين الأوقاف من فتح الحسابات البنكية في البنوك والمصارف السعودية، فرصة مثالية، لتعبئة الموارد المالية، وتأسيس الأوقاف لمختلف الجهات.

ز . الخطاب الوقفي في وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي :

على الرغم من ضعف الخطاب الوقفي في مختلف وسائل الإعلام، ومنصات التواصل الاجتماعي؛ إلا أن هناك حراكاً إيجابياً ومتزايداً، إذ سجل عدد من البرامج التلفزيونية المتخصصة في الوقف، عبر القنوات الرسمية وغير الرسمية، إضافة إلى نشر عشرات المقالات والتقارير المتخصصة في الوقف، في مختلف الصحف المحلية، من قبل الخبراء والمختصين والمتقنين والمهتمين بالقطاع الوقفي، كما بثت عبر أثر مختلف الإذاعات، حلقات وبرامج تناول مجموعها، قضايا متعلقة بالوقف؛ ليسهم مجموعها في إحياء سنة الوقف في المجتمعات، والبحث في تفعيل دوره وتمكينه.

كما خطت المؤسسات والجهات الوقفية طريقها، نحو منصات التواصل الاجتماعي الحديثة، ونظمت عدداً من الحملات التوعوية، والداعمة للمؤسسات والجهات الوقفية، والتي تفاعل معها مشاهير منصات التواصل الاجتماعي في المملكة العربية السعودية. ومجموع هذه الجهود بحاجة إلى مضاعفتها وإقامتها على أسس مؤسسية مستدامة.





ج. الديوانيات الوقفية

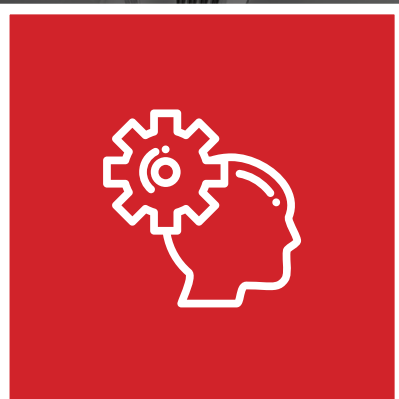
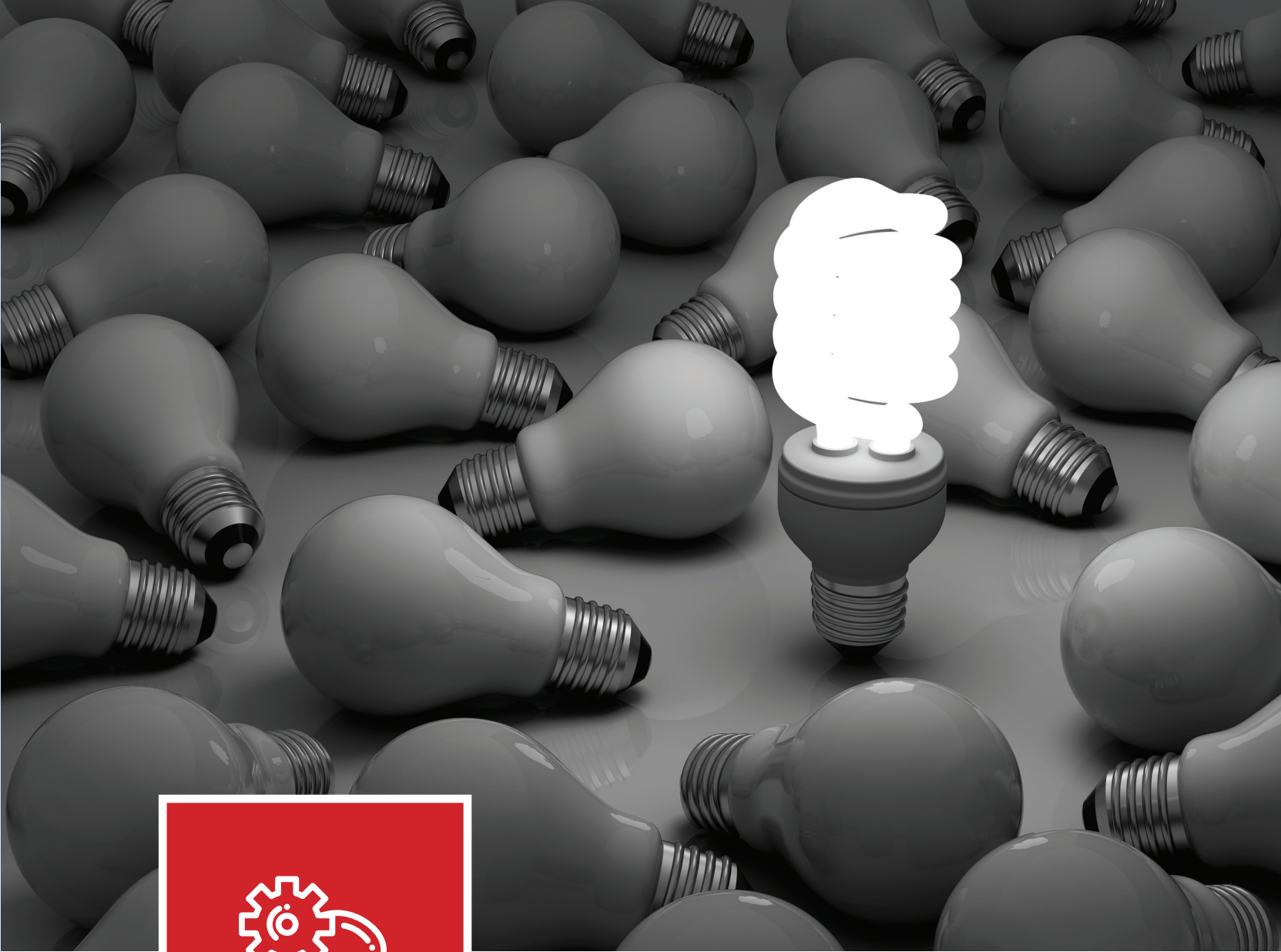
ترجمة لتوصيات المحافل الوقفية، في إحياء سنة الوقف، ونشر ثقافته في المجتمع السعودي، تأسس عدد من الديوانيات المتخصصة في الوقف، بتنظيم من لجان الأوقاف وبيوت الخبرة المتخصصة في الأوقاف، في مختلف مناطق المملكة العربية السعودية، واستقطبت الديوانيات أصحاب الخبرة والتجربة، ورواد النجاح، وبهدف إكساب النظار والعاملين في القطاع الوقفي، بالإضافة إلى رجال الأعمال والراغبين في الوقف، الخبرات والمهارات والمعارف، الشرعية، والقانونية، والمالية، والإدارية، المتعلقة بالأوقاف. وقد شهدت الديوانيات الوقفية قبولاً وحضوراً فاعلاً من مختلف شرائح المجتمع.

ديوانية
وقف

ديوانية
الأوقاف
بالمنطقة الشرقية



ديوانية طابة للأوقاف



المحور الرابع
التحديات ومجالات التطوير المطلوبة في
القطاع الوقفي



أولاً: تحديات القطاع الوقفي :

على الرغم من تنامي اهتمام مؤسسات القطاع العام والخاص والخيري بالأوقاف، غير أن إيجاد قطاع فاعل ومؤثر يتطلب مزيداً من العناية والتطوير. وفيما يلي استعراض لأبرز التحديات ومجالات التطوير المطلوبة في القطاع الوقفي.

أ. التحديات التنظيمية : وهي تحديات قد تعيق نمو قطاع الأوقاف وتقلص من فرص الاستفادة من قدراته. وتتضمن تحديات في مجال الأنظمة والتشريعات، وفي مجالات الحوكمة المؤسسية والرقابة على أداء المؤسسات الوقفية، وفي مجالات نشر الوعي بثقافة الوقف وضرورة تطوير ممارساته القائمة. والجدول رقم (١٢) يوضح مجالات التحديات التنظيمية ووضعها:

جدول رقم (١٢)
جدول التحديات التنظيمية في القطاع الوقفي بالمملكة العربية السعودية

مجال التحديات	وصف التحديات
الأنظمة	قصور الأنظمة والتشريعات التي تنظم قطاع الأوقاف، أو إنشاء الوقف أو إدارته، أو ما يُضمن به الالتزام بهذه التشريعات.
الرقابة	الحاجة لحوكمة القطاع وتحديد سُن معايير واضحة ومحددة للإشراف على الأوقاف. تحديد الحد الأدنى من متطلبات التقارير المالية والإدارية وتمكين الهيئة من الإشراف الفعلي على الإدارة لمتابعة نشاط النظار وضمان تحقيقهم الغبطة لصالح الوقف والتزامهم بشروط الواقفين.
الوعي	مستوى منخفض من الوعي بأهمية الأوقاف، ودورها الاجتماعي والاقتصادي، والنظرة العامة السلبية حيال دور مؤسسات الدولة في إدارة الأعيان الموقوفة وإنفاق عائداتها.

المصدر: ورقة مستشار معالي رئيس الهيئة العامة للأوقاف الأسبق الأستاذ عبد الله بن محسن النمرى، المؤتمر الإسلامي للأوقاف، مكة المكرمة ١٧-١٩ محرم ١٤٣٨هـ الموافق أكتوبر ٢٠١٦م.

الوقفية واستثمارها، وبخاصة ضعف القدرات البشرية والأداء الاستثماري للمؤسسات الوقفية. بالإضافة إلى التحديات المتعلقة ببرنامج صرف عوائد الأصول الوقفية. والجدول رقم (١٣) يوضح تلك التحديات.

ب. التحديات التشغيلية : وهي التحديات التي يؤدي عدم التصدي لها إلى ضياع فرص تطوير قدرات الوقف، وتلبية احتياجات المجتمع المختلفة والمتجددة، وأهم هذه التحديات تلك التي تتعلق بمحفظة الأوقاف من حيث أنواع أعيانها وقيمة أصولها وطبيعة الواقفين، ومشكلات إدارة الأعيان

جدول رقم (١٣) التحديات التشغيلية في القطاع الوقفي بالمملكة العربية السعودية

وصف التحديات	مجال التحديات
١. الأعيان الموقوفة: تشكل الأراضي والمباني والأسهم حوالي (٩٥%) من المحفظة الحالية للأوقاف العامة التي تشرف عليها الهيئة مما يحد من مرونة استثمار هذه الأوقاف. ٢. البيانات والتقنية: غياب البيانات المكتملة حول عدد الأعيان الموقوفة في المملكة، أو قيمة الأصول أو الغلال، أو المصارف وغيرها من الإحصاءات المهمة المطلوبة للتخطيط الاستراتيجي لتطوير القطاع، بالإضافة إلى قصور استخدام التقنية (مثال: عدم وجود نظام معلوماتي إلكتروني خاص بالأوقاف). ٣. أنواع الواقفين: معظم الواقفين هم من الأفراد الأمر الذي نتج عنه عدم استغلال قطاعات كبيرة من الواقفين المحتملين (مثال: المؤسسات، الشركات إلخ)	محفظة الأوقاف
٤. القدرات البشرية: الافتقار إلى القدرات البشرية اللازمة للوفاء بمهام الهيئة (مثل: فريق الاستثمار). ٥. إدارة الأداء: غياب الحافز لإدارة الأوقاف على الوجه الأمثل، وعدم وجود مؤشرات أداء واضحة لتقويم عمل الموظفين لدى إدارة الأوقاف السابقة. ٦. استراتيجية الاستثمار: عدم توافر استراتيجية واضحة لتوجيه عمليات الاستثمار (مثال: استغلال الأرضة النقدية).	إدارة الأعيان والاستثمار
٧. المصارف: تركيز مصارف الأوقاف على الاحتياجات الدينية والاجتماعية وعدم شمولها لقطاعات عامة أخرى مما يحد من تأثير الوقف على التنمية الاجتماعية والاقتصادية	برامج الإنفاق

المصدر: المرجع السابق.

ج. التحديات الأخرى : بالإضافة إلى هذه التحديات هناك تحديات أخرى تصطف معها؛ لتقف حائلة دون التطور المنشود في القطاع الوقفي، وقيامه بالدور المأمول منه على الوجه المطلوب، ومن ذلك :

بشروط الواقفين، ومدى المرونة الممنوحة لهم، وبفقه الأولويات، والفقه المتعلق بالصراف على إدارة شؤون الوقف واستثمار أمواله، وغير ذلك من متعلقات الوقف المستحدثة التي يمثل إعمال الجهد الفقهي فيها ضرورة وتحدياً يستوجب التصدي له.

١. التحدي المتعلق بتطوير دراسات فقه الوقف ونوازل: يواجه قطاع الأوقاف مشكلة قلة الدراسات، في الوقت الذي تستجد فيه كثير من النوازل المرتبطة بمجالات الوقف المختلفة والاحتياجات المجتمعية التي يمكن أن يسهم الوقف في تلبيتها، وهذه النوازل تحتاج إلى فقه يستوعبها في إطار النشاط الوقفي، لا سيما الجانب المتعلق

شرائع المجتمع، وأن الإشراف الحكومي على أنشطته يتصف بالبيروقراطية، فضلاً عن أزمة الثقة القائمة بين قطاع الأوقاف، والجهات الحكومية المشرفة عليه، والمخاوف من الإشراف الحكومي على الأعيان الوقفية. والواجب العناية بإزالة هذه الصورة والعمل على تصحيحها؛ لأن لاستمرارها آثاراً سلبية يمكن أن تحول دون تطور الأوقاف وتفعيل دورها التنموي.

٢. تحدي تعزيز الثقة في المؤسسة الوقفية، وفي قدرتها على القيام بدور فاعل ومؤثر في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفقاً لمقتضيات العصر، وإزالة الصورة الذهنية السالبة المترسخة لدى الكثيرين، والتي من أبرز ملامحها التصور السائد باقتصار الوقف على مجالات محددة ومعتادة، أو أنه مضرب مثل للإهمال، وأنه صورة من صور الماضي التي تجاوزها الزمن، وأنه يتصف بالمنافع القاصرة وليس بالمنافع المتعدية إلى شريحة أوسع من



٣. تحدي وضع استراتيجية تطويرية للأوقاف، ذلك أن وحدات القطاع الوقفي تعمل كجزر معزولة عن بعضها البعض، وأن النشاط الوقفي لا يجري وفقاً لاستراتيجية شاملة حاكمة له وموجهة لأهدافه التي يجب أن تتوافق مع الأهداف الكبرى للدولة، والتي يعول في تحقيقها على دور محوري وفاعل للمجتمع من خلال آلية الوقف. وهذا الدور حتى يتحقق ويحدث أثره المطلوب في الواقع المعاش لا بد من رسم استراتيجية متكاملة العناصر تستهدف تطوير القطاع الوقفي بكل مكوناته، وصولاً إلى مساهمة فعالة

لهذا القطاع على المستوى الاقتصادي للدولة. ولهذا فإن بناء استراتيجية واضحة المعالم للقطاع الوقفي يمثل تحدياً رئيساً يجب التصدي له من قبل المهتمين بهذا القطاع، والمؤمنين بدوره الأصيل والمؤثر في عملية التنمية. ومما يؤكد ضرورة هذا المطلب ويعززوه هو اهتمام رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠م بهذا القطاع وتعويلها على دور مؤثر له في تحقيق أهداف وغايات الرؤية.

٤. تحدي ترتيب أولويات النشاط الوقفي، فالقطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية، على الرغم من تنامي الاهتمام الرسمي والمجتمعي به، وعلى الرغم من الجذور الضاربة للممارسة الوقفية في المجتمع، إلا أنه يعاني من اضطراب نسبي في ترتيب أولوياته من حيث المجالات التي يمولها، ففي حين تتزايد تكلفة الخدمات الصحية، نجد أن مساهمة القطاع الوقفي في هذا الجانب لازالت تتطلب المزيد، في الوقت الذي يتجه فيه القطاع إلى مجالات يمكن أن تكون أقل ضرورة واحتياجاً، ومن ذلك مجالات أخرى مهمة، مثل: قطاعات التعليم والبحث العلمي، ومشروعات البنية التحتية وخاصة الطرق، ومجالات حماية البيئة ونشر العلوم والمعرفة بشكل عام، بالإضافة إلى مجالات محاربة التطرف الديني والفكر الضال، وتعليم الشباب وتدريبهم وتأهيل العاطلين منهم، وغير ذلك من المجالات التي ترتبط بحاجات المجتمع المستجدة؛ مما يستدعي أهمية وجود خارطة للاحتياجات التنموية والمتجددة في المجتمع، ومن توجيه مصارف الأوقاف نحو تلك المجالات، خاصة وأن كثيراً من الوثائق الوقفية تنص على الصرف على ما كان أعظم أجراً وأكثر نفعاً في كل زمان ومكان.



ثانياً: مجالات التطوير :

تتمثل أبرز هذه المجالات في الآتي:

السعودية، فقد رأى ٨٤٪ ممن شملتهم الدراسة أن من الأسباب الرئيسية لمشكلات الوقف إنما تتعلق بالأنظمة والقوانين. وقد أوضح القائمون على الدراسة أن هذه النسبة العالية تجعل مشكلة قصور الأنظمة الخاصة بالوقف أكبر مشاكل هذا القطاع، لا سيما مع قدم الأنظمة وقصورها عن مواكبة العصر، والغموض والتداخل الذي يكتنف بعض موادها، والانطباع العام بعدم تحقيقها مقاصد الوقف.

١. معالجة ضعف البنية النظامية الداعمة للأوقاف ، ومنحها مزيداً من الموائمة؛ لمواكبة التطورات المستجدة في مجال الاستثمار، والحياة الاقتصادية على نحو عام. فما زال النشاط الوقفي يدار بأنظمة تنفيذية قديمة نسبياً، الأمر الذي يقلص من فاعليته وأثره المأمول. وفي هذا الخصوص كشفت دراسة مسحية حديثة حول مشكلات الأوقاف في المملكة، أجريت من قبل لجنة الأوقاف بغرفة الرياض، على عينة مكونة من ٨٥ شخصا من المختصين والمهتمين ممن لهم علاقة بالنشاط الوقفي في المملكة العربية

للجهات الوقفية بأعلى من سعر السوق لذات السبب.
ب. تأخر صرف تعويضات الأوقاف، وإنهاء القضايا العالقة بشأنها في المحاكم، ووجود تعويضات عالقة لدى مختلف الجهات منذ سنوات.
ت. الحاجة إلى مزيد من المرونة وسرعة الإنجاز، في حالات طلب تعديل مصارف الوقف، والصلاحيات الممنوحة للنظار: تحقيقاً لغبطة الوقف.

٢. البطء والتأخير: تعاني وحدات القطاع الوقفي من بطء سير تعاملاتها في مختلف الجهات، ويظهر ذلك على نحو ظاهر في الحالات الآتية:
أ. عند بيع أو شراء أو استبدال الأوقاف، حيث تستغرق موافقة الجهات المعنية وقتاً طويلاً نسبياً، مما يفوت على الجهات الوقفية، الكثير من الفرص الاستثمارية، وتحقيق غبطة الوقف.
إضافة إلى عزوف البيع للجهات الوقفية؛ نظراً للإجراءات والزمن المطول الذي تتطلبه الجهات الرسمية لإنفاذ تعاملاتها، أو البيع

٣. تطوير وثائق الأوقاف القديمة: تعد وثيقة الوقف القاعدة الصلبة التي يُبنى عليها الوقف، كما أنها تمثل الدستور الذي يُحتكم إليه ويُعمل بموجبه. وبفضل مجموع النمو الإيجابي في قطاع الأوقاف، في الآونة الأخيرة، فقد حظيت وثيقة الوقف بالتطوير، من قبل الخبراء والمختصين، في مجالات: الفقه، والأنظمة، والقضاء، والاقتصاد، والإدارة، والعمل الخيري.

غير أن هناك الكثير من وثائق الأوقاف، أعدت في مراحل سابقة، ولم تحظ بالعناية التي باتت تحظى بها الوثائق الجديدة للأوقاف؛ مما تسبب في إهمالها، أو عدم فاعليتها، والحد من كفاءتها. ومن هنا تتأكد الحاجة إلى ضرورة تطوير وثائق الأوقاف القديمة، بما يتواءم مع متطلبات المرحلة الحالية، مع استشراف المستقبل.

٤. محدودية القضاة في دوائر الوصايا والأوقاف: على الرغم من استحداث ٩ دوائر قضائية متخصصة في الأوقاف والوصايا في مختلف المحاكم الشرعية بعدد من مناطق المملكة، إلا أن تلك الدوائر بحاجة إلى زيادة عدد القضاة فيها؛ نظراً لكثرة القضايا المنظورة لديها، وتباعد جلسات التقاضي.

٥. تفاوت القضاة في إثبات وقف بعض الأعيان الوقفية، مثل: وقف النقود، والوقف المؤقت؛ مما يفوت المجتمع فرصة الاستفادة من تلك الثروات.

ثالثاً: مجالات التطوير في الجوانب الإدارية :

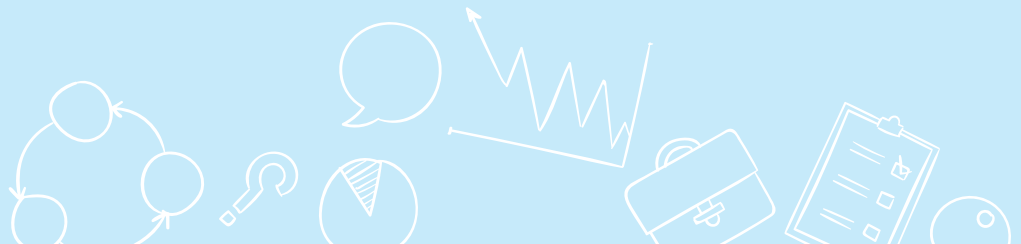
تتنوع مجالات التطوير المتعلقة بالجوانب الإدارية، فمنها ما يتعلق بنمط إدارة الوقف، ومنها ما يتعلق بأداء نظام الوقف، ومنها ما يتعلق باستثمار الموارد الوقفية وتنميتها، ومنها ما يتصل بالشفافية والإفصاح المالي. وفيما يلي عرض لأهم تلك المجالات:

١. المركزية في إدارة الأوقاف : وعدم إعطاء الإدارات التنفيذية للأوقاف صلاحيات مرنة وموسعة؛ تمكنها من مباشرة مهامها. الأمر الذي يحد من كفاءة الممارسة الإدارية في مجال الأوقاف.

٢. ندرة الكوادر البشرية المتخصصة في إدارة الأوقاف : وحاجة الكثير من العاملين في القطاع الوقفي للمهارات والمعارف الشرعية، والقانونية، والمالية، والإدارية، والاقتصادية، اللازمة لإدارة وحدات القطاع الوقفي.

٣. تحديث أنظمة الأرشفة، والاتصال، والمعلومات : تتطلب وثائق الأوقاف المثبتة لدى المحاكم الشرعية، تحديث أساليب أرشفتها، وحفظها؛ بما يحقق سهولة الوصول إليها، وتسهيل إتاحتها للجهات الأكاديمية والبحثية؛ لأغراض البحث العلمي.

٤. تحسين كفاءة الأداء في القطاع الرسمي/ الحكومي المعني بإدارة الأوقاف الخاضعة لإشراف الجهات الحكومية واستثمارها وصرف ريعها من خلال استحداث كادر وظيفي خاص بالعاملين في الأوقاف من مختلف التخصصات اللازمة، يحقق لهم الرضا والأمان الوظيفي، ويحفزهم على رفع كفاءة الأداء والعمل على تطويره.



٥. تمكين مبادئ الشفافية والإفصاح على مستوى الأوقاف الحكومية والأهلية، يتطلب القطاع الوقفي، وجود تقارير مالية منشورة معدة بطريقة محاسبية احترافية، ومراجعة بواسطة مراجع قانوني أو جهة متخصصة في مجال المراجعة المحاسبية، بحيث تعكس شفافية الأداء المالي للمؤسسات الوقفية الحكومية والأهلية. فالغموض الذي يكتنف طبيعة الإجراءات المحاسبية وشكلها وعدم وجود قوائم مالية منشورة يتم من خلالها التعرف على المركز المالي للمؤسسة وكل ما يتعلق بأدائها المالي يشكل إحدى المجالات التي تحتاج إلى معالجة وتطوير في القطاع الوقفي. وتؤكد الدراسة المسحية التي تمت الإشارة إليها أنفاً حول مشكلات الوقف، أن أحد تلك المشكلات هي عدم تعامل إدارات الأوقاف بمبدأ الشفافية والإفصاح فيما يخص حساباتها وميزانياتها.

٧. ضعف آليات الرقابة على وحدات القطاع الوقفي، مع كثرة القضايا المنظورة لدى المحاكم، على النظار ومجالس النظار، تتطلب الأوضاع الراهنة، وجود آلية واضحة تتم من خلالها المتابعة والتدقيق على أعمال النظار ومجالس النظار؛ تبرئة لذممهم، وتحقيقاً لمبادئ الشفافية والحوكمة والإفصاح، وذلك من شأنه تعزيز النظرة الإيجابية تجاه قطاع الأوقاف، ودحر مزاعم الفساد والتقصير، أو الحد من ذلك -إن وجد-.

٦. ندرة الدراسات الميدانية الدورية، المبينة للاحتياجات التنموية لكل منطقة من مناطق المملكة العربية السعودية، إن توجيه موارد مؤسسات القطاع الخيري على وجه عام، والقطاع الوقفي على وجه خاص، بناء على نتائج دراسات ميدانية دورية، من شأنه استحداث بوصلة، تسهم في توظيف الموارد على نحو أمثل، وفي نطاق الاحتياجات التنموية المتجددة والمتنوعة بحسب المؤثرات في كل منطقة من المناطق.

٩. تواجه الجهات الوقفية جملة من الصعوبات مع المصارف والبنوك، تتمثل في: طول إجراءات وصعوبة فتح الحسابات البنكية للأوقاف، وعدم وجود آليات واضحة ومنشورة للمتطلبات اللازمة لفتح الحسابات البنكية للجهات الوقفية؛ مما فتح الباب أمام اجتهادات موظفي البنوك، والتفاوت في المتطلبات اللازمة بين بنك وآخر، بل بين الفروع في البنك الواحد.

٨. مراجعة وتطوير آليات استثمار الأوقاف، هناك حاجة لمراجعة وتطوير آليات استثمار الأوقاف وتفاذي تأجير الأعيان الوقفية بأقل من أجره المثل، وإعادة النظر في عقود الحكر، وتحديثها بما يحقق غبطة الوقف، إلى جانب معالجة ضعف القدرات المالية المحركة لاستثمارات أملاك الوقف، واستحداث مصادر تمويلية واستثمارية، توفر التمويل اللازم لتحريك تلك الاستثمارات.

رابعاً : مجالات التطوير المتعلقة بالواقفين والأعيان الوقفية :

تتنوع مجالات التطوير المتعلقة بالجوانب الإدارية، فمنها ما يتعلق بنمط إدارة الوقف، ومنها ما يتعلق بأداء نظام الوقف، ومنها ما يتعلق باستثمار الموارد الوقفية وتنميتها، ومنها ما يتصل بالشفافية والإفصاح المالي. وفيما يلي عرض لأهم تلك المجالات:

١. تطوير الصورة الذهنية عن القطاع الوقفي :

مما يدفع البعض للإحجام عن توثيق الوقف وإثباته لدى الجهات الرسمية، وهذا الخيار (عدم توثيق الوقف رسمياً)، له تبعات تؤثر سلباً على الأوقاف، على المدى القريب والبعيد.

ومعالجة اللبس المنطبع في أذهان شريحة من الواقفين وتوهمهم بأن الجهات الحكومية تضع يدها على الأوقاف، وتتدخل في شؤونها:

٢. تطوير القدرة الابتكارية لدى الواقفين :

جميعيات تحفيظ القرآن، أو تأدية حج، أو ذبح أضاح، أو غير ذلك من المصارف التي يتكرر إيرادها في وثائق الأوقاف، على الرغم من أهميتها وعظيم الأجر والثواب المترتب عليها، إلا أن هنالك حاجة لتوجيه الواقفين نحو مصارف تنموية أخرى تتأكد الحاجة إليها، عبر تكثيف الجهود التوعوية، ومضاعفتها، عبر مختلف الوسائل.

ومعالجة توجه نسبة معتبرة من الواقفين نحو حصر أوقافهم على مجالات متكررة دون أخرى تتأكد الحاجة إليها، وضعف القدرة الابتكارية لدى الأفراد لإبداع صور متجددة، ومرد ذلك قصور في التوعية، وضعف الثقافة المحلية بالدور الشمولي التنموي الرائد للوقف، وعدم اقتصر دور الوقف على بناء المساجد، ودعم

٣. تطوير الثقافة الشرعية والنظامية المتعلقة بالوقف :

الواقفين بالأحكام الشرعية، والمعارف القانونية، والإدارية المتعلقة بالوقف. وقد أكدت الدراسة المسحية المشار إليها أنفاً حول واقع الوقف في المملكة ومشكلاته من خلال نتائجها، وجود ضعف في المعرفة الشرعية بالوقف (٨٣، ٢) من أفراد العينة أكدوا ذلك وكذلك بالمعرفة القانونية (٨٩، ٣) من أفراد العينة أكدوا ذلك).

على الرغم من تنامي اهتمام مختلف الجهات بالقطاع الوقفي، وإقبال أفراد المجتمع على الوقف، نتيجة مجموع الحراك والجهود الرامية لإحياء سنة الوقف في المجتمع، إلا أن الحاجة تتأكد لتأهيل

أما بالنسبة لمجالات التطوير المتعلقة
بالأعيان الوقفية فإنها تتمثل في الآتي :

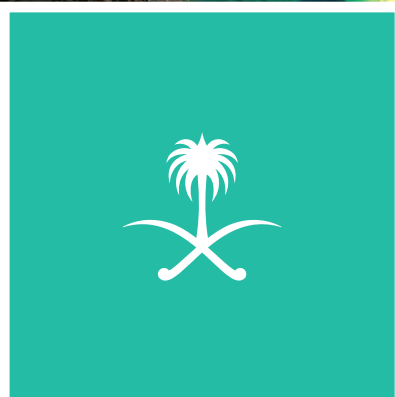
٣. تنويع الأعيان الموقوفة لتواكب الصورة المعاصرة، وتشمل :

- أ. الوقف النقدي، والوقف النقدي المؤقت.
- ب. المؤسسات والشركات الوقفية.
- ت. الأسهم، والصناديق الاستثمارية.

٢. إعادة إعمار أو تجديد الأعيان الوقفية المهملة والمتهالكة.

١. إيجاد مصادر تمويل واستثمار للأراضي البيضاء الموقوفة :

فبحسب دراسة أجرتها شركة المستثمر للأوراق المالية فإن ٥٤٪ من الأوقاف في المملكة العربية السعودية هي عبارة عن أراضي بيضاء لا تدر دخلاً، فضلاً عن وجود أعيان وقفية مهملة ومتهالكة ومهجورة، تتطلب مصادر لتمويلها واستمرارها وتوظيفها على نحو أمثل.



المحور الخامس
**استشراف مستقبل الأوقاف في المملكة
العربية السعودية**





استشراف مستقبل الأوقاف في المملكة العربية السعودية

بالنظر إلى حجم الاقتصاد السعودي، وباعتباره أحد أكبر اقتصادات العالم الإسلامي، وما يتوفر فيه من ثروات تراكمت لدى فئات مختلفة من المجتمع عبر سنوات الماضية، واستصحاباً لحقيقة أن حجم الأموال الموقوفة ما يزال محدوداً مقارنة بحجم الثروات والأموال المتحركة داخل الاقتصاد الوطن السعودي، ومع التعويل الكبير على طاقة الخير الكامنة في المجتمع السعودي بمختلف فئاته ومكوناته، واستناداً إلى فكرة الوقف والنزوع إلى أعمال البر والخير الراسخة في الثقافة المجتمعية في الدولة السعودية، فإن مستقبل القطاع الوقفي يبدو مبشراً وواعداً في حال توفر الرغبة الحقيقية والإدارة الفاعلة لدى الجهات الحكومية والأهلية المشغلة والمهتمة بهذا القطاع للنهوض به وتنمية وتطويره وصولاً إلى ممارسة وقفية متطورة على صعيد الدور المطلوب من الأوقاف في خدمة المجتمع وتصدياً

لقضايا ومشكلاته وما يستجد من نوازل تقتضي أن يكون للوقف دور فاعل حيالها.

إن النظر إلى مستقبل القطاع الوقفي، والتعامل مع مقتضياته يجب أن يقوم على أساس تعزيز الجوانب الإيجابية في الممارسة الوقفية القائمة والبناء عليها، ومعالجة جوانب القصور، والتي تشكل مصدراً للتحديات المماثلة أمام هذا القطاع، مع الأخذ بعين الاعتبار لحالة استقرار الأوضاع الاقتصادية في المملكة العربية السعودية، وعدم تراجعها تحت تأثير مختلف الظروف، والمتغيرات التي تطرأ على الصعيدين الإقليمي والدولي، والتي يمكن أن تنعكس سلباً على عملية تنامي الدخل والثروات لدى مختلف مكونات المجتمع، ذلك أن تنامي الدخل والثروات، يمثل أحد أهم المتغيرات الرئيسة الذي تبنى عليه التوقعات بخصوص تزايد النشاط الوقفي.

١. الفرص المتاحة لقطاع الأوقاف وللهيئة العامة للأوقاف :

- المتوقع من الهيئة العامة للأوقاف أن تنمي محفظة الأوقاف العامة إلى حوالي ١٤٠ مليار سعودي، وتصبح مشابهة لحجم أكبر الأوقاف العالمية اليوم.



- هناك حاجة لإنماء قطاع الأوقاف ليصل إلى ٣٥٠ مليار ريال في عام ٢٠٣٠م كي يصبح ممولاً رئيسياً للقطاع غير الربحي السعودي، وممكناً رئيساً لتحقيق هدفه في المساهمة بالناتج المحلي غير النفط بقيمة ٢١ مليار ريال سعودي تقريباً.



النشاط الوقفي في موارده ومصارفه، وتفعيل الخطاب الوقفي نشرًا لثقافة الوقف وتجديدًا للوعي به وبأهميته ودوره في خدمة المجتمع. وكل مجال من هذه المجالات يحتاج لجهد كبير واهتمام أكبر تمكيناً له من ممارسة تأثيره في عملية النهوض بالقطاع الوقفي وتطوير الممارسات والأنشطة التي تجري في إطاره، ذلك أن النجاح والتقدم في كل مجال منها يمثل شرطاً ضرورياً ولازماً لضمان مستقبل أفضل لقطاع وقفي متطور وأكثر كفاءة وفاعلية في القيام بدوره التنموي على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي.

• إن العمل المطلوب إنجازه في هذه المجالات يتضمن الآتي:

للمتغيرات المتعلقة ببيئة النشاط الوقفي بكل مكوناته. فوجود إطار نظامي بهذه المواصفات يخضع في ظله الوقف لأحكام وقواعد واضحة واقعية مرنة وكافية، يعتبر من أهم مقومات ومتطلبات تطوير القطاع الوقفي، والنهوض بدوره التنموي، حيث يضمن له هذا الإطار استقراراً ونمواً في نشاطه، والوسائل التي تحقق له الكفاءة والفاعلية في تحقيق أهدافه، بل وفي تشجيع وتحفيز أهل الخير على الاشتراك في النشاط الوقفي، وهم مطمئنون على أوقافهم.

إن المراجعة المستمرة للتشريعات المتعلقة بالوقف، بغرض تطويرها مستقبلاً للوفاء بالاحتياجات التي قد تستجد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، يعد من الأمور المطلوبة أيضاً تحقيقاً للمواءمة الضرورية واللازمة لضمان الحضور الدائم للوقف دائرة الفعل والتأثير، لاسيما وأن تطوير تشريعات وأنظمة الوقف يمثل في حد ذاته تحولاً نوعياً بالغ الأهمية فيما يتعلق بالتطبيق العملي في الواقع المعاش، فالتشريعات المتطورة غالباً ما تمثل فاتحة عهد جديد ومستقبل زاهر.

إن رؤية الهيئة العامة للأوقاف واستراتيجيتها تمثل المدخل الرئيس للولوج إلى مستقبل زاهر وممارسة متطورة وفعالة للأوقاف في المملكة العربية السعودية، بما يتفق وينسجم مع طموحات وغايات رؤية المملكة ٢٠٣٠م في هذا المجال، وذلك إذا ما توفرت الشروط الموضوعية التي تضمن وتعرز من إمكانية تحقيق أهداف الهيئة العامة للأوقاف للاستراتيجية التي تتبناها، بحيث تصل بحجم الأوقاف العامة إلى ٣٥٠ مليار ريال سعودي، أي بأكثر من ستة أضعاف حجمها الحالي. ويتوقف توفر تلك الشروط على العمل الجاد لإحراز تقدم ملموس على عدة أصعدة، تمثل مجالات مؤثرة على أداء القطاع الوقفي وتطوره، وهي تطوير البيئة التشريعية، وبناء القدرات والهياكل التنظيمية، وبناء التحالفات والشراكات، وتوسيع وتنويع قاعدة

أولاً: تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية الحاكمة والمنظمة لنشاط القطاع الوقفي :

ذلك أن أكبر المشكلات والتحديات التي تواجه القطاع إنما تتعلق بالجوانب التشريعية والتنظيمية، من حيث جمودها وتأخرها عن مواكبة واستيعاب المستجدات والمتغيرات التي حدثت في مختلف المجالات ذات الصلة المباشرة بالنشاط الوقفي.

ويمكن تفعيل الإطار النظامي للوقف، بإقرار لائحة تنفيذية لنظام الهيئة العامة للأوقاف، بحيث يتضمن توفير الحماية الكافية للأوقاف من كافة أشكال التعدي عليها، ويراعي كذلك معطيات الواقع ومتغيراته، ويرجع من الأحكام الفقهية القديمة والاجتهادات المعاصرة ما يحقق المصلحة المعتبرة، ويناسب ظروف المجتمع واحتياجاته على أن يشارك في تطوير وتحديث هذه التشريعات علماء الشريعة والأنظمة والاقتصاد والخبراء في مجال العمل الوقفي والخيري؛ وذلك وصولاً إلى إطار نظامي ملائم ينطلق من الأسس الشرعية، ويستوعب معطيات الواقع الاقتصادية والاجتماعية، ويتضمن قدراً من المرونة اللازمة للاستجابة



والإدارية، فضلاً عن المجالات ذات الأولوية في توجيه موارد الوقف وفقاً لحاجات المجتمع القائمة والمتجددة. بالنسبة لبناء القدرات البشرية في القطاع الوقفي فإن هنالك حاجة ماسة إلى تكثيف الجهد في هذا الجانب من خلال التدريب والتأهيل الوظيفي، بحيث يتم تبني برامج متخصصة ومتكاملة ومتنوعة تهدف إلى تطوير وتنمية القدرات الإدارية لدى العاملين في القطاع الوقفي بما يتلاءم مع طبيعة العمل الإداري وخصوصيته في هذا القطاع.

ولتحقيق هذا الهدف يمكن إنشاء أكاديمية متخصصة يتم تأسيسها خصيصاً لهذا الغرض، بحيث تقوم الأكاديمية بإعداد وتنفيذ مجموعة من البرامج التدريبية المتخصصة في مجالات العمل الوقفي، التي تستهدف رفع كفاءة العاملين بالمؤسسات الوقفية والخيرية على مستوى القيادات فيها والمؤوسين وإكسابهم المهارات العملية المطلوبة وفقاً لأحدث مناهج وأساليب وطرق التدريب المستخدمة في معاهد ومراكز التدريب المتخصصة في المجال، على أن تحدد البرامج التدريبية وتعمم وفقاً للاحتياجات التدريبية الحقيقية، والتي يمكن تحديدها عبر الدراسات الميدانية الهادفة إلى الوقوف على مختلف أوجه القصور والضعف في إدارة المؤسسات الوقفية، والتي على ضوءها أيضاً يمكن تحديد نوعية البرامج والدورات التدريبية المطلوبة بحسب المستوى الوظيفي للمستهدفين بها (قيادات عليا، قيادات وسيطة، عاملين في قاعدة الهرم الوظيفي، كوادراً جديدة). ويراعي في تلك البرامج والدورات التدريبية التنوع من حيث المادة المقدمة، بحيث تجمع بين برامج ثابتة تتعلق مادتها بالجوانب النظرية والشرعية والنظامية (القانونية) والمعارف العامة المتعلقة بالوقف، وبرامج متغيرة تتعلق مادتها بالجوانب الفنية والمهارية الخاصة بإدارة عمل

ثانياً: بناء القدرات والهياكل التنظيمية على مستوى القطاع الوقفي ومكوناته :

إن من أبرز العوامل التي يتوقف عليها مستقبل القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية هو كفاءة الأداء المؤسسي والإداري ومدى فاعليته.

ويعتمد ذلك بدرجة أساسية على مستوى كفاءة العنصر البشري من جهة، وعلى الهياكل التنظيمية الملائمة والمحكمة البناء من جهة ثانية، فضلاً عن بناء قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة تساعد على تحقيق الجودة في عملية اتخاذ القرارات، ووضع السياسات والبرامج والخطط المتعلقة بالقطاع من جهة ثالثة.

وفي الواقع فإن قطاع الأوقاف في المملكة يعاني من قصور في هذه الجوانب، الأمر الذي يتطلب تصويب الجهد التطويري نحوها بهدف بناء المزيد من القدرات البشرية المؤهلة والمتخصصة في إدارة النشاط الوقفي، وكل ما يتعلق به من أعمال إدارية ومالية واستثمارية، وبناء الهياكل التنظيمية المتطورة والمواكبة لأحدث ما انتهى إليه الفكر الإداري التنظيمي، وبما يتواءم مع معطيات الواقع الاقتصادي والاجتماعي والإداري في المملكة العربية السعودية، وذلك على مستوى القطاع الوقفي على وجه العموم، وإدارة المؤسسات والوحدات الوقفية على وجه الخصوص، وكذلك ضرورة معالجة القصور في الجانب المعلوماتي الخاص بمجمل النشاط الوقفي من خلال العمل الجاد على بناء قاعدة معلومات تعتمد على أحدث الوسائل في هذا المجال، بحيث تغطي كافة الجوانب المتعلقة بقطاع الأوقاف في جميع أنحاء المملكة، سواء تلك المتعلقة بحجم الموارد الوقفية وطبيعتها وأنواعها واستثماراتها وعائداتها، أو تلك المتعلقة بمجالات عمل الوقف ومصارفه وأوجه انفاقه، أو بأنظمتها وهياكله التنظيمية



الأوقاف في مختلف أنحاء المملكة العربية السعودية، وهذا بدوره يتطلب تبني مشروع وطني يهدف إلى توفير قاعدة بيانات ومعلومات تتعلق بقطاع الأوقاف المملكة العربية السعودية، تشمل الأوقاف المعروفة والمهجورة والمجهولة، بحيث يتم استنفار كافة نظار الأوقاف في مناطق ومدن وأحياء المملكة، وحثهم على تسجيل بيانات الأوقاف التي يديرونها، أو تجديد بيانات الأوقاف المسجلة، والحرص على تسجيل الجديد منها، هذا إلى جانب عمل مسح ميداني شامل للأوقاف في جميع صورها وأشكالها وجهاتها (أفراد، جمعيات، مؤسسات، جهات عامة)، على أن تشمل البيانات المطلوب الحصول عليها الآتي:

المؤسسات الوقفية، بحيث تختلف من مجال لآخر من مجالات أنشطة الوقف، ومن مرحلة إلى أخرى. ويجب أن تكون الدورات التي تتضمنها البرامج التدريبية هذه دورات حتمية ترتبط بالترقي في السلم الوظيفي داخل المؤسسة الوقفية، حيث يحصل المتحقون بهذه البرامج على شهادات تؤكد حصولهم على الجرعة التدريبية والتأهيلية المطلوبة.

أما فيما يتعلق ببناء قاعدة بيانات خاصة بالأوقاف، فإنه يقرأ بإيجابية تصريح الهيئة العامة للأوقاف بأنها تولي هذا الأمر اهتماماً خاصاً، حيث تنوي حصر كل الأعيان الوقفية وتسجيلها. ويتطلب ذلك جهداً في جمع المعلومات عن كافة

٤. عدد المستفيدين من الوقف وتوعيتهم



٣. مجالات صرف الموارد الوقفية.



٢. توعية الأعيان الوقفية.



١. حجم الموارد الوقفية.



٨. عمر الأعيان الوقفية.



٧. مجالات استثمار الموارد الوقفية.



٦. عدد الموظفين العاملين في القطاع الوقفي.



٥. فئات الواقفين.



١٢. طريقة إدارة الوقف
(النظارة)



١١. النطاق الجغرافي
للأوقاف.



١٠. الخطط
الاستراتيجية والتشغيلية.



٩. التكاليف التشغيلية
ونسبتها إلى ريع الوقف.



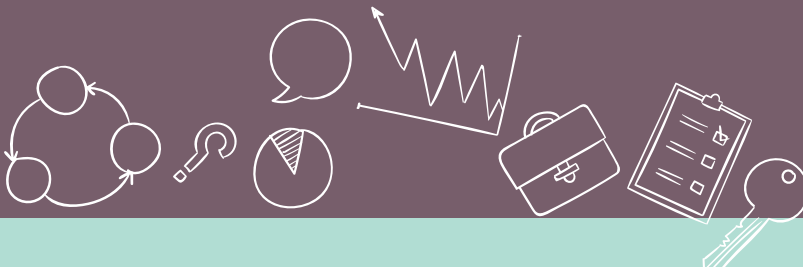
١٤. احتياجات المجتمع المحلي في مختلف المناطق
الجغرافية.



١٣. القوائم المالية التي تعكس المركز المالي للمؤسسات
والوحدات التابعة للأوقاف.



إن توفر مثل هذه البيانات والمعلومات يساعد في واقع الأمر في إجراء الدراسات والأبحاث المتعلقة بواقع الوقف وتحليله، والتخطيط لتطويره، واتخاذ القرارات ووضع السياسات والبرامج التطويرية له، واستشراف مستقبله من خلال خبرة الماضي ومعطيات الحاضر. ولعل هذا يدخل ضمن أهداف ومهام الهيئة العامة للأوقاف، وهي المناط بها تسجيل جميع الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وحصر جميع الأموال الموقوفة، وبناء قاعدة معلومات عامة عنها، وذلك وفقاً لما ورد في المادة الخامسة - الفقرتين الأولى والثانية - من نظامها.





ثالثاً : بناء التحالفات والشراكات الوقفية :

إنّ بناء التحالفات والشراكات أصبح يشكل سمة من سمات العصر في التعاطي والتفاعل مع القضايا والتحديات الاقتصادية والاجتماعية على مختلف الأصعدة.

ذلك أن مواجهة القضايا والتحديات الماثلة في أي مجال من المجالات لا يتم إلا بتضافر الجهود المختلفة وتعاضدها وتكاملها فيما بينها.

وفي مجال الوقف فإن الأمر أدعى أن يؤخذ به لعظم التحديات والقضايا التي يتصدى لها مقارنة بالإمكانات والقدرات المتوفرة للمؤسسات الوقفية كل على حدة.

ويمكن لهذه التحالفات والشراكات أن تنشأ بين القطاع الحكومي والقطاع الأهلي، وكذلك بين المؤسسات والوحدات الوقفية الأهلية فيما بينها.

فبالنسبة للشراكة بين القطاع الحكومي والخاص والأهلي في مجال الأوقاف يمكن أن تكون أطرافها هي الهيئة العامة للأوقاف وإدارات الأوقاف بالجامعات التي لها أوقاف في الجهات الحكومية، ولجان الأوقاف بالغرف التجارية الصناعية، بمختلف المناطق ممثلة للقطاع الخاص، والمؤسسات الوقفية، ممثلة للقطاع الوقفي، بحيث تتضمن الشراكة عملاً تنسيقياً مشتركاً يستهدف النهوض بالدور التنموي للوقف، وكذلك عملاً تموالياً مشتركاً يوجه نحو المجالات الحيوية ذات الأولوية في المجتمع، والتي هي بحاجة لأن يكون للوقف دور فاعل في خدمتها وتمويلها، وهذا ما يمكن أن يتم أيضاً بين مؤسسات ووحدات قطاع الوقف، بحيث يتم جمع الأوقاف الصغيرة في كيان واحد

يجمع بينها ويوظف مواردها مجتمعة في تمويل المجالات ذات الأولوية التي يستهدفها الوقف بمصارفه.

ولا شك أن مثل هذه التحالفات والشراكات من شأنها أن تحدث تحولاً جذرياً يكسب الوقف القدرة والمرونة التي تمكنه من العمل بكفاءة وفعالية أكبر وتجعله قادراً على إحداث التأثير المطلوب منه.

إن تجربة الأمانة العامة للأوقاف في الكويت منذ نشأتها عام ١٩٩٣م، والصناديق والبرامج الوقفية التي استخدمتها كصيغة تنظيمية تحقق من خلالها رؤيتها الاستراتيجية، تمثل دليلاً على جدوى قيام التحالفات والشراكات بين مكونات القطاع الوقفي. فالصناديق الوقفية تتيح إطاراً أوسع لممارسة العمل الوقفي، ومن خلالها يتمثل تعاون الجهات الشعبية مع المؤسسات الرسمية في سبيل تحقيق أهداف مشتركة، فهي تهدف إلى المشاركة في الجهود التي تخدم إحياء سنة الوقف عن طريق طرح مشاريع تنموية اجتماعية، والدعوة إلى الوقف عليها، وإنفاق ريع كل صندوق على غرضه المحدد، وذلك من خلال برامج عمل تراعي تحقيق أكبر عائد تنموي، بالإضافة إلى ترابط وثيق فيما بين المشروعات الماثلة التي تقوم بها الأجهزة الحكومية وجمعيات النفع العام.

وينتظر من هذه الصناديق أن تسهم في تعظيم الدور التنموي للوقف في إطار تنظيمي يحقق التكامل بين مشاريع الوقف، ويراعي الأولويات وينسق بينها، فضلاً عن إسهامها في تطوير العمل الخيري من خلال طرح نموذج جديد يمكن الاحتذاء به، إلى جانب عملها في تلبية حاجات المجتمع في المجالات غير المدعومة بشكل مناسب.



والتي هي في الأساس شراكة وقفية في مجال الإسكان، تمثل دليلاً على جدوى الشراكات الوقفية من خلال تجميع الأوقاف الصغيرة في كيان واحد ومن ثم العمل على تنميتها وتطويرها.

وثمة مجال آخر للشراكة بين مكونات الوقف، وهو إنشاء «بنك وقفي» وهو ما تشتد الحاجة إليه في إطار الحاجة إلى تطوير وتنمية الأموال الوقفية، خاصة تلك المتعلقة بتعويضات الأعيان الوقفية التي تتم إزالتها للمصلحة العامة، والتي مازال جزء منها محفوظ في وزارة المالية، فضلاً عن الأموال الوقفية المتحفظ عليها بواسطة القضاء بسبب وجود قضايا حولها مازالت قيد النظر أمام المحاكم. وهذه الأموال جميعها، وبوضعها هذا؛ عرضة لتآكل قيمتها تحت تأثير ظروف التضخم إذا لم يتم تثمارها وتنميتها.

وتبرز فكرة الشراكة في الصناديق الوقفية من خلال منظومة العلاقات التي تربطها بالأمانة العامة للأوقاف، والتي تمارس عليها عملية الإشراف والرقابة، فضلاً عن الترويج لمشروعاتها وبرامجها، وتلك التي تربطها مع الجهات الحكومية المختصة عبر الأنظمة التي تضمها تلك الجهات، وعبر التعاون معها لتحقيق المصلحة العامة وحمايتها.

وكذلك العلاقات التي تربطها بجمعيات النفع العام التي تشترك معها في الأهداف، وبإمكانها القيام معها بمشروعات مشتركة. هذا فضلاً عن علاقات الصناديق الوقفية فيما بينها، والقائمة على التنسيق وإمكانية القيام بمشروعات مشتركة، فهذه الممارسة الوقفية المتكررة يمكن العمل بها في المملكة. وعلى المستوى المحلي فإن تجربة شركة مكة للإنشاء والتعمير،

وبذلك فإنها تحاول أن تضع صورة إطارية لما يجب أن يكون عليه مستقبل الأوقاف في المملكة العربية السعودية، وذلك من حيث مواردها واستخداماتها. وهذا الأمر يستوجب بذل الجهد في عملية تعبئة الموارد الوقفية وتنميتها عن طريق استقطاب موارد جديدة متنوعة واستثمار الموارد القائمة، سواء كانت أموالاً منقولة أو غير منقولة، بغرض تكوين وتعظيم رأس المال الوقفي.

ولا شك أن عمليتي الاستقطاب والاستثمار للأموال الوقفية هما عمليتان متكاملتان تهدفان إلى توفير الأموال اللازمة والكافية لتمويل الأنشطة المتنوعة للوقف، ويجب أن يراعي فيهما التنوع، حيث تتأكد قيمة التنوع في الأموال الوقفية من خلال تنوع

رابعاً : توسيع وتنويع قاعدة الموارد الوقفية واستخداماتها :

تؤكد الرؤية التي تستند إليها استراتيجية الهيئة العامة للأوقاف في المملكة، أن هناك حاجة لأنماء قطاع الأوقاف في المملكة العربية السعودية ليصل حجمه إلى ثلاثمائة وخمسين مليار سعودي في عام ٢٠٣٠م، وهو ما يؤكد أهمية تنويع مصارف الأوقاف واستخدامات ريعها، لتسهم في تنمية مختلف القطاعات، بحيث يتم توسيع نطاق الإنفاق الوقفي على مجالات تنموية متعددة تتجاوز أوجه الصرف التقليدية لتشمل مجالات مرتبطة بأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

للخصخصة، وتوسيع فرص القطاع الخاص للاستثمار في المجال الخدمات الاجتماعية.

هذه المؤشرات بالإضافة إلى مؤشر التضخم السلبي، خلال الأشهر الماضية، ومازال مرشحاً لمزيد من التذبذب في ظل سياسة رفع الدعم عن أسعار الطاقة، وفرض ضريبة القيمة المضافة ذات الأثر التضخمي، يتوقع أن يكون لها انعكاساتها على القطاع الوقفي في المدى المتوسط والطويل في حال استمرارها لفترة قادمة، وبالتالي تقلص قدرة المجتمع على تغذية الموارد الوقفية بالمزيد من الأصول المالية التي يمكن أن تشكل رصيдаً إضافياً لرأس المال الوقفي، هذا من جهة استقطاب موارد وقفية جديدة، أما من جهة تنمية الموارد القائمة أصلاً عن طريق الاستثمار فإن ذلك أيضاً يكون عرضة لمخاطر التضخم والمخاطر المرتبطة بظروف السوق وتقلباتها، لا سيما وأن معظم الاستثمارات الوقفية إنما هي في قطاع العقار الذي تتأثر سوقه بعوامل عديدة ترتبط في الغالب بالقرارات الحكومية، والتي من أهمها فرض رسوم على الأراضي البيضاء، بما في ذلك أراضي الأوقاف.

من جانب آخر فإن ما تضمنته التوجهات الاقتصادية والمالية التي انتهجها الدولة، من اتجاه نحو ترشيد الإنفاق الحكومي وتركيز مسؤولية القطاع العام على المهمات التنظيمية والرقابية، وما ينتج عن ذلك من تقليص الدور التدخلية للدولة اقتصادياً واجتماعياً بالتوسع في الخصخصة، وإعطاء دور أكثر للقطاع الخاص في توفير سلع وخدمات المنافع العامة، تجعل الحاجة تشدد أكثر لتفعيل القطاع الوقفي، وتضع على عاتقه مسؤولية للقيام بدور أكبر وأكثر تأثيراً في تلبية حاجات المجتمع، لا سيما وأن القطاع الخاص الذي يسعى إلى تعظيم أرباحه، لا يمكن أن يوفرها إلا

المنافع التي يلزم أن يحققها الوقف بوجه عام. ونجد ذلك حاضراً بوضوح في إطار الرؤية الاستراتيجية للهيئة العامة للأوقاف، والتي تستهدف تعظيم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للوقف من خلال توجيه الأموال الموقوفة نحو مصارف متنوعة ترتبط بأهداف التنمية.

إن تحقق مستقبل واعد ومبشر للقطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية وفقاً للرؤية الاستراتيجية للهيئة العامة للأوقاف، والمستندة إلى رؤية المملكة ٢٠٣٠م في مجال العمل الخيري، إنما يرتبط بشكل أساسي بعملية توسيع وتنويع قاعدة الموارد الوقفية ومجالات صرفها وإنفاقها. وهذه العملية بدورها خاضعة لتأثيرات جملة من العوامل المتعلقة بالمؤشرات الاقتصادية للاقتصاد الوطني السعودي، ومتطلبات الإصلاح الاقتصادي الذي شرعت فيه الدولة استجابة للمتغيرات الاقتصادية والسياسية على الصعيدين الدولي والإقليمي، وانخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية والآثار الاقتصادية المترتبة عليه، بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية في أكثر من دولة في المنطقة العربية، ألقت بتأثيراتها الظاهرة على الموازنة العامة للدولة في جانبي الإيرادات والنفقات، الأمر الذي ينتج عنه ظهور عجز فيها، اضطرت معه الدولة إلى اتخاذ إجراءات مالية تقشفية تعكس السياسة الاقتصادية الانكماشية للدولة خلال الفترة الحالية، حيث تضمنت تلك السياسة توجهاً نحو تقليص الانفاق على المشروعات الحكومية القائمة والجديدة، ورفعاً للدعم عن أسعار الوقود والكهرباء وتحريراً لها، واتجاهاً نحو فرض ضريبة القيمة المضافة.

هذا إلى جانب الاتجاه نحو التوسع في تطبيق سياسة التخصيص (الخصخصة) بالعمل على تحديد عدد من القطاعات الملائمة



صعيد السياسات والتوجهات الاقتصادية للدولة، والتي تشكل واقعاً يجب أن يتفاعل ويتعامل معه القطاع الوقفي إن أراد أن يقوم بما هو مطلوب منه تجاه المجتمع ومشكلاته وقضاياها.

على أساس مبدأ التكلفة والعائد، مما يجعل الحصول عليها بواسطة طالبيها معتمداً على قيمتها السوقية، والتي قد تكون غير متوفرة لبعض شرائح المجتمع.

ولذلك فإن هذا التحدي المطروح أمام القطاع الوقفي، وضرورة التصدي له، يشكل عاملاً محفزاً في الاتجاه الإيجابي لهذا القطاع ليتطور وينمو ويزداد دوره المطلوب منه، وذلك من خلال التكيف مع الظروف المعقدة التي قد تعززها هذه المتغيرات والتطورات على

كما يجب أن تتضمن تلك العملية إنشاء بنك للمعلومات الوقفية، وإصدار دوريات علمية متخصصة في نشر البحوث والدراسات والأوراق العلمية المتعلقة بالوقف وموضوعاته على غرار مجلة (أوقاف) التي تصدرها الأمانة العامة للأوقاف بدولة الكويت، فضلاً عن تنظيم الندوات والمؤتمرات وورش العمل التي من شأنها أن تنهض بالمجهود الفكري الكبير الذي يتطلبه تطوير الوقف وتفعيل دوره من خلال كافة القضايا المتعلقة بالنشاط الوقفي والخيري. فكثير من أفراد المجتمع ربما يكونون راغبين وقادرين على وقف أموالهم لخدمة مجتمعاتهم، ولكن غياب المعلومة قد يؤثر على قراراتهم في هذا الشأن، فتتعطل لديهم هذه الطاقة. وهنا يبرز الدور الإخباري للإعلام الوقفي الذي يقدم لهم المعرفة الكافية التي تمكنهم من التصرف الإيجابي في هذا الخصوص.

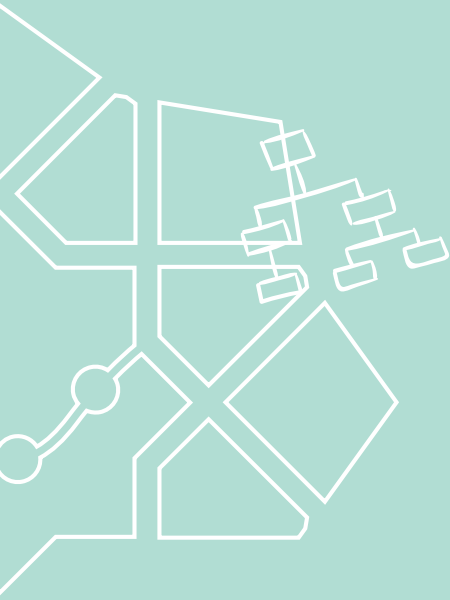
خامساً : تطوير الخطاب الوقفي الهادف إلى تجديد الوعي بالوقف ونشر ثقافته :

أ. إن تفعيل الخطاب الوقفي يعد جزءاً أصيلاً في عملية استقطاب وتعبئة الموارد الوقفية. ذلك أن أولى خطوات تلك العملية يجب أن تنطلق من فكرة إعادة الصورة الإيجابية للوقف في أذهان المجتمع، ولن يتأتى ذلك إلا بتبني خطاب وقفي تعريفي وتوجيهي وتعبوي، يتم فيه توظيف وسائل الإعلام المختلفة ومنصات الإعلام الحديث في نشر وإشاعة ثقافة الوقف في المجتمعات المسلمة المعاصرة، والتعريف بأهمية الوقف ودوره في خدمة المجتمع، وذلك بهدف استقطاب الدعم المادي والمعنوي للمؤسسة الوقفية.

ويجب أن تتضمن عملية تفعيل الخطاب الوقفي وضع خطة للتوعية بالوقف الخيري ومكانته في الشريعة الإسلامية، والدعوة إليه وإيضاح مفهومه وأهميته بالنسبة للمجتمع، وتعميق الإيمان به وبرسالته، مع التركيز على طرح صيغ جديدة للوقف تتناسب مع متطلبات العصر ومقتضياته.

النشاط التعليمي والتثقيفي باستخدام الوسائط والوسائل الإعلامية كافة، على نحو يهدف إلى الوصول لأكبر قطاع ممكن من فئات المجتمع المستهدف بالرسالة الإعلامية الرامية إلى تكريس ثقافة الوقف.

ب . الدور التوجيهي : وهو دور مكمل للدور الإخباري التعريفي، ويشتمل على عدة عناصر تتمثل في بناء الثقة بين الجمهور والمؤسسة الوقفية، وفي خلق اتجاهات إيجابية وسط المجتمع نحو الوقف، وفي التقليل من آثار الصورة السالبة تجاه النشاط الوقفي. وتتكامل هذه العناصر مع بعضها البعض وتكتمل من خلال





التوصيات التنفيذية





في ختام التقرير الذي سعى لتشخيص واقع القطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية، والذي يمثل الخطوة الأولى في طريق إصدار تقارير دورية تعكس لصناع القرار، ورجال الأعمال، والباحثين والمهتمين، مدى كفاءة القطاع الوقفي، وانعكاساته الإيجابية على مختلف وحدات المجتمع، وأثره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مع بيان مكانم القوة، وبهدف تعزيزها وتشجيعها، والمجالات المطلوب تطويرها؛ وصولاً لقطاع وقفي أكثر فاعلية وأعظم أثراً. يقدم التقرير مجموعة من التوصيات التنفيذية الموجهة لجهات بعينها في القطاعات الثلاثة؛ لتمثل خارطة طريق، ومساهمة إلى جانب المساهمات الرامية لمزيد من الإصلاح والتمكين للقطاع الوقفي في المملكة العربية السعودية.





الهيئة العامة للأوقاف

- إصدار تقارير مالية دورية للأوقاف الخاضعة لإدارتها وإشرافها، مدققة ومراجعة من مكاتب محاسبية وقانونية معتمدة، وإتاحتها للعموم.
- إصدار تقارير دورية بالأنشطة والبرامج والمبادرات، التي تقدمها الهيئة العامة للأوقاف؛ وبما يعكس المجالات التي خدمتها الهيئة، من خلال صرف ريع الأوقاف الخاضعة لإدارتها وإشرافها.
- السعي لتعزيز ثقة الأفراد بالجهات الإشرافية على الأوقاف.
- سن تشريعات ولوائح تنفيذية ممكنة للقطاع الوقفي بالشراكة مع هيئة الخبراء.
- بناء نظام إحصائي للأوقاف في المملكة، ونشر تقارير إحصائية دورية عن القطاع بمختلف وحداته ومكوناته، وبالتعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة، وعلى وجه آكد: (وزارة المالية، وزارة العدل، هيئة السوق المالية، مؤسسة النقد، الهيئة العامة للإحصاء، بيوت الخبرة المتخصصة في قطاع الأوقاف، ولجان الأوقاف).



الهيئة العامة للإحصاء
General Authority for Statistics



• استحداث مؤشرات وإحصاءات خاصة بالقطاع غير الربحي بما فيه قطاع الأوقاف.

وزارة العمل
والتنمية الاجتماعية
المملكة العربية السعودية



• إصدار خارطة بالاحتياجات التنموية بناء على دراسات مسح ميدانية دورية لكل منطقة من مناطق المملكة؛ لتكون بوصلة موجهة لصرف عوائد قطاع الأوقاف.



وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

- حث خطباء الجوامع وأئمة المساجد؛ لتخصيص خطب ودروس دورية، عن الوقف: فضله، وأحكامه، وآثاره الإيجابية على المجتمع.



وزارة التعليم Ministry of Education

- تضمين المناهج الدراسية في مختلف المراحل التعليمية موضوعات تتعلق بالعمل الخيري والتطوعي على نحو عام، والنشاط الوقفي على وجه خاص؛ لتنشئة أجيال ذات ارتباط وثيق ووعي بالعمل الخيري والتمموي.
- استحداث مسارات في برامج الدراسات العليا متخصصة في مجال الأوقاف في كليات الشريعة والاقتصاد والقانون والعلوم السياسية والإدارة.
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس، وطلاب الدراسات العليا؛ لإثراء الحقل المعرفي في القطاع غير الربحي على نحو عام، والقطاع الوقفي على وجه خاص، من كافة الجوانب: الشرعية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية، والمالية، والإدارية. ومواكبة أحدث الممارسات العالمية في مجال الوقف، من المحيط الإقليمي والعالمي.



وزارة التجارة والصناعة
Ministry of Commerce and Industry



• استكمال مشروع إصدار نظام الشركات الوقفية وغير الربحية.

وزارة العدل
Ministry of Justice



• استكمال تخصيص دوائر للأوقاف والوصايا في جميع المحاكم الشرعية، وزيادة عدد القضاة بها.

• تفعيل مبادرة هندسة إجراءات الأوقاف فيما يتعلق بالشراء والبيع والاستبدال، تسهيلاً وتسريعاً.

• إسناد مهام تقييم أصول الأوقاف للهيئة السعودية للمقيمين المعتمدين بالتعاون مع وزارة العدل، بدلاً من أقسام الخبراء بالمحاكم.



الهيئة العامة للزكاة والدخل
GENERAL AUTHORITY OF ZAKAT & TAX

- تحفيز مؤسسات القطاع غير الربحي على نحو عام، والمؤسسات الوقفية على نحو خاص، من خلال الإعفاء من الزكاة، وضريبة القيمة المضافة.



مؤسسة النقد العربي السعودي
Saudi Arabian Monetary Authority



وزارة المالية
Ministry of Finance



- الترخيص لتأسيس بنوك وقفية.
- استحداث أنظمة مالية وقفية تحت إشراف مؤسسة النقد، على غرار قانون العهد المالية لمصرف البحرين المركزي.
- معالجة تعطل أموال الأوقاف المنزوعة والمستبدلة في مختلف المناطق.
- تسهيل إجراءات فتح الحسابات البنكية للجهات الوقفية، وإصدار لوائح تنفيذية منظمة لعمليات الجهات الوقفية في المؤسسات المالية.





الأوقاف القائمة

- أعمال أدوات الحوكمة في عمليات الوقف (الإدارة والصرف والاستثمار).
- تنويع الاستثمارات، والدخول في استثمارات البنى التحتية.
- الاهتمام بالمصارف الابتكارية والتنمية.

القطاع الخاص : البنوك، الشركات، المؤسسات

- تخصيص نسبة من مصارف المسؤولية الاجتماعية: لتأسيس أوقاف تعمل على استدامة مساهماتها الاجتماعية.
- الشراكة بين مجموعة من مؤسسات القطاع الخاص: لتأسيس أوقاف جديدة.



الملخص التنفيذي (باللغة الإنجليزية)





of required skills and knowledge to work in the waqf sector. Also, the administrative structure of awqāf needs to be upgraded to stay abreast of the demands of modern management and the new formats of waqf, and a comprehensive database that covers all aspects of waqf activity needs to be developed.

Third: Waqf alliances and partnerships need to be developed. These can be formed between individual awqāf, as independent stand-alone units, and governmental agencies that supervise the waqf sector. The format of waqf funds could be used to combine the funds of various institutions and employ them to finance projects that respond to the needs of the society.

Fourth: The resource base and uses of waqf revenues need to be expanded and diversified by attracting various new waqf resources and investing existing waqf resources to form, increase and make permanent a waqf capital base. It should be borne in mind that mobilizing waqf resources (attracting and investing) will be subject to the effects of the latest developments in the national economy and the requirements of economic reform that the Kingdom has embarked upon. This is all in response to economic and political variables both regionally and internationally. This matter also applies to the increased use of waqf resources and the ways they are spent. This is especially so as the need increases for a more effective waqf sector in particular and a more effective non-profit sector in general.

Fifth: The waqf message needs to be upgraded to raise consciousness about waqf and to spread its culture. A plan needs to be developed to increase awareness of waqf and its importance, and knowledge should be disseminated about the fiqh of waqf and its organization and the procedures related to it. Effort should be made to deepen belief in it, its role and its mission. Special attention should be given to proposing new formats for waqf that are in line with the requirements of the current era.





6. The Future of Awqāf in the Kingdom of Saudi Arabia

The fifth section of the report focussed on the future of awqāf in the Kingdom. The report concluded that the future of the awqāf sector looks promising and encouraging. This is in case the governmental agencies and private entities connected to the sector have the real will to raise it up and to achieve effective waqf practices that can produce the desired effect. This conclusion is based upon the size of the Saudi economy and the resources available to it, the limited estimated amount of wealth that has been designated as waqf in the national economy compared to the amount of wealth circulating within the economy, as well as confidence in the great potential for charitable activity in Saudi society.

6.1 Key Points of the Future Vision for the Waqf Sector in the Kingdom

1. updating laws and regulations consistent with the current needs.
2. Proper governance of the waqf sector with enhanced oversight and transparency.
3. Upgrading waqf activity and creating awareness about the importance of waqf.
4. Making waqf assets grow and providing attractive waqf products that incentivize the growth and diversification of waqf portfolios.
5. Efficient administration of waqf assets, with increased returns from their investment.
6. Diversified spending of waqf income on high impact social projects.

Guaranteeing a bright future and effective practices for awqāf in the Kingdom requires, depending on these six key points, needs a number of initiatives related to the following:

First: Creating the proper legal and regulatory environment to govern, organize and direct waqf activities. This will require support for contemporary fiqh studies of waqf to support legislation related to waqf.

Second: Organizational capacity and structures need to be built up at the level of the waqf sector and its components. That involves preparing qualified staff with a variety





regulatory issues related to waqf and are not able to develop new forms of waqf that would answer the various arising needs of development. This state of affairs calls for an advanced consciousness-raising program. There are also other areas that need to be addressed related to the waqf assets; for example, the high percentage of vacant lands and the presence of decrepit, abandoned and non-functional buildings among the waqf assets. These require a combination of sources to fund, administer and operate these assets in order to help restore them so that they fulfil their intended functions.

5.3 Developing a Mechanism for Writing Waqf Documents

The report team conducted a survey of a number of specialists and persons involved in waqf activities that revealed numerous practices that need upgrading in the preparation of waqf documents. These include: conflict in the documents' articles; failure to consult specialized experts; awqāf being set up with the intention of harming the founder's heirs; failure to properly identify and define the boundaries of the asset being designated as waqf; failure to properly define the beneficiaries; stipulating impermanent beneficiaries; failure to investigate the various newly arising societal needs that should be addressed; reproducing the traditional beneficiaries even where there is little need for more of the same in a given locality; restricting the waqf trustee administrator and not giving him the necessary powers and flexibility; lack of awareness that multiple specializations are needed to properly administer a waqf; for example, knowledge of economics, management, accounting, laws and regulations. (This is more relevant to some awqāf than others.) Some waqf donors also lack proper awareness of the dangers of not officially registering their awqāf. The establishment of specialized waqf consultancies as well as the establishment of departments specializing in awqāf in the Sharī'ah courts have led to the development of new mechanisms and standardized waqf documents to reduce the errors in this area.



5. Areas of Development of the Awqaf sector in the Kingdom

5.1 Developing the Programs of the General Authority of Awqāf

The fourth section of the report highlights areas that need to be upgraded in the waqf sector of the Kingdom of Saudi Arabia. At the top of the list is the launching of the programs of the General Authority of Awqāf, whose establishment and charter were approved on 271437/2/H. It is hoped the General Board will address the weaknesses in the organizational and administrative structure that supports awqāf and that it will facilitate their adjustment to the developments currently being witnessed in the economic sectors of the Kingdom. The roles that the Board is expected to play in this regard include making waqf procedures easier, increasing the efficiency of the administration of awqāf under the supervision of the General Authority, upgrading the human capital specialized in awqāf, increasing the levels of transparency and disclosure on the part of official and private awqāf, particularly regarding financial performance; and measuring the efficiency of the sector and its contribution to local production. In addition, it should upgrade governance of the waqf sector and make it more effective, and it should develop channels of financing and investment to support the expansion of awqāf.

5.2 Raising the Consciousness of Waqf Patrons and Diversifying Awqāf and Their Expenditures

As far as areas that need upgrading both waqf patrons and waqf properties, the foremost is the negative attitude that a segment of waqf patrons has toward the role government supervisory agencies play regarding awqāf. They resent the extent to which these agencies are involved in waqf affairs. As a result, some of them refrain from officially registering their awqāf. In addition, some are unclear about the difference between waqf and bequest (waṣiyyah), which may lead to a preference for bequest over waqf and deprive the society of the benefits of a waqf being executed at the present time. A great number of waqf donors lack knowledge of the Sharī'ah and



thought of as being the responsibility of the government. Examples include health care, educational services, academic research, housing, and support for national crafts and manufacturing and productive families. The waqf sector has also witnessed the establishment of a number of waqf foundations, corporations and entities that give awards nationally, regionally and internationally for best practices, governance, transparency and disclosure. Another positive practice that has been observed in the private sector is the establishment of waqf committees in the chambers of commerce and industry in various parts of the Kingdom. As of the date of the preparation of this report, twelve committees had been established while six more are expected. These committees have become increasingly active in last few years as evidenced in the convening of conferences, seminars, meetings and workshops devoted to issues and challenges facing awqāf and mechanisms for upgrading them and magnifying their role in the service of the economy and the society. The presence of waqf committees in the chambers of commerce and industry led to the establishment of the Awqāf National Committee in the Saudi Chambers in 1435H. The members were selected from the waqf committees of the local chambers of commerce and industry. The goal of the Awqāf National Committee, which comprises members of twelve local chambers of commerce and industry, is to reduce the problems facing awqāf in the Kingdom and to present quality initiatives that will serve the sector. It also seeks to fully coordinate the activities of the waqf committees of the local chambers of commerce and industry. The establishment of expert waqf consultancies is another example of positive practices in the private sector regarding the awqāf sector of the Kingdom. These waqf consultancies offer advice on Sharī'ah, regulatory, administrative and investment matters to those interested in establishing a waqf and to those working in the sector. They also hold workshops to upgrade the skills of waqf administrators and others concerned with awqāf. They also help set up waqf foundations that give out awards.





data. It is the primary reliable instrument for disclosure of information about eligibility organizations and charities data. It gives stakeholders and the public access to fundamental, demographic and financial information about charitable entities, providing thereby the highest levels of transparency. That is the hope, at least, when it becomes fully operative. In addition, the General Authority of Awqāf is undertaking a survey to develop official indices and statistical data about the non-profit sector that will become the statistical reference. It will serve researchers, executives and decision makers by providing modern value-added statistical products and services in accord with international standards and practices.

Another aspect of governmental concern for awqāf is the efforts of supervisory agencies to take care of, maintain and develop the assets that have been designated as awqāf. A field study was conducted of neglected and unregistered awqāf. The public has been encouraged to report such neglected and unregistered awqāf by providing the incentive of a financial reward for anyone who provides information about them. This effort resulted in the discovery of a large number of awqāf throughout the country. Another example of governmental concern for awqāf is the approval by the Council of Ministers of the establishment of the King 'Abd al-'Azīz Association of Waqf Libraries in Madinah. In addition, a partnership between the public, private and charitable sectors has been established; in the wake of that a number of research chairs and academic societies have been set up.

4.2 Positive Practices on the Non-government Level

The efforts of the private and charitable sectors have backed the government sector in supporting awqāf with a number of notable positive practices. Among the most prominent has been the upgrading of the performance of waqf institutions, in their administration and investments, and in the establishment of waqf corporations and other modern forms of waqf. The expenditures of awqāf have also developed; waqf activity has begun to expand to provide new general services that were previously





12. Culture, sports and entertainment: Establishing and supporting cultural and sports academies, and supporting entertainment programs.

4.1 Positive Practices on the Government Level

Since it was first established, the Kingdom of Saudi Arabia has given attention to the awqāf sector. The report notes a number of positive practices that reflect the government's concern about the awqāf sector and with having it play a more effective role. The kings of the Kingdom of Saudi Arabia, from the founder to his sons, as well as the men of the government, have been proactive in establishing awqāf that serve various development functions. This occurred in all the reigns, reflecting a belief in the importance of charitable work. In addition, due attention has been given to providing for the administrative and organizational aspects of the awqāf sector. This led to waqf affairs being given their own specialized administrative organization that organizes the awqāf, preserves them and works to develop and upgrade them so they fulfil the stipulations of the donors who established them. It also works to strengthen the role of awqāf in promoting social and economic development. The Ministry of Justice has set up departments in nine Sharī'ah courts that specialize in cases involving awqāf in various parts of the Kingdom. This too reflects a belief in the importance of this sector by expediting the swift resolution of the cases involving it in the courts. In addition, a special committee has been formed to expedite waqf cases by codifying procedures related to the purchase, sale, transfer and substitution of waqf assets and by developing standardized documents to streamline those processes. On top of that, the judiciary has played a major role in providing legal protection for and preservation of awqāf. Likewise, the Ministry of Commerce is undertaking an extensive study to develop the final format of a project organizing non-profit corporations, which is expected to give greater leeway for the opening of waqf corporations. Regarding transparency, disclosure and governance, the Ministry of Labour has launched the national Ifṣāḥ Platform for information on local eligibility organizations and charities





research; providing scholarships; sponsoring the authorship, publication translation and distribution of books, preparing manuscripts from the Islamic heritage for publishing, supporting academic societies, research chairs, online schools and waqf libraries.

5. Specialized research and consultancy Centers: Establishing and supporting centers for expert research and consultancy in various specializations, and supporting their programs.

6. Housing: Building and supporting waqf housing projects in cities and villages in various provinces; providing housing for imams of mosques, muezzins and preachers of the Friday sermons as well as for recipients of social security, the families of martyrs and students of knowledge.

7. Health: Building and supporting medical cities, hospitals and clinics; establishing and supporting centers for cancer treatment, heart surgery, dialysis, persons with special needs, those afflicted with leukoderma, patients with blood diseases and tumors; supporting anti-smoking campaigns, nursing homes, facilities for the handicapped; mobile clinics; medical caravans, and patient support groups.

8. Local production, productive families, and entrepreneurship: supporting SMEs, entrepreneurs and productive families—materially and logistically—encouraging local production; giving incentives and prizes to excellent enterprises.

9. Supporting talent and innovation: encouraging talent and innovation in various specialties.

10. Food security: national production of various types of food: dairy products, poultry, eggs, bakeries, food and drink; cultivation of dates and various fruits; enterprises to preserve and distribute food; desalination plants; distributing food baskets.

11. Media and technology: Establishing and supporting constructive television channels and programs using various means; supporting smart programs related to awqāf, wills, etc.; developing software and specialized non-profit technical institutions; providing technical services to charities.



to appoint an individual to administer the waqf. 76.6% of waqf documents in the three cities stipulated a single administrator in 1437H as compared to 71.8% in 1438H.

4. Areas of Waqf Sector Activity in the Kingdom of Saudi Arabia

The research team studied eleven hundred (1100) waqf institutions and entities distributed across the localities, cities and provinces of the Kingdom of Saudi Arabia. The results reveal the areas that the waqf sector in the Kingdom actually supports as of the time the report was prepared. The purpose was to inform all the various stakeholders—decision makers, researchers, waqf endowers, donors and citizens—regarding the various areas covered by the waqf sector as a whole. This will help improve the current incomplete mental picture regarding the areas supported by awqāf. Moreover, the areas detected may serve as a guide for new waqf endowers and donors to direct their awqāf toward innovative beneficial developmental areas for which there is a more urgent need and to make them more effective. The following are the major areas that the waqf sector is currently working to support. Subdivisions of each major category are also mentioned.

1. Social Fields: establishing and supporting social committees, aiding the impoverished, freeing slaves, paying blood money, sponsoring orphans, providing training for convicts and inmates, helping those coming to marriage.
2. Dawah Fields: building and operating mosques; supporting Qur'ān memorization programs and centers for propagation of Islam; training and sponsoring Muslim preachers, educating those who come for ḥajj, 'umrah and visiting Madinah.
3. Relief and charity Fields: digging wells and providing water; providing food for fasting persons to break their fasts; furnishing poor people's homes; buying cloths and school supplies for needy families; providing relief to victims of disasters.
4. Education and academic research Fields: building waqf universities, colleges, schools, and kindergartens; establishing university awqāf to support academic





1437H. In the following year the various types of real estate comprised 80.7% of all assets turned into awqāf, indicating an increased interest in turning assets other than real estate into waqf.

- **Disbursement of Waqf Revenues:** The waqf documents mentioned a variety of areas for disbursement of waqf revenues. These included maintenance of mosques, supporting programs for memorization of the Qur'ān, taking care of orphans, providing food for fasting persons to break their fasts, support of television channels and programs with specified purposes, interest-free loans, helping people to make ḥajj and 'umrah and to get married, as well as printing books. By comparison, it was noticed that very little was earmarked to be spent in sectors important for development such as education and health. Only 0.8% of the waqf documents included spending on education while 1.4% included spending on health.

- **Ways of Benefitting from the Waqf:** The benefit from some awqāf was directly from the waqf asset, as specified in 4% of all waqf documents, while 59% specified the benefit to come from the income generated by the asset; another 37% mentioned benefit from both the asset and its income across the three cities in 1437H. In 1438H, the number of awqāf in which the benefit was directly from the asset fell to 2.8%, while 55.2% assigned the benefit to the income generated by the asset and 42% mentioned benefit from both the asset and its income. These findings indicate that the waqf donors prefer the benefit from the waqf to be indirect, which gives greater flexibility to the waqf in directing its income.

- **Paying Attention to Developing the Waqf Resources** by investing a portion of the income; 63.1% of all awqāf in the three cities that comprised the study sample stipulated that a portion of the waqf income be earmarked for development and investment. The other 36.9% did not make a stipulation for that purpose in 1437H. The percentage of awqāf that stipulated a portion of the waqf income be earmarked for development and investment rose to 76.6% in 1438H.

- **The Method of Waqf Administration:** The dominant approach of waqf donors was





the provinces, there is no database for them. Therefore, in its analysis of this sector, the report relied upon a survey conducted by its team of a sample of awqāf in the Kingdom of Saudi Arabia. The sample comprised one thousand forty (1040) waqf documents, which represent all the documents issued by waqf and bequest consultancies attached to the Sharī'ah courts of the cities of Riyadh, Madinah and Dammam in the years 1437H and 1438H.

The analysis showed the following results:

- The total number of waqf documents in Riyadh in 1437H was 209 documents as compared to 348 documents in the next year, which scores an increase of 66.5%.
- The total number of waqf documents in Madinah in 1437H was 312 documents as compared to 100 documents in 1438H, which scores a decrease of 64.1%.
- As for Damam, the number of waqf documents in 1437H was 48 documents as compared to 23 documents in 1438H, which scores a decrease of 52%.
- **Waqf Type (Charitable/Family/Shared) in the Three Cities:** The distribution was quite balanced in 1437H. The number of charitable awqāf was 33.7% of the total, shared awqāf were 33.5%, and family awqāf were 32.8%. The distribution became more differentiated in 1438; the number of shared awqāf was 43.3% of the total, charitable awqāf were 34.7%, and family awqāf were 22%.
- **Gender Distribution of Waqf Endowers:** Men dominated the Waqf sphere, with 96.2% of all waqf documents being filed by men as opposed to 3.8% filed by women in 1437H in Madinah. The percentage of women rose to 21% as compared to 79% men in 1438H. In Damam, the percentage of women was 25% as compared to 75% of men in 1437H. The percentage of women increased slightly to 26.1% as compared to 73.9% men in 1438H.
- **Types of Waqf Assets:** A variety of assets were turned into awqāf in the two years 1437 and 1438H. They included various types of real estate, cash waqf, waqf of stocks and cash, as well as waqf of companies and institutions. However, real estate comprised the vast majority of assets turned into awqāf (95.7%) in the three cities in





in the Kingdom of Saudi Arabia. This is due to the fact that there is no comprehensive and official database of all waqf properties as of the date that this report was prepared. Although the estimates differ widely, the Minister of Labour and the Chairman of the Board of Directors of the General Authority of Awqāf declared at the beginning of 1438H that the estimated size of the waqf sector in the Kingdom of Saudi Arabia is approximately 54 billion SR. The amount of the general awqāf (those administered by the General Authority of Awqāf) is 14 billion SR while the amount of awqāf administered by other entities is 40 billion SR. Real estate comprised 80% of the aggregate value of the official awqāf. The annual returns from these awqāf reached 325 million SR. These returns are considered paltry as they only represent 2.3% of the estimated amount of the awqāf administered by the General Authority. Only 25% of all awqāf had been registered in computerized records as at the beginning of 1437H. Regarding expenditure from the revenue earned of the awqāf supervised by the General Authority, it was determined that only 13.1% of it was spent in the areas designated. The vast majority of revenue (86.9%) were reinvested in order to further developing of waqf resources.

One of the most important conclusions of the report regarding the current state of official awqāf in the Kingdom is that the size of the sector is small compared to the overall size of the Saudi economy. The contribution of the non-profit sector to the gross domestic product is no more than 0.3% as compared to the international average of 6%.

3.3 Analysis of the State of Private Awqāf

What is meant by private awqāf in this report is awqāf administered by individuals, non-profit organizations and charities. Regarding awqāf administered by charities, a recent study published in 1438H by the King Khalid Charitable Foundation revealed that awqāf comprise 49% of the financial resources of charitable foundations in the Kingdom. As for awqāf administered by individuals, which are distributed throughout





3.1 The Development of the Official Institution of Waqf in the Kingdom of Saudi Arabia

The report reveals the government attention paid to waqf through monitoring the development of official waqf institution since the establishment of the Kingdom of Saudi Arabia in the reign of King Abdul Aziz —may Allah have mercy upon him—up to the approval of the Council of Ministers on the system of the General Authority of Awqaf on 251437/2/H. The most important developments in this regard include the establishment of the first Department of Awqaf in 1344H, then the issuance of various edicts and decrees regulating awqāf during the period from 1349H to 1355H; then the establishment of the Ministry of Hajj and Awqāf in 1381H, followed by the issuance of the system of the Higher Council of Awqāf in 1386H; then the Executive Regulations for it in 1393H. Matters continued according to that general structure until the Ministry of Awqāf was separated from the Ministry of Hajj in 1414H. The former was renamed as the Ministry of Islamic Affairs, Awqāf, Dawah and Guidance, where the Department of Awqaf Affairs was entrusted to the Ministry's Agency for Awqaf Affairs, which included the General Secretariat of the Higher Council of Awqāf and the General Secretariat of the Higher Council of Waqf Housing Projects (Arbiṭah). However, the most important institutional development in waqf sector occurred with approval of the establishment of the General Authority of Awqāf in 1431H and the approval of its regulation in 1437H. This was an expression of the authorities' belief in the importance of the independence of waqf as an institution due to the importance of its functions and roles.

3.2 Analysis of the State of General Awqāf in the Kingdom of Saudi Arabia

What is meant by “general” awqāf—for the purpose of this analysis—is the awqāf administered and supervised by the General Authority of Awqāf. The resources of these awqāf are mostly directed toward achieving general benefits. Experts on the waqf sector and those who are concerned about it have different estimates of its size





2. The Waqf Sector is a Primary Supporter of the Economic and Social Roles

The first section of the report clarifies the civilizational role of waqf and its economic and social goals in addition to the importance of its current role in confronting the challenges facing Islamic societies in the economic and social levels and especially the sector role in supporting the role of the government sector in financing general services projects that fulfil the needs of a wide segment of people in the society.

3. Analysis of the Current State of the Sector in the Kingdom of Saudi Arabia

The second section of the report analyses the actual state of awqāf in the Kingdom of Saudi Arabia starting with a historical review of waqf activity, which has a deep roots in the Kingdom and which based on the accumulated Islamic heritage witnessed by the land of the Two Holy Mosques over several centuries to the establishment of modern Saudi Arabia which paid particular attention to awqāf since it was first established. The analysis of the current state of awqāf in the Kingdom required dealing with the most important aspects of waqf activity. This includes its legislation, size, trends, challenges and problems facing it and its future.

The importance of this analysis is that it represents an introduction to the state of awqāf in the Kingdom, and a mean of diagnosing its condition. It also provides knowledge of the aspects that require upgrading in order to achieve an effective waqf sector that contributes to the service of the society and its development. The analysis process has been very difficult in the absence of a reliable database about waqf sector in the Kingdom. To resolve this, the report relies mainly upon information derived from analysis of a sample of the contents of Waqf documents, field visits to waqf institutions, research and consultancies centers which are specialized in waqf, in addition to the outcome of conferences, seminars and meetings. In addition, a number of workshops were held with executives of waqf institutions and in addition to the participation of experts, judges, academics and practitioners. well as experts, judges, academics and practitioners.



1. Preface

The report of waqf economics comes at a time when the Kingdom of Saudi Arabia is anticipating new, promising, and hopeful horizons in the form of 2030 Vision which aspires to build a stronger and more prosperous nation, and by the help of Allah to create a brighter future. It does so based upon the natural and human resources that Allah has blessed this land with, along with numerous, geographical, civilizational, social and economic elements which relies upon three key axes: a vital society, prosperous economy, and ambitious nation. The Vision depends on the non-profit sector to achieve a number of its goals, and awqāf represent the backbone of this sector which need innovative institutional and regulatory initiatives in order to turn these potentials into a visible reality and to spread its good effects to all members of the society. From this point on, this report derives its importance from the promising potentials of this sector in the national economy. The report contains an assessment of the current state of the awqāf sector in the Kingdom of Saudi Arabia, as well as expectations for its future through five axes which provide an integrated picture of the reality of the sector. It will help those staff in the sector and those who are concerned with upgrading its role and its contribution in serving the society and in providing a realistic picture of the actual state of the sector as well as the role assigned to it in the Vision of the Kingdom of Saudi Arabia.





Waqf Economics Report

